
جهالات و أضاليل
نقض افتراءات عبد المجيد الشرفي على السنة النبوية
سامي عامري



{أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُم}
[سورة محمد/ الآية 29]

دعاء ورجاء..

"إلهي لا تعذّب لسانًا يخبر عنك، ولا عينًا تنظر إلى علوم تـدل عليك، ولا قـــدمًا تمشي إلى خـــدمتك، ولا يدًا تكتب حـــديث رسولك، فبعزّتك، لا تـدخلني النّـار؛ فقـد علم أهلهـا أنّي كنت أذبّ عن دينك!" (الإمام ابن الجوزي)

3

الإهداء

إلى العاملين للإسلام في تونس، نضّر الله وجوههم، وطيّب ذكرهم، وسدّد - إلى العز والمجد - خطوهم!

إنّي لمن معشر أفنى أوائلهم ... قيلُ الكُماة[1]: ألا أين المحامونا؟

[1] الكمِيُّ= الشجاع المتَكَمِّي في سلاحه، لأنَّه كَمى نفسه، أي ستَرها بالدرع والبيضة، والجمع الكُماةُ.

الفهرس

مقدمة أ.د. الحسين بن محمد شواط رئيس الرابطة التونسية للعلماء والدعاة	11
قبل البدء	15
لماذا "الشرفي"؟ ولماذا "السنّة"؟	17
الشرفي على المحك	21
مشروع .. لم يُشرع فيه بعد!	22
"المنهج" حينما يكون شعارا للوهم ومركبا للتطرف!	26
السطحية المعرفية	29

المعرفة السطحية بالأديان 34
المعرفة السطحية بالفقه 38
قراءة للواقع أم انعكاس للآمال؟ 40
عندما يضجّ "علم الحديث" من الحديث! 43
لصوص العلم 45
عندما يتمثّل الجهل رجلًا! 46
عندما يجهل "معلّم العلماء" تعريف "الحديث الصحيح"! 46
الشرفي يجهل أبسط المصطلحات 50
حديث بلا إسناد أصحّ من المتواتر! 52
بل هو حديث، وليس من كلام الغزالي! 51
بل هو حديث، وليس من أقوال العلماء! 51
بل هو حديث، وليس من كلام الخطباء! 51
الشرفي ينسب إلى الصحيحين ما ليس فيهما 51
الشرفي يجهل ما في صحيح البخاري وكتب السيرة والدلائل 52
في غير المسند، وليس حديثا! 52
عندما يسير الحديث في الاتجاه المعاكس! 53
ليس وحده، ولم يضعفه النقّاد! 53
أبو هريرة .. المجهول! 55
الطعن في أبي هريرة .. زيادة في الجهل 55
أبو هريرة .. والبخاري! 56
عبد الله بن عباس .. مميّز أم لا؟! 57
لماذا نسبت الأحاديث إلى ابن عباس؟ 58
قد يَخفى القمر!! 59
بل فعلوها! 60
بل فعلوها .. فلا تدلّس! 61
سوء استعمال الشرفي للاصطلاحات 62
الفرقان بين الكتابة والتدوين والتصنيف 62
عنوان فريد لكتاب ابن كثير! 63

كتب الحديث الصحيحة!؟ 63
ليس في الكتب الصحاح! 63
عندما يكون الشافعي حجّة على الحديث! 64
أبو حنيفة المفترى عليه 65
البخاري المكذوب عليه 66
حديث الآحاد والعقيدة .. واستثناء الظاهرية! 68
طعن الشرفي في الصحابة رضي الله عنهم 69
أضاليل الشرفي حول السنة 74
ومن يجعل الغربان له دليلًا.. 74
السنّة .. خديعة! 80
الأضلولة الأولى: هَدم السنّةِ السنّةَ 82
الأضلولة الثانية: منع الرسول صلّى الله عليه وسلّم الأمّة من الالتزام بسنّته 85
الأضلولة الثالثة: السنّة، اختراع العاجز! 90
الأضلولة الرابعة: انتهاء الصحابة عن كتابة الحديث النبوي 100
الأضلولة الخامسة: كتابة السنّة لمجرّد التبرّك 101
الأضلولة السادسة: أسطورة جمع السنة في عهد عمر بن العزيز 104
الأضلولة السابعة: تشكيك النُحاة واللغويين في حفظ السنّة 105
الأضلولة الثامنة: سلطان المصنّفات الحديثية 111
الأضلولة التاسعة: الإمام مالك وشكّه في الحديث 113
الأضلولة العاشرة: الحديث عند السنّة والشيعة واحد 115
الأضلولة الحادية عشر: بساطة المحدّثين 120
الأضلولة الثانية عشر: ظاهرية المحدّثين 121
الأضلولة الثالثة عشر: سذاجة المحدّثين 127
الأضلولة الرابعة عشر: النقد الحديثي، مؤامرة مذهبيّة 130
الأضلولة الخامسة عشر: المحدّثون، مجرّد جماعين 132

الأضـــلولة السادســـة عشـــر: علم الحـــديث، علم نقلي محض 136
الأضلولة السابعة عشر: النقد اللاواعي للحديث 138
الأضلولة الثامنة عشر: حجية أقوال الصحابة وأفعالهم 140
الأضلولة التاسعة عشر: وجوب تمييز القرآن عن السنّة في كلّ شيء 144
الأضلولة العشرون: وجوب تجديد دراسة أصالة الحديث النبوي 146
كلمة في الختام 148



بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ المحدّث الأستاذ الدكتور / الحسين بن محمد شواط

الحمـد للـه وكفى، وسـلام على عبـاده الـذين اصـطفى، والصـلاة والسـلام على خـاتم الأنبيـاء، وعلى آلـه وصـحبه الطيـبين الأنقيـاء، وعن التـابعين لهم أهـل الصـلاح والتقى، وعمّن تبـع سـبيلهم وسـار على نهجهم من أولي النهى، أمـا بعد :

فإنّ دين الإسلام العظيم يحمل في ذاته خصائص القوّة والبقاء، كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، وذلك لأنه من عند الله الواحد القهار، الذي بيده الخلق والأمر، وهو سبحانه قد جعل هذا الدين رسالته الخاتمة إلى البشرية، وتكفّل بحفظه إلى يوم الدين فقال: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}[2]، فلا يمكن للمخلوق العاجز الضعيف أن يحرّف فيه أو يبدل، ولو تظاهر على ذلك الجن والإنس.

وإنما يتوهم إمكان التحريف في دين الله من ضلّ سواء السبيل، وتنكّب طريق المهديين، وأسلم عقله للغاوين، ولا يحيق المكر السيىء إلا بأهله.

وقد سعى أعداء الرسالة الخاتمة منذ عهد النبوة وعبر التاريخ جاهدين بكل صنوف الكيد والإرجاف لتشكيك المسلمين في دينهم، فكانت خيوط مكايدهم ولا تزال أوهن من خيوط بيت العنكبوت، فظهر زيف مقولاتهم المتهافتة أمام قوة الحق، وتبدّدت ظلمات أراجيفهم بنور الإسلام، وتحطّمت أصنامهم على يد جحافل الإيمان، وهوت رموزهم وطواغيتهم بقدرة الله الغالبة وإرادته التي لا تقهر.

2 سورة الحجر: الآية (9)

واستمر خلَفهم الحاقدون في مخطط الكيد الذي سرعان ما تحبط أراجيفه أمام حجج ورثة علم النبوة في كل جيل، ذلك أنّ الله قد تكفل بإتمام النور، وإظهار دين الإسلام على ما سواه، وحفظ مصدره: القرآن والسنة، مهما بذل أعداؤه من الجهود {يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون * هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولوكره المشركون}.[3]

وأكثر طعن هؤلاء الأعـداء كـان موجهًـا للسـنة المطهـرة، ظنًـا منهم أنهـا ليسـت وحيًـا وأنهـا ليسـت داخلـة في عمـوم الحفظ الربـاني للرسـالة، وهـذا من فـرط جهلهم وجهـل من انخدع بمقولاتهم الزائفة.

فقد تكفل الله عزّ وجل بحفظ هذا الدين فصان كتابه العزيز عن التحريف، وعصمه من التبديل، وهيّأ للسنّة المطهرة رجالًا أفذاذًا تفانوا في طلبها وخدمتها، وتمسّكوا بها، وقاموا بحفظها وتدوينها ونشرها، ووضعوا القواعد والضوابط العلمية الدقيقة لحمايتها من الدخيل وتمييزها من الشوائب، والقيام عليها رواية ودراية، والمنافحة عنها في مشارق الأرض ومغاربها جيلًا بعد جيل، أولئك هم أهل الطائفة المنصورة، الذين لايزالون قائمين على الحق، مستمسكين بسنّة المصطفى صلى الله عليه وسلم، ذابّين عنها، عاملين لإحياء ما أمات الناس منها، لا يضرّهم المخالف، ولا يفلّ في عزيمتهم المراوح المتخاذل، ولا يضعف من همتهم المتخلف الخانع، يبذلون في سبيل ذلك كل غال حتى يأتي أمر الله وهم على هذا المنهج القويم، فيفوزون برضوان الله عزّ وجل، وما ذاك إلا لعظم أمر السنة ووجوب التزامها، فهي وحي من عند الله تعالى -بالمعنى دون اللفظ-، وهي شطر الدين وثاني الأصلين، وهي شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية والاعتبار، وهي المبينة للقرآن الكريم، تفصيلًا

---

3 سورة الصف : الآيتان (8، 9) .

لمجمله، وتوضيحًا لمبهمه، وشرحًا لغامضه، وتخصيصًا لعامّه، وتقييدًا لمطلقه، وردًّا لما تشابه منه إلى مُحْكَمِه بالإضافة إلى ما تفردت به من التشريعات الكثيرة التي لم ينصّ عليها القرآن الكريم ولا غرابة في ذلك فهي مثله وحي من الله تعالى.

والسنّة هي مصدر الدين مع القرآن الكريم، فهي دليل شرعي يدل على حكم الله عز وجل، وتستمد منها الأحكام التكليفية الخمسة، فهي تأمر بالواجب، وتحض على المندوب، وترشد إلى المباح، وتحذر من المكروه، وتنهى عن المحرم.

والأدلة القطعية ثبوتًا ودلالة على الحقائق الشرعية المتقدمة مبسوطة لمن أرادها في الكتب المتخصصة، وقد جمعت كثيرًا من شواردها في كتابي المعنون بــ (حجية السنة وتاريخها)، والذي أعادت طبعه مؤخرًا مكتبة سحنون بتونس.

وقد استغل العلمانيون والحداثيون والمستغربون عامة في البلاد الإسلامية أجواء التجهيل والمحاربة للدين التي فرضتها الأنظمة الطاغوتية المستبدة فتسابقوا ينشرون سمومهم ويبثون شكوكهم وشبهاتهم الباهتة .

حيث تولى كبر الطعن على السنّة في العصر الحديث جماعة ممّن تربّوا في أحضان الغرب، تابعوا في ذلك أسيادهم من المستشرقين، وكانوا أداة طيّعة لخدمة أهداف ومخططات أعداء الإسلام في غزو الأمة فكريًا وثقافيًا، فإنّ معظمهم قد درسوا في ديار الغرب وعادوا بشهادات عالية وتولوا مناصب تعليمية وتوجيهية مؤثرة، ولم يكتف بعضهم بالشبهات التي تعلّمها عن أساتذته بل أضاف إلى ذلك دسًا وشبهات أخرى، مع جرأة وقلة أدب لم يقع فيهما حتى بعض الأعداء الأصليين، ومن هؤلاء :

- طه حسين في كتبه المختلفة، ومن خلال البرامج التي أقرها عندما كان عميداً لكلية الآداب.

- محمود أبو رية في كتابه: "أضواء على السّنّة المحمدية" .

- الدكتور علي حسن عبد القادر في كتابه: "نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي".

- الدكتور محمد توفيق صدقي في سلسلة نشرها في مجلة المنار تحت عنوان: "الإسلام هو القرآن وحده" .

- محمد كمال المهدوي في كتابه: "البيان في القرآن" .

أمّا أهل تونس، فمن أكثرهم شرًا وأجهلهم في هذا الباب، المدعو عبد المجيد الشرفي، رأس الحداثيين في تونس والمشرف على إفساد دراسة العلوم الإنسانية والشرعية في الجامعات التونسية.

لقد اتخذ الصراع بين الإسلام والعلمانية في تونس صورًا شتى، في معركة غير متكافئة، فحكومة تونس منذ عهد "الاستقلال" المزعوم تسعى لتقويض عرى الدين، حرابها في ذلك أهل التعاسة من العلمانيين الذين مكنتهم من المؤسسات التعليمية والإعلامية وغيرها، بينما تزج بكل من يدافع عن الإسلام في السجون، ولكن الإسلام في تونس هو مثل موسى الذي تربى في قصر فرعون، لم تزد أهله سنوات المحنة إلّا صبرًا وثباتًا، ولم تزدد ثوابت الدين إلا صلابة وقوّة في قلوب التونسيين، فما إن هرب الطاغية وانقشع الظلم والاستعباد واستعاد الشعب حريته حتى هب الشعب داعمًا للإسلام ومطالبًا بتطبيق الشريعة، ورادًا لباطل العلمانيين وداحضًا لمقولاتهم.

غير أنّ أوّل جهد أكاديمي يرد على العلمانيين والحداثيين في تونس متّبعًا مناهج البحث العلمي السليم هو هذا الكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم، من تأليف أخينا الباحث الشاب د. سامي عامري، وهو كاتب تونسي مثابر له مؤلفات عديدة وجهود علمية لها وزنها في الرد العلمي الرصين على

مقولات علماء الأديان وإبراز حقائق الإسلام الناصعة بالبرهان الساطع والدليل القاطع .

وهو يأخذك في جولة شيقة من خلال هذا الكتـاب البـديع: "جهالات وأضاليل: نقض افتراءات عبد المجيد الشـرفي على السنة النبوية"، الذي يهـدف إلى بيـان عـدوان الشـرفي على السنّة المطهرة، ورفع ورقة توت التعالم عن سوأته، وقد جاء الكتاب في صفحات لا تتجاوز المائة بكثير، سرعان مـا تنتهي، ويتمـنى القـارئ لـو طـال الكتـاب، لـيزداد كشفًا لشخصـية الشرفي المتهافتة وجهله بالإسلام.

يبدأ د. سامي عامري الكتاب بتعريف القارئ بحقيقـة عبد المجيد الشرفي في ميزان العلم والفكر، وأنـه جاهـل بجميـع مجـالات العلـوم الشـرعية الـتي خـاض فيهـا، وليس ذلـك فحسب، بل إن معرفته بالثقافة الغربية التي ينافح عنها أيضـًا ضحلة، وساق الأستاذ عامري 29 خطـأ علميًـا فاحشـًا لا يقـع فيهـا الطـالب المبتـدئ في علـوم السـنة، فكيـف بمن يـدعي الوصول إلى مستوى نقدها؟

ومن الاكتشافات الخطيرة للأستاذ عامري في هذا الكتاب أن الشرفي الذي يكتب في الطعن في السنّة على مدى ثلاثة عقـود، ليس لـه من مرجـع سـوى كتـابين للكـاتب المصـري المتشيع : أبي ريةّ!

ثم رد المؤلـف ردودًا علميـة مؤصـلة على عشـرين من أضـاليل الشـرفي في مجـال السنّة المطهـرة، أوّلهـا دعـوى الشرفي أنّ السنّة تهدم بعضها، ثم دعواه أنّ الرسول –صلّى الله عليه وسلّم- منع الأمّة من الالتزام بالسنّة ...وهكذا حـتى انتهى إلى الأضـلولة العشـرين، وهي دعـوى وجـوب تجديـد دراسة أصالة الحديث النبوي!

وإني إذ أحيي الباحث د. سامي عامري على هذا المجهود العلمي المتميز وأسأل الله أن يتقبّل منه، أود أن يستفيد كـل تونسـي من هـذا الكتـاب، ويـدرك المسـتوى العلمي الضـحل

لقادة الفكر في تونس في المراحـل السـابقة، فالتونسـي لم يُسرق في ماله وحريته وكرامته فقط، بل غرّر به ولبّس عليه في مجـال العلم والمعرفـة والفكـر، وتعـرض لأعـتى صـور التجهيل العلمي والديني، ولهذا فإن الفترة السـابقة ينبغى أن تمحى من تاريخ تونس وذاكرة التونسي بكـل أبعادهـا وجميـع نواحيها، وينبغي إسقاط رموزها ومحاسبتهم حتى وإن تلبسـوا بالعلم زورًا وبهتانًا.

كمـا أني أدعـو البـاحثين الجـادين في تـونس أن يتنـاولوا شخصـيات "فكريـة " أخـرى بـرزت في تـونس في عهـد الاسـتبداد ليكشـف للتونسـيين الجـوانب الحقيقيـة لهـذه الشخصيات بدءًا بـ "مجهّل الجيل" محمد الطالبي .

أسأل الله أن يهيئ لأمتنا عامة ولبلادنا تونس خاصة أرشد أمرها، وأن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعـه، وأن يرينـا الباطـل باطلًا ويرزقنـا اجتنابـه، وصـلى اللـه وسـلم وبـارك على نبينـا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العاملين .

قبل البدء ...

الحمد له وحده.. والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده..

أمّا بعد...

إنّ وعينـا بـأنّ سـنّة اللـه في خلقه قـد قضـت أنّ القلب فضاء يأبى الفراغ ومنزل يألفُ الساكنين، يجعلنـا نـدرك أنّه لا تحلية قبل تخلية، وأنّه لا سبيل إلى تجديد الإيمان في القلوب وتثبيت دعائمه فيـه قبـل نفض الـران العـالق بجدرانه، ودفـع الفساد المتشبث بأركانه. إنّه لا مناص لنـا من أن نفـرِّغ حـيزًا

من نشـاطنا الإحيـائي، لـدفع عاديـة المحـرّفين لهـذا الـدين والمغـالين في إنكـار حقائقـه والمغبّـرين لصـفحته الناصـعة بأضاليلهم، منطلقين من انتماء واضح للإسلام بفهمه السـنّي، غير متردّدين ولا متلجلجين في إعلان ولائنـا للكتـاب والسـنّة، وغير هيّابين من المصاولة الفكريّـة الواعيـة للفكـر التخريـبي عامة، والتغريبي منه خاصة، والذي كان يحتكر الفضـاء العـام في بلادنا، مسلّحًا بآلة الإجـرام والعسـف الـتي سـلّطت على الداعين إلى استئناف الحياة الإسلامية.

إنّ ردّ تـونس إلى انتمائهـا الحيـوي للإسـلام السـنّي كمـا تَمَثّله الصحابة وثبّت جذوره أئمة الدين وحفّاظ الملّة، يقتضي أن نعمـل على توعيـة المسـلمين بطبيعـة الهـدف وحقيقـة المسار وضرورة المكابدة الجادة لتحقيق هـذا الانتمـاء واقعًـا حيًا في الأرض، وذلك بنفض كلّ دخيل عنه، وانتقاش كـلّ زور منه، ولا سبيل إلى هـذا العمـل إلّا بكشـف المـزوّرين وفضـح زورهم، وبيـان خططهم؛ فلا نفصـل فصـلًا وهميًـا خادعًـا بين الـزور والمـزوّر، ولا بين الفكـرة في تجريـدها والخطـة في دبيبها؛ فهما واحد لا ينفصمان عن بعضهما.

وإنّ هذا الفعل الذي يبدو في ظاهره مجـرّد انشغال بـرد المشـاغبين المتهـافتين على الإفسـاد وتعطيـل فاعليـة هـذا الـدين، هـو في حقيقتـه ردم لفسـادٍ ورفـعٌ لعمـادٍ، فـإنّ بيـان الباطل وجهٌ للإسفار عن الحق، وتقبيح المنكر إذكاء لإشـراقة الصـدق. ويشـهد التـاريخ أنّ الأمّـة كثـيرًا مـا كـانت تكتشـف كنوزهـا المطمـورة في أعمـاق ذاتهـا، إذا واجهت متدسّسـين يبغونها عِوَجًا.

إنّ هدمنا بناءٌ، ورصدنا لظالمي أنفسـهم؛ إنـارة للطريـق، وتعقّبنا للقُطّاع؛ دفعٌ حثيث إلى مهـوى القلـوب، وكفّنـا لأيـدي الموسوسين في العقول، تثبيت لها حتّى لا تميد.

وكلٌ على ثغر...

كتبه سامي عامري من أول رمضـان 1433هــ (2012م) إلى اليوم السابق لعيـد الفطـر، نصـرة للحـق وطلبًـا للثـواب والأجر.

لماذا «الشرفي»؟ ولماذا «السنة»؟

القراءة في كتابات العالمانيين[4] **التونسيين**، شاقة على النفس، تشدّ الأعصاب من أطرافها شدًا، وتكشط عن الروح سكينتها كشطًا، لا فقط لما فيها من أطروحات متهافتة، وإنّما أيضًا لأنها تفتقد حتّى الطرح البياني الواضح، ولعلّ أبرز صفة فيها هي "الإية"(!)، وهي الأخت العربية "للإيزم" "ism" الإنجليزيّة، و"الويّ" وهي شقيقة "الإيست" "ist" الإنجليزيّة، فإذا رأيت "الإيّة" أو "الوي" (العلمية، والإبستمولوجية، والحداثية .. الإسلاموي، والماضوي، والحداثوي...) فاعلم أنّك أمام كليل تونسي من بني علمان. وقد جرّبت هذا بنفسي مرارًا عندما كنت أسمع مداخلات لهم على الفضائيات العربيّة أو عندما كنت أقرأ مقالات لهم على "النت"؛ إذ كنت "أتلقّطهم" من بين عشرات الضيوف المتحدّثين أو الكتّاب المتحذلقين، بإيّاتهم وويّاتهم، "فمن عاشر القوم أربعين يومًا" "لا أبا لك يَسأم"!

وإنّك لو سحبت من جماعة "الإية" و"الوي"، إيّاتهم وويّاتهم، وأخرجت من كتاباتهم أسماء بعض العلوم الإنسانيّة ذات الجرس الأعجمي والتي لم يألف العامة سماعها؛ فستكتشف أنّك أمام معان مقرقعة بلا رواء، وهامات من الكلام منتصبة بلا داع غير فراغها من ثقيل الفِكَر.

4 عالماني: secular – séculier ، نسبة إلى العالَم. يُكتب هذا المصطلح عادة "عِلماني". انظر فضلا دراسة المصطلح ودلالته في كتابنا: العالمانية طاعون العصر، كشف المصطلح وفضح الدلالة.

حـاول بنفسـك أن تمنعهم "إيّـاتهم" و"ويّـاتهم" وقعقعـات اللفظ الأعجمي، وأنا أقسم لك أنّك لن تجد وراء الأكمة أحدًا؛ فَسَـيُولِّي المتخفـون وراء شـوكها ظهـورهم هـاربين، وقـد ألجمهم البَكَم؛ إذ ليس وراء "الإي" و"الويّ" غير العَي![5]

أمّـا القعقعـات فلا تخـرج عن أسـماء العلـوم الأعجميـة، مُنَقْحَـرَة (Transliterated) دون تعـريب؛ زيـادة في الإغـراب، مثبتين رسومها دون حقيقتها، فتكثر في كتابـاتهم اصـطلاحات مثل: فينومولوجي، وإبستيمولوجيا، وإستيتيقا... وهـو أسـلوب صـبياني رقيـع في التنفّخ! فـإنّ هـذه الاصـطلاحات ليسـت تمتمـات سـحرية تقلب النحـاس ذهبًـا، ولا هي ختم سـلطاني يقلب المحظـور شـرعًا، وإنّمـا هي ألفـاظ لعلـوم لا تـدلّ في الأعم الأغلب على منهج علمي واحـــد، ففي كـــلّ فن منهـــا مسالك ومدارس، لكنّ المقعقعين يظنونها دربًا واحدًا!

أشهر جماعات "الإيّـة" و"الـويّ"، إخـوان الصـفاء، وخلّان الوفـاء، المتقرفصـين في كليّـة الآداب بمنوبـة تحت خيمـة "قسـم الحضـارة"، ويرأسـهم نـبيّهم الملهم صـاحب الفيـوض والإشـــراقات، ومن حولـــه المريـــدون يعبّـــون من فيضـــه. وللمريدين إشرقاتهم الخاصـة، وبخاصـة جماعـة "النِسـويات" الداروينيّة، إناثًا وذكورًا! وهي جماعة تملك قـدرة عجيبـة على إثارة كلّ مشـاعر النُفـرة الخاملـة في أعمـاق نفسـك؛ فهـذه زعيمتهم تَفجؤك في كتابهـا "بنيـان الفحولـة" بعبـارات مثـل: "مفهـوم المركزيـة-القضـيبية-العقليّـة"[6] و"مركزيّـة لاهوتيـة-قضيبيّة"[7] و"القيم العقليّة القضـيبيّة"[8]، و"موقـف قضـيبي"[9] – وهـو تعبـير اسـتعمل في حـقّ النـبي صـلوات اللـه وسـلامه عليـه!!!- وسـيل من العبـارات الـتي تـدور حـول العـورات

---

5 العي=الجهل.
6 رجاء بن سـلامة، بنيـان الفحولـة، أبحـاث في المـذكّر والمـؤنّث، دمشـق: دار بـترا للنشر والتوزيع، 2005م، ص9
7 المصدر السابق، ص28
8 المصدر السابق، ص49-50
9 المصدر السابق، ص28

المغلّظـة. وقـد كتب أحـد المريـدين[10] على الموقـع الرسـمي "للجماعـة" مقـالًا فحلًا عنوانـه: "العقـل والقضـيب"!. وقطب رحى هـذه الجماعـة، إثـارة العـداوات بين الرجـال والنسـاء وإذكاء روح الصراع بينهما.

ومن فيض هذه الجماعة ما أخبرتنا به صـاحبة "البنيـان" من أنّ القـرآن "يبشّـر" (!) المؤمـنين بـاللواط في الجنـة![11] طبعًا يحق لمثلها الاجتهاد في صورته المطلقة بعـد أن كشـف لنـا كتابهـا آيـة "اللـه **يعمل** مـا تحمـل كـل أنـثى ومـا تغيض الأرحام" التي اعتمـد عليهـا –بزعمهـا- قـاض تونسـي لـرفض الاعتراف بذكر غيّر جنسه![12] يبدو أنّ القاضي –المفترى عليه- وهذه "المفكرة"، يقرآن من مصحف لا يـذكر مـا "ألفنـاه" من أنّ {اللّهُ **يَعْلَمُ** مَا تَحْمِـلُ كُـلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَـامُ وَمَا تَـزْدَادُ وَكُـلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَار}[الرعد:8]. ومن الممكن أن تقرأ في كتاباتهـا آيات "حديثة" أخرى مثل: "الرجال قوامـون على النسـاء بمـا فضـــل اللـــه عليهن بعضـــهم على بعض."[13] مكـــان القـــراءة "الكلاسيكية": {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَـاء بِمَا فَضَّـلَ اللّـهُ بَعْضَـهُمْ عَلَى بَعْضٍ}[النســاء:34]. وهي كاتبة "تجديدية" حداثيّــة، تجـــدد حتى في الحديث، فتقرأ علينـا حـديث لَعْن "المتفلّجـات" على أنّه لعن "المنفلجات"![14]

ومن دعـاة التنـوير، الموطَّأة لهم المنـابر والمذلّلـة لهم شاشات التَّهْذار، نجم الشاشات يوسف صدّيق الذي زعم في كتابه "*Le Coran : autre lecture, autre traduction*" (2002) أنّ القرآن مقتبس –ولو جزئيًا- من الثقافة اليونانيّة! وهـو نفسـه الـذي أثـار في التسـعينات من القـرن الماضـي ضـجّة كـادت تساوي ضجّة "آيات شـيطانيّة" لسـلمان رشـدي، عنـدما كـادَ يصدِر نسخة للقـرآن على شـكل صـور كرتونيّـة! ولعـلّ أكـبر

---

10 وهو "أكاديمي!" مغربي!

11 المصدر السابق، ص15

12 المصدر السابق، ص21

13 المصدر السابق، ص30. وليس الأمر مجرّد خطأ في النسخ؛ لأنّ المؤلفة كررت الآية مرة أخرى بنفس الخطأ في الصفحتين 90 و132!

14 المصدر السابق، ص33

ميزة لهذا النجم الذي ألّف كتاب "*Nous n'avons Jamais Lu le Coran*"(2004م) أنّه حقيقة لم يقرأ القرآن! ودليـل ذلـك أنّـه رغم حضوره الإعلامي المكثّف لم يستطع إلى اليوم أن يقــرأ آية من كتاب الله دون لحن أو تحريـف لفـظٍ، بـل لقـد رأينـاه في الإعلام المرئي يعجـز عن التكلّم بلغـة عربيّـة سـليمة. ولا شكّ أنّ أعظم "إبداعاتـه" زعمـه أنّـه لم يـنزل على محمـد – صـلّى اللــه عليــه وســلّم- كتــاب؛ فبــذلك أراح الملاحـــدة والمنصّـرين والمستشـرقين من جهـدهم الطويـل في الطعن في مواضع من القرآن؛ فقد نفى الأصل الرباني للكتاب كلّـه، "فأراح"! و"استراح"!

لِنَعُد إلى رأس "الجماعة الأم"، ولنترك الذيول!

عبـد المجيـد الشـرفي، شخصـية قـد يجهلهـا العـوام من النـاس، من الـذين شـغلهم الإجـرام البوليسـي للمخلـوع عن النظـر إلى مـا يحـاك وراء السـتار ويـدبّر في حلكـة الظلام. الشرفي المجهـول عنـد العامـة، أهم شخصـيّة "فكريّـة!" في تونس زمن المخلوع؛ لا لِمَلَكةٍ عقلية نادرة ولا لرصـيد فكـري فذّ، وإنّما لأنه "صانع التغيـير" بحـق، و"مقـولب" العقـول في زمن تغـييب العقـول بـبرامج التعليم والإعلام المعلمنـة. ليس هو مجـرّد فـرد، وإنمـا هـو رأس جماعـة، تُعقـد لـه البيعـة، لا بِقَسَمٍ بأطراف اللسان، وإنما إذعانًا من أعماق الجَنان.

هــو صـاحب المقـولات "المسـتنيرة!!" الـتي ضـجّ منهـا "الشذوذ" واستنكرتها "النكارة"؛ مثـل القـول إنّ المسـلم لـه أن يصــلي العــدد الــذي يرضــيه من الركعــات في الصــلوات المفروضة، وإعفائه المسلم من الصوم في رمضان، وإحلالــه من رمي الجمرات في الحج، بل ومدّ الحج على ثلاثـة أشـهر، وردّه أنصبة الزكاة التي جاء بها الوحي، وزعمه أنّ المحافظة على العبادات كما جاءت عن الرسول صلّى الله عليه وسـلّم، "تكريس للانحـراف عن معانيهـا"،[15] و أنّ تحـريم الخمـر ليس قرآنيًا[16]، ووصـمه منظومـة العقوبـات الشـرعيّة بأنّهـا "مخلّـة

15 مـراد هوفمـان وعبد المجيد الشـرفي، مسـتقبل الإسـلام في الغـرب والشـرق، دمشق: دار الفكر، 2008م، ص57

16 الشرفي، لبنات3، في الثقافة والمجتمع، تونس: دار الجنوب، 2011م، ص177

بالكرامــة البشــريّة"[17] .. بــل قــد اختصــر الشــرفي الكلام في قوله: "إنّ الإسلام لن يخسر شـيئًا حين **يتخلّص من ذهنيـة التحليل والتحريم**"[18].. مقـولات كلّمـا ذكرتُهـا في خلـوة أو جلوة، قفز إلى ذهني قـول ابن حـزم رحمـه اللـه في وصـف طيفٍ من اللغو أدنى من هذا الخبال: "وهذه أقـوال لـو قالهـا صـبيان يسـيل مخـاطهم لَيُئِسَ من فلاحهم، وتاللـه لقـد لعب الشـيطان بهم كمـا شـاء."[19] وكلّمـا حـاولت دفـع كلمـات ابن حزم عن ذهـني ارتـدّت إلي كَـدِبق لَـزِقٍ حتّى لكـأنّ كلام ابن حزم صَدْرٌ لعَجُزِ الشرفي!

هو مشروع "التغييب" الذي تـولّى كِـبره رؤوس التغـريب في العالم العربي، ففي المغرب الجابري، وفي مصر، حسـن حنفي، وفي ســوريا، صــادق جلال العظم، ومن فرنســا، الجزائري أركون...وعامـة رؤوس هـذه الفرقـة الـتي ظهـرت زمن افـتراق الأمـة، إمّـا طواهـا عنّـا القـبر أو هم في أرذل العمــر، وقــد تركــوا بصــماتهم على الواقــع في الجامعــات والإعلام والسياسة.

ليس هذا الكتاب الذي بين يديك سوى مبتـدأ كشـف هـذه الطائفة وبيان انحرافها الفكري وزيغها المنهجي. ولسـت هنـا مسوّقًا لإنشائيات أو مصنّعًا لشعارات، وإنّما هي حقائق ننافح عنها بالدليل ونؤكدها بالبرهان.

أمّا عن اختياري أن يكون عبد المجيـد الشـرفي وعدوانـه على السنّة موضوع أوّل كتاب في هذه السلسلة؛ فسـببه أنّ المذكور عَرَّاب فتنة التغريب، وأمّا اختيارنـا لموضـوع السـنّة، فلأنّ السنّة عماد الدين، والنخر فيها هدم للملّة ونقض للأصل المتين.

ثم، إنّ النبش في موضوع السنّة بـالغ الأهميـة لأمـر أحب أن أبثّه في روع المسلمين، وبخاصـة الشـباب المثقـف منـه؛

[17] المصدر السابق، ص159

[18] المصدر السابق، ص 71

[19] ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيـق: محمد إبـراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، 1416هـ- 1996م، ط2، 5/83

وهو أنّ دعاة العالمانيّة، في العالم العربي، وفي تونس بالذات، هم في الأعم الأغلب الذي يعسر العثور على ما يُستثنى منه، أدعياء ثقافة، وأنّ رصيدهم من التحصيل المعرفي في الإسلاميات غاية في الضحالة، وأنّ أدنى اختبار لمعرفتهم بالمشاع منه كاشف أنهم لا يقرؤون، وأنّ بضاعتهم التي يخدعون بها الشباب الساذج هي "التعالم" في أفحش مظاهره. إنّ دراسة معرفتهم بالثقافة الإسلامية، كاشفة لمعرفتهم (السماعيّة) الباهتة بالمعارف الشرعية، كما أنّ النظر في نقولهم عن الغربيين كاشف عن انتماء سطحي إلى الفكر الغربي، باديَ الزور. وهي أمور سيبذل لك هذا الكتاب نماذج واضحة منها.

مارس الشرفي، كغيره من العالمـانيين الـذين مكّنت لهم أنظمة العمالة من منابر البلاغ والـتأثير، هوايـة جلـد العـاملين للإسـلام، تشـهيرًا بهم وتشـويهًا لهم، فهم -عنـده- أهـل كـلّ نقيصة سلوكيّة، ومرتع كل رذيلة فكريّـة، يحطبـون –عن وعي وإرادة- في هوى الجهل والعمالـة. فهـو القائـل في معزوفتـه الهجائية: "لا يغرنّـك مـا يقـال ويكتب عن ضـرورة المحافظـة على الأصــالة والهويــة والوفــاء للقيم الذاتيــة، فليس هــذا الموقــف –إن لم يكن من بــاب **الانتهازية** فحسـب-سـوى موقـف **الجاهل** أو **العـاجز الخـائف** لا موقـف الواثـق من نفســه العامــل على نحت مصــيره نحتًــا".[20] فنحن –عنــد "صاحبنا"!- قوم جمعـوا الانتهازيـة إلى الجهـل والعجـز! وهي تهمة لو قلبها لأصاب، ولو انتكسـت لثبتت، فـإنّ هـذا الكـاتب الذي مكّن له المخلوع في تونس وأسـلم لـه الجامعـة غنيمـة باردة، ومدّه في غيّه لينخر كليّة أصول الدين حتى كادت تخلو من شـيء اسـمه "علم شـرعي"[21]، أولى بالتهمـة وأحـرى أن يوصف بالانتهازية، وهـو الـذي لم يعـرف السـجون والتشـريد والقهر، بل كان التكريم يتعقّبه حثيثًا كل حين، ولما كان حملة الدعوة بين أسير وشريد، كان هـو يخـترف من جـنى العطايـا والترقيات.

أمّا الجهل فسيأتيك بيانه بالتفصيل في هذا الكتـاب وفي غيره إن يسّر الله بفضله ذلك.

ورغم هـذه الحـدّة الصـارمة في رفض العـاملين للإسـلام ومحاولــة إقصــائهم من الوجــود الفكــري، وحتّى المــادي، والانحياز بهم إلى خيار المراغمة والمصـاولة، إلّا أنّ الشـرفي يُعْلِمنا، ويُعَلِّمُنا أنّ "من مسـتلزمات الضـمير الحـديث تطليـق الإقصاء والـرفض"[22]، ولكنّـه لم يسـق هـذه "الحكمـة" إلّا في سـياق الإنكـار على "الأديـان التوحيديّـة" موقفهـا الـرافض

---

20 الشرفي، لبنات1، في المنهج وتطبيقه، تونس: دار الجنوب للنشـر، 2011م، ط 2، ص13

21 هـذا ما أعلنه أسـاتذة كليّة أصـول الـدين، ومنهم الـدكتور هشـام قريسـة، رئيس جامعة الزيتونة، في لقاء تلفزيوني مع قناة الحوار اللندنية، وهو متاح على النت.

22 مراد هوفمان وعبد المجيد الشرفي، مستقبل الإسـلام في الغـرب والشـرق، ص 87

للوثنيين والملاحدة!! فضنّ بذلك على حملة مشروع الإسلام النَبوي بمرتبة كمرتبة عبّاد الأصنام وحصانة كحصانة الملاحدة اللئام!

لن نخوض هنا في ولع الشرفي بنظام المخلوع، فيكفي أنّه هو القائل قبل هروب المخلوع بثلاث سنوات إنّ النظام التونسي يعتبر استثناءً من المنظومة المتخلفة في العالم الإسلامي، فتونس واحدة من دول ثلاث حقّقت "نجاحًا اقتصاديًا واجتماعيًا لا ينكَر"(!!)،[23] فتلك شُنْعة لها أوان "فرشها"، وإنّما سنكتفي بمناقشة القيمة العلميّة للشرفي في كتاباته المنشورة؛ حتى يدرك القارئ لماذا ننكر على الشرفي مجرّد الخوض في العلوم الشرعيّة، فضلًا عن الإنكار على أباطيله التي بثّها في كتبه عن أصول الإسلام وثوابت الدين التي لم يتمار فيها أهل السنّة من قبل.

مشروع .. لم يُشرع فيه بعد!

لقد نظرت في كتب الشرفي فلم أر مشروعًا بالمعنى العلمي- بعيدًا عن أن يكون "المشروع" موافقًا للحق أو مجانبًا له-، وهو أمر مُدرك من خلال غياب مخطط منهجي للنقد والتأصيل البِنائي، وهو ظاهر حتى في شكل مؤلفاته؛ فإنّ جل ما نشره في شكل كتب هو مجموعة مقالات أو محاضرات عَجِلة في مواضيع متباعدة، وكثيرًا ما يضم الكتاب الواحد مقالات مشتتة، من كل أوب وصوب، لا تكاد تجمعها صلة سياقيّة.

وإذا أراد القارئ أن يبحث في أعماق فكر الشرفي؛ فسيصدم بأنّه فكر بلا عمق؛ لأنّه يعمد أساسًا إلى عرض النتائج دون تأصيل، وحتّى ما يستدل به الشرفي لإثبات مقولاته، هو في الحقيقة أبعد ما يكون عن أن يوصف "بالدليل" أو "الاستدلال"؛ فهو عرض عاجل يحمل كل ملامح "النتيجة"، وحكم قاطع لم يعقبه نبش ولا تنقير.

23 المصدر السابق، ص206.

ومن أعظم أوجه الخلل في كتابات الشـرفي أنّ صـاحبها كثير الدندنة حول أهميّة **المنـاهج الحديثة** في قـراءة النص الـديني، وهي من "ممضـوغاته" الـتي يكـلّ نظـر القـارئ من قراءتهـا في سـياقها وفي غـير سـياق، دون أن يحـدّد لنـا الشرفي مُتَبَنَّيَاته من هذه المناهج، ودون أن يثبت لنا التوافـق بين هــذه المنــاهج وموضــوع البحث.[24] وهي ظــاهرة بالغــة الاستفزاز للقارئ الذي يبحث في "أصول" فكر الرجل!

كمـا يعمـد الشـرفي في مقـدمات مقالاتـه إلى سـوق عبارات توحي للقارئ أنّ المؤلّـف يقـدّم "محاولـة" للقـراءة، ولا يزعم أنّها الأدق أو الأشمل، لكنّ الصفحات التالية مباشرة تكشف عن وثوقيّة فجة مغرورة، مقدّماتها الكبرى هدم جهود السابقين والطعن في نيّاتهم بالفساد وفي مناهجهم بالكساد.

لم يقصـر الشـرفي عملـه "النقـدي" أو "مشـروعه!" الفكري على دراسة جانب واحد من الإسلام، ولا الحديث عن الدين بمجمله، وإنّما قاده تهوّكه إلى أن يكتب في كـلّ علـوم الإسـلام: العقيـدة، وعلـوم القـرآن، وعلـوم الفقـه، وعلـوم الحـديث... ولم تكن كتابتـه محاولـة للفهم، وإنّمـا هي هـدم لأصول كـلّ هـذه العلـوم. وقـد نصّـب نفسـه قريعًـا للعلمـاء، يصـوّب "اعوجـاجهم" ويسـتدرك "أخطـاءهم" ويفضـح "ضلالهم". فما هو رصيد الرجل من العلم؟

إنّ مـا كتبـه الشـرفي -في غـير مقارنـة الأديـان-، ليس إلّا تكـرارًا مُضـجرًا لمـا أتى بـه في كتابـه "الإسـلام والحداثـة" (1991م)، بلا جديد، حتى الاقتباسات، هي نفسها. ولـذلك فـإنّ القارئ لما بعد "الإسلام والحداثة"، لا بدّ أن يتقلّب على شـوك الملل ولسع قتاد الضجر، لكثرة ترديد المكرّر وتكـرار المـردّد،

[24] من ذلك قوله: "فإنني أحاول مع زملاء لي في كليّة الآداب بتونس أن نطبق على الفكر الإسلامي المناهج التي يطبقها زملاؤنا في مختلف الاختصاصات الأخرى، وبـذلك فإننا نستفيد كـلّ الاسـتفادة مما يتوصل إليه الفلاسـفة والمؤرخـون وعلمـاء الاجتمـاع وعلماء النفس، والانتروبولوجيا، وعلماء اللسانيات وغيرهم". (الشرفي، تحـديث الفكر الإسلامي، الدار البيضاء: الفنك، 1998م، ص5)

دون إضافة حقيقيّة؛ ولو بالإفاضة في بيـان مجمـل، أو توضـيح مشكل، أو تفكيك مركّب.

وبالإمكـان اختصـار كتب الشـرفي ومقالاتـه وندواتـه في النقاط التالية:

- وجــوب الانســلاخ من انتمائنــا والانغمــاس في (الملّة) الحداثيّة.
- وجـوب إخضـاع الدراسـات الإسـلاميّة، بمعناهـا الواسع جدًا، للمناهج المعرفيّة الغربيّة.
- القـرآن: ليس هـو مـا في المصـحف. ومـا في المصحف ليس فيه نص محكم. ويجب إخضاعه للقــراءة والقيم الحداثيين. وأحكامه خاصة بعصره وليست ملزمة لنا.
- السنّة: بمعنى أقـوال الرسـول صـلّى اللـه عليـه وسلّم وأفعاله وتقريراتـه؛ هي معـنى حـادث في القـرن الثاني. ولم تكن حجّة زمن البعثة. ويجب ألا تكـون حجّـة اليوم. وقد ضاعت بفعل فساد طرائق حفظها.
- الإجماع: لا حجيّـة للإجمـاع، والقـول بـه مـؤامرة من الفقهاء.
- أصول الفقه: وجوب التخلّص من مصـادر أصـول الفقـه التقليديـة: القـرآن والسـنة والإجمـاع والقيـاس، وإقامة الشأن الديني عامة والتشريعي خاصة على مبـدأ "المصلحة" كما تبدو من زاوية حداثيّة.
- علم الكلام: أهم العلوم الشـرعيّة. يجب تجديـده كليًا في ضوء معارف الغرب.
- علمــاء الشــريعة: وســطاء بين الــربّ وعبــاده؛ ولـذلك لا بـدّ من إقصـائهم من الوجـود. وهم متـآمرون،

يقيمـــون الـــدين على تحقيـــق مصـــالحهم الشخصـــية والفئويّة.[25]

- المرأة: لا بدّ من تخليصها من عقوبة رعاية الأبناء، وسجن الحجاب، وسلطان الحكم الشرعي.

ما مشروع الشرفي -إن صحّت لنـا تسـميته "مشـروعًا"- سوى لعن تاريخ الأمّة والاستخفاف بإنجازاتها، والتشـكيك في كل ثابت من ثوابتها، والتهويل في كلّ عثرة في مسيرتها، ثم، لا شيء سوى دعـوة الأمّـة أن تنسـلخ عن ذاتهـا، وتـذوب في الفكر الغربي؛ إذ "**لا يوجـد طريـق آخر** إلى تخليص الفكـر العربي الإسلامي من الماضـوية المعرقِلـة الـتي يتخبّـط فيهـا في كلّ ما له علاقة بالدين غـير الاطلاع المباشـر على الفكـر الحديث في مظانّه، **وتمثّله** على حقيقته."[26]

وسـواء اختـار المسـلمون أن يفعلـوا ذلـك أم أبـوا، فـإنّ مـآلهم الحتمي هـو أن يكونـوا انسـلاخيين لأنّ "الحداثـة **لم تُضْحِ اختيارًا بقدر ما هي واقع**، ينخـرط فيـه البعض عن وعي فيطمحـون طموحًـا مشـروعًا إلى تحسـينه وتوجيهـه، وينساق إليه الآخرون مرغَمين فيبقون في آخر القافلة، لا هم مسـتفيدون منهـا ولا هم بـاقون على أنمـاطهم الحضـارية التقليدية".[27] إنّ "العرب **مضطرّون اضـطرارًا** في عصـرنا [....] إلى مسـايرة الحضـارة الغربيـة المنشـأ وقـد أصـبحت كونيّـة **لا بـديل عنهـا للبشـريّة جمعـاء**، بينمـا **تفتقـر ثقافتهم إلى المقوّمات الأساسية** الـتي تسـاعدها على أداء وظيفتها في إثبـات وجـودهم".[28] فــ"لا غـرو أنّ الحداثـة والقيم المتولدة عنها بصدد اكتساح كلّ مجالات الحياة والفكر

---

25 عداء الشرفي للعلماء بلغ مرحلة مرضيّة عالية الحساسيّة، حتّى إنّه قال: "صحيح أنّ العلمـاء سـيقولون لك يجب أن تتضـلّع في اللغة العربيّة وأن تعـرف هـذه القواعد لكي تفهم النص القرآني، وإذن لا بد أن تمر عبر ما كتبوه." (تحديث الفكر الإسـلامي، ص67). فطلبُ العلماء منك أن تتعلّم لغة العرب، هو مؤامرة "إسلامويّة" مدبّرة!!

26 الشرفي، لبنات3، ص61

27 المصدر السابق، ص82-83

28 المصدر السابق، ص57

والفنّ بثبات وفي العمق، رغم مـا يبـدو في الظـاهر من **زبد ديني منتشر**."[29] "إنّ العلمنة [...] تغزو المجتمعات العربيّـة في العمـــق وبصـــفة ثابتـــة **لا رجعـــة فيها** على المـــدى الطويل".[30] وهي نفس دعـوى فوكويامـا Fukuyama في كتابـه المثير"نهاية التـاريخ" "The End of History" (1992م)، مـع فـارق واحـد، هـو أنّ فوكويامـا قـد بـدأ في تهـذيب مقولتـه، بتعديل تصوّره السياسي لعلاقـة أمريكـا بالعـالم (في كتابـه " America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy " (2006م)) والإقـــرار بالأزمـــة العميقة للحضارة الغربيّة (في كتابـه "The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order" (1999م))، في حين أنّ الشـرفي، المتـأخّر دومًـا عن متابعـة الفكر الغربي، لايزال "يبشّرنا" بتحّـوّل انسـيابي للعـالم كلّـه، بما في ذلك العالم الإسلامي، إلى نموذج "المدينة الفاضـلة!" الغربي. وهو يرفض المسّ من قداسة الغرب؛ حتّى إنّه صـرخ صرخة المشُوك عندما قال له الكاتب الألماني المسـلم مـراد هوفمان إنّ الغـرب تنخـره الإباحيّـة، فاتّهمـه -وهـو الغـربي!- بالمبالغـــة والإجحـــاف![31] إنّـــه، كمـــا يقـــول أســـياده الفرنسيّون :"مَلكي أكثر من الملِـك" "plus royaliste que le roi"!

وإذا سألت الشـرفي عن أوّل خطـوة في سـبيل الخـروج من هذه الأزمة وفكّ أغلال هـذه المحنـة، فإنّـه سـيجيبك دون تلكؤ: "لا نتردد في اعتبـار النظـرة إلى المـرأة وإلى جسـمها بصفته عورة يجب سترها **أهم مؤشّر** على المميّـزات الـتي تطبـع ثقافتنـا والـتي هي في حاجـة ملحّـة إلى **التغيـير السريع**."!! سبحان الله! لقد عرّى المخلـوع المـرأة قسـرًا، ولم يـرحم حتّى حجـاب الدميّـة المسـكينة "فُلّـة"؛ فطاردهـا

---

29 المصدر السابق، ص60

30 الشرفي، لبنات1، ص32

31 مراد هوفمان وعبد المجيد الشرفي، مستقبل الإسلام في الغرب والشرق، ص 222

جلاوزته في محلّات لعب الأطفال لأنّها تستر (إيحاءً) شعرًا اصطناعيًا، ولم ترقّ قلوبهم "لِبْلَسْتِيكيّتِها" الهشّة، ومع ذلك لم ترتفع البلاد من مرتبة الذيل! لا أملك هنا إلّا أن أتصوّر أن مزيدًا من العريّ(!) سيحقّق للبلاد والعباد غاية المأمول؛ فلعلّ تخفّف النساء من اللباس يتيح للبلاد أن ترتفع بسرعة وتطير في خفّة؛ فإنّ الملابس –عند الشرفي- أثقال تشدنا إلى الطين؟!

ولأنّ "بني حداثة" قد أدركوا أنّ زمن الانتفاضات يهدّد كيانهم بالتلاشي وتجارتهم بالخسار والبوار؛ أخبرنا الشرفي –الزعيم(!)- أنّ الانتفاضة التونسيّة "ثورة حداثيّة بالفعل"[32](!!)، رغم أنّها انتفاضة قامت على الكفر بالظلم، والقمع (الذي سُلِّط أغلبه على المسلمين بمباركة وتحريض حداثيين بشهادة المؤتمرات والتقارير)، والعمالة، والتبعيّة، والثقافة القشوريّة، وهدم الأسرة، والانحلال الأخلاقي، والهشاشة القِيميّة، وتيه الهويّة. وهي كلّها منتجات حداثيّة سقاها المستخرب الفرنسي من خلال ذيوله، والنظام البوليسي المتوجّس من كلّ همس واع يخرج من ضمير المسلم.

ولست أشك أنّ "محنة الفهم" عند القارئ لما كتبه الشرفي ستزداد إذا علم أنّ هذا "البروتو-حداثي"، يُعرّف الحداثة، التي هي عنده منتهى الآمال وذروة النجاح، والمتخلّف عنها مفوّت للفلاح، على أنّها "مفهوم مستعمل للدلالة على المميزات المشتركة بين البلدان الأكثر تقدما في مجال النمو التكنولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي"[33]، وهو تعريف يعبّر بوضوح عن أزمة وعي بالسياق الزماني الذي نتقلب بين دحرجاته اليوم، خاصة أنَّ الشرفي يرى أنّنا في هذه اللحظات لانزال نعيش في زمن الحداثة، وهو ما يضطّره إلى تقديم قراءة شاذة للواقع؛ إذ إنّ

[32] الشرفي، الثورة والحداثة والإسلام، تونس: دار الجنوب، 2011م، 76
[33] الشرفي، الإسلام والحداثة، تونس: الدار التونسية للنشر، 1991م، ص24

القراءة الغربيّة لواقع الغرب ذاته تؤرّخ ليومها على أنّه قد تجاوز الحداثة ومقولاتها إلى "ما بعد الحداثة" "Postmodernism" منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

إنّ حقبة/مفهوم ما بعد الحداثة مخالفة للحداثة في جوهرها الصلب أي "مركزيّة الإنسان في الكون" و"قداسة العقل"، كما أنّ نفي "ما بعد الحداثة" "للحقيقة المطلقة" "Absolute Truth" -التي عدّتها الحداثة منجزها الأكبر بعد تجاوز التفكير الغيبي الأسطوري (!)- لصالح المسلك الشكوكي "Skeptical" ومنطق النسبية "Relativism"،[34] يجعل نسبة واقع الغرب اليوم؛ الفكري، والقِيمي، والنسقي بمجمله، إلى زمن الحداثة التي يُؤرّخ لبدايتها من القرن السادس عشر، ضربًا من اللغو الصرف. فهل يريدنا الشرفي بمشروعه العصيّ على الفهم أن نكون "رجعيين" نسير عكس حركة التاريخ الغربي الذي هو "المعيار"؟![35]

"المنهج" حينما يكون شعارًا للوهم ومركبًا للتطرّف!

إنّ أشنع ما في أدبيات الشرفي أنّها تقدّم "المنهج" دون شرح لآلياته التي اختارها صاحبها من بين ما تعرضه من وسائل للنظر والتحليل والنقد، وأشنع من ذلك أنّ الشرفي لا يثبت على نَفَسٍ نقدي واحد وهو يعالج نفس الموضوع من نفس الوجه، في تقلّب محيّر! ولعلّه لا يخفى على القارئ لأدبيات الشرفي أنّه في دراسته للموضوع الواحد، في الوجه الواحد، يتحوّل من "وثوقي" "Dogmatic" إلى "نسبيّ" "Relativist" فـ"لاأدري" "Agnostic" وربما "غنوصي" "

---

34 See Terry Eagleton, *The Illusions of Postmodernism*, Oxford, UK ; Cambridge, Mass.: Blackwell Publishers, 1997

35 مفاهيم "الحداثة" و"ما بعد الحداثة" تعبّر فقط عن تاريخ الغرب ومن دار في فلكه، ولا تمثّل الأمة المسلمة. كما أنّ "الرجعيّة" بمفهومها الغربي لا تمثّل تهمة في الحس الإسلامي في ما يتعلّق بجانب الحضارة -لا المدنيّة-؛ لأنّ الإسلام يقرّر أنّ الإنسان حقيقة ثابتة، وأنّ حركة التاريخ هي حركة صعود ونزول دائبين وليست هي حركة ثابتة في صعودها.

Gnostic"، كما يتحولّ كثيرًا، وبصورة مزعجة، من حــداثي إلى ما بعد حداثي، ومن أثري إلى آرائي، دون أن يستوعب عقلك الضعيف "أحوالـه" و"مقاماتـه" -كمـا يقـول الصـوفيّة-، إلّا أن يُفسّـر الأمـر بغيـاب "المنهج" وخضـوع الكـاتب لنتـائج البحث التي يستبطنها منذ بداية النظر، بل قبله؛ فهـو يميـل مـع كـلّ ريح تطير به إلى أغراضه!

أمّــا تطــرّف الشــرفي فبــادٍ في تبنّيــه لأبــرز المــذاهب الشــكوكيّة والهدميّــة، دون مراعــاة لأصــولها ولا "حيثيــات" نشأتها، ولا ارتباطها بمواضيع تاريخيّـة ودينيـة مفارقـة لجـوهر الإسلام كتصوّرٍ ونصٍ وتاريخٍ، بصورة جوهريّة. فالشرفي كثـير الدندنة حول "المنهج الحديث" في دراسـة النصـوص الدينيّـة، ويقصد بهذا المنهج، أساسًا، "منهج" دراسـة الكتب المقدسـة عند النصارى واليهود، لكنّ الشرفي، في حقيقة أمـره، وقـف عند القديم وحسبه آخر المبتكرات؛ فمنهجه الـذي يـدعو إليـه في تناول أصالة النص وتفسيره هـو ظِـل لمقـولات إرنسـت رينان (Ernest Renan) (توفي 1892م) في تشريحه للإنجيل[36] وسيرة المسـيح[37]، وفلهـاوزن (Wellhausen) (تـوفي 1918م) في تعامله مع التوراة وأصـولها[38]؛ ولن تـر-جزمًـا- في كتاباتـه أدنى وعي بتطوّر هذه المناهج وما آلت إليه في بدايـة القـرن الواحد والعشرين، خاصة أنّ كثيرًا من هـذه الدراسـات باهتـة الحضور في المكتبـة الفرنكفونيـة، فمرتعهـا اليـوم المكتبـتين الإنجلوسكسونية والجرمانية.

خذ مثلًا الموقف من دراسة السيرة النبويّة، فستلاحظ أنّ الشرفي يستلهم دراسات رينـان في النقـد؛ إذ يـرفض رينـان المعجزات في قصة المسيح ويرى أن قصـة المسـيح صـناعة الأجيال النصرانية الأولى! وأقصى ما يمكن أن يبلغه الشرفي هو أن يحمل ظلًا من البولتمانية –نسـبة إلى بولتمـان- وبقيـة

36 العهد الجديد، ويسمّى مجازًا بالإنجيل.

37 Ernest Renan, *Vie de Jésus*, Paris: Michel Lévy frères, 1863

38 Julius Wellhausen, *Prolegomena zur Geschichte Israels*, Berlin: Druck und verlag von G. Reimer, 1883

رواد ما يعرف بالموجة الأولى "للبحث عن يسوع التاريخي" " The quest for the historical Jesus ". هذا الموجة التي أسّسها (Reimarus) والقائمة على دراسة حياة المسيح انطلاقًا من مبدأ السلطان الفردي للعقلانية كما هي في التصوّر الحداثي (الغر)، رغم أنّ بولتمان وأقرانه يُعَدَّون اليوم تراثًا قديمًا في ظل الموجة الثالثة "للبحث عن يسوع التاريخي" والتي يقود الشق الأكثر ليبرالية فيه نقّاد مشاهير مثل (John Dominic Crossan) و(Marcus Borg) و(Robert Funk) وطبعًا معهم "ندوة يسوع" "The Jesus Seminar" التي يشرف (Funk) على إصدراتها. ويقود الشق الميّال إلى المحافظة أعلام مشاهير مثل (N. T. Wright) و(Raymond E. Brown) و(James Dunn). ولعلّ أبرز ملمح في هذه الموجة تراجعها عن المنهج الوثوقي للقائلين بخرافية النصرانية بكلّ تفاصيلها، والتباعد عن المنهج التبسيطي للبولتمانية ولمنهج رينان ومن شايعه أو وافقه. ولذلك يقف اليوم ناقد في قيمة "روبرت برايس" (Robert Price)[39] خارج السياق لأنه يمثّل استحضارًا للمنهج القديم الشكوكي في التعامل مع التراث النصراني الرسمي.[40]

لما كتب الشرفي أطروحته للدكتوراه كانت الموجة الثانية قد بلغت مرحلة النضج، وهي الموجة القائمة أساسًا على معارضة الموجة الأولى، والإقرار بوجود أصول تاريخية للأناجيل، وأهمها "المصدر" "كيو" الذي هو أصل إنجيلَي متى ولوقا كما هو قول جمهور النقاد، ومن أهم أعلامها (James M. Robinson) الذي أفاض في دراسة هذا "المصدر". ولكنّنا لم نر في ما كتبه الشرفي وعيًا بهذه التطوّرات رغم أنّ الموجة الثانية قد بدأت منذ منتصف القرن الماضي. ولعلّ

39 رغم تمكنّه العلمي في تخصصه، إلّا أنّ مقالاته التشكّكية، وأسلوبه (المفرط) في السخرية من مخالفيه من المحافظين وحتّى الليبراليين -حتّى تحولت كتبه الأخيره ومقالاته إلى مسرح للتندر على طريقة ملاحدة القرن التاسع عشر-، ألحقوا كتبه بطبقة "الكتب الشعبية" التي لا تستهوي غير الملاحدة اللجوجين!

40 Robert M. Price, *Deconstructing Jesus*, Amherst, N.Y.: Prometheus Books, 2000

ذلـــك يعـــود إلى ضـــعف قـــراءات الشـــرفي وتـــأخّر المكتبـــة الفرنكفونية عن متابعـــة أحـــدث الدراســـات الإنجليزيّـــة والجرمانيّة.

أمّا فيما يتعلّق بالتوراة (الأسفار الخمسة التي تنسب إلى موسى عليه السلام)؛ فيتـابع الشـرفي أشـدّ التيّـارات تطرّفًـا في الغرب، وهي التي تقوم أبحاثها على إنكار تاريخيّة كل مـا لم يترك أثرًا إحاثيًـا في الأرض! والأعجب أنّ الشـرفي يـزعم أنّ هـذا المنهج حين طبّـق على التـاريخ الإسـلامي، سـمح "بإعـادة النظـر في الكثـير من الأمـور الـتي كـانت بمثابـة الحقائق الثابتة".[41] وأضاف في جد، يهزل الهزل منـه: "وليس من باب المفاخرة الإقرار بأنّ للمدرسـة التونسـيّة في تـاريخ الفكـر الإسـلامي بمختلـف كليـات الآداب والعلـوم الإنسـانية إسهامات مميّزة."[42] وهي دعوى أقـرب إلى التفكّـه منهـا إلى الجد! فإنّ تاريخ الإسـلام، حلقـات متصـلة، لا يمكن العبث بـه من خلال وسوسات الآثاريين، وقد قرأنا شيئًا من هذا الباطـل في كتـاب "Hagarism" (1977م) للمستشـرقين باتريشـيا كرون (Patricia Crone) ومايكـل كـوك (Michael Cook)، وقـد سـاقهما تهوّسـهما إلى القـول إنّ مكّـة ليسـت حيث نعرفهـا اليوم، وإنّما هي في منطقة قريبة من سوريا! وأمّـا إبـداعات كليّات الآداب التونسيّة، فأهمها دون شك غيابهـا عن السـاحة الفكريّة في العالمين العربي والإسـلامي. ولمـا أراد الشـرفي أن يمثّل لإبداعات المدرسة التونسـيّة (المعلمنـة، والـتي جثـا هـو وأمثالـه على صـدرها عقـودًا طـوالًا)، (أتحفنـا) بأطروحـة تلميـذ لـه "أثبت!" أنّ "الرسـالة" للشـافعي "لم تحـظ بـأي اعتناء طيلة القرنين اللذين تليـا وفـاة الشـافعي-أي 3و4هــ"، وأنّ اهتمـام المعتزلـة بأصـول الفقـه هـو الـذي أحياهـا بعـد موت![43] كشف إلهامي، ورؤيا حـق! "الرسـالة" الـتي شـرحها

---

41 الشرفي، لبنات2، في قراءة النصوص، تونس: دار الجنوب للنشر، 2011م، ص 24

42 المصدر السابق.

43 المصدر السابق، ص24

في القرن الرابع كل من أبي بكر الصيرفي (تـوفي 330هــ)، الذي قيل إنّه أعلم الخلق بالأصول بعد الشافعي، وأبي الوليد النيسـابوري (تـوفي 349هــ)، المحقّـق، والقفـال الكبـير الشاشـي (تـوفي 365هــ)،لم تلـق أيّ اهتمـام في القـرن الرابع![44]

التخبـط المنهجي للشـرفي يتجلّى أيضًـا في الاسـتلهام الاستسـلامي من علم النفس وعلم الاجتمـاع أصـولَ النظـر والتحليل دون استيعاب لقصـور هـذه المنـاهج وعـدم ملائمـة أدواتهـا ومقولاتهـا لميـدان البحث في الدراسـات الإسـلاميّة. ويبـدو هـذا التسـطيح الفكـري الغـر بصـورة واضـحة مثلًا في حكم الشرفي على السـنّة أنّهـا ليسـت تراثًـا نبويًـا محفوظًـا، وإنّما هي "تمثّل Représentation " معيّن للسنّة، وليس السنّة ذاتها.[45] لم يحدّد لنا الشرفي هنا "ماهيـة" التمثّـل، وهـل هـو [التمثّل] داخل في المفهوم الاجتماعي الـدوركهايمي أم هـو آليـة نظـر في علم النفس المعـرفي، إلّا أنّـه على كـل حـال يبدو أنّـه يشـير إلى أنّ السـنّة إنّمـا هي صـناعة عفويـة غـير واعيـة للأجيـال المسـلمة، وليسـت نقلًا واعيًـا لحقيقـة موضوعيّة، وهو تفسير غافـل عن جـوهر الظـاهرة التاريخيـة المتشبعة بالأسماء والتورايخ والأسانيد التي تتحرّك في بؤرة من نور على بساط التـاريخ. إنّـه حكم مسـرف في شـططه

44 هناك فرق بين ندرة المخطوطات المتاحة من القـرن الرابـع، وإنكـار الثـابت من النقـل التـاريخي عن القـرن الرابـع؛ إذ إنّ مخطوطـات كتب الأصـول لتلـك الفـترة المحفوظة اليوم، نادرة كما هو معلوم، وقد أشـار إلى هـذا الأمـر أحمـد الشمسـي و(Aron Zysow) في تحقيقهما لمختصر البويطي-أحـد أكـابر تلاميـذ الشـافعي، تـوفي 231هـ- "للرسالة". (Ahmed El Shamsy and Aron Zysow, “Al-Buwayṭī’s Abridgment of al-Shāfiʿī’s Risāla: Edition and Translation,” in *Islamic Law and Society* 19 (2012) p.328)). وانظر أيضا في أثر الشافعي المبكر: Joseph Lowry, “The Reception of al-Shāfiʿī’s Concept of *Amr* and *Nahy* in the thought of His Student al-Muzanī,” in *Law and Education in Medieval Islam*, eds. Joseph E. Lowry, Devin J. Stewart, and Shawkat M. Toorawa, Cambridge: E. J. W. Gibb Memorial Trust, 2004, pp.128-149

45 الشرفي، لبنات1، ص 155-156

التبسيطي بإقحامه آليات أجنبية عن علوم السنة، وتفسير حقائق تاريخية صلبة بإجمالات متعسفة.

والقارئ للدراسات الدينيّة الغربيّة **المتخصّصة**، يلاحظ أنّ إخضاع المواضيع المطروقة إلى دعاوى علم النفس في حلّ مُغلقات المسائل، ضعيف جدًا، ولعلّ من أشهر الأمثلة على ذلك رفض نظرية "The Hallucination Theory" في تفسير اعتقاد النصارى في القرن الأول قيامة المسيح من الموت؛ فرغم ما تقدّمه هذه النظريّة من حل سهل وبسيط في تفسير نشأة هذه العقيدة، وذلك بالقول إنّ حبّ الجيل النصراني الأول للمسيح واعتقادهم في خارقيته، أثّرا في وجدانهم بصورة هائلة حتى إنه قد خيّل إليهم أنه قد قام من الموت، قبل ارتفاعه إلى السماء، إلّا أنّ النقّاد يرون أنّها حلّ ساذج لقضيّة جادة![46]

ومن فاضحات "اللامنهج" ثناء الشرفي على جميع الشواذ فكريًا في التاريخ الحديث، رغم تباعد مناهجهم وربّما حتى تعارضها، فهو يثني على الطاهر الحداد، وعلي عبد الرازق، ومحمود محمد طه، وشحرور، وأبي رية، وألحق بهم مؤخرًا "تقدميين" اثنين: أحمد صبحي منصور، منكر السنّة الذي تستضيفه قنوات النصارى المتطرّفين العرب في الغرب للطعن في الإسلام، وجمال البنا الذي طالب محامون في مصر بعرضه على الطب الشرعي للتأكد من سلامة قواه العقليّة، وهو صاحب (الفتوى) الشهيرة أنّ القبلة بين النساء والرجال، حلال (!) رغم أنّ هذه الطائفة لا تجتمع على منهج واحد، ولا حتى على مناهج متقاربة، وإنّما أفرادها ظواهر مرَضيّة تمثّل انعكاسًا لمدارس عقديّة متطرّفة أو نزعات شخصيّة قلقة ومحبّة للتفرّد والظهور. ولا يوجد من بين هذه الشخصيات من أقام منهجًا نظريًا بقواعد

46 William Lane Craig and J. P. Moreland, eds. *The Blackwell Companion to Natural Theology*, Chichester, U.K.; Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2012, pp.625-626

مؤصّلة ودراسات مبدئيّة معمّقة، ولـذلك ليس لأيّ منهم أثـر معرفي تخصصيّ، وقصارى أمرهم جميعًا أنّه قـد تم توظيـف كتاباتهم الاستفزازية من الأنظمة العالمانية (كطاهر الحـداد) أو التيارات المذهبيـة (كـأبي ريّـة) أو الأيـديولوجيات الحديثـة (كعلي عبد الرازق) في الصراع مع الإسلام النَبَوي.

السطحية المعرفية

يقول صاحب الكتاب الماتع: "التعالم"، واصفًا حال الرغاء المنتفش فوق صفحة الماء، أقصـد: المتعـالمين: "والمتلخص أن ظواهر الأحوال من رقة في الديانة، ووهن في الاستقامة، وضعف في التحصيل، والسعي بكـل جـد وراء الـدنيا الزائلـة، ومظاهرها الفانية، شكّلت أمامنا ظاهرة التعالم أوسع من ذي قبل؛ لمـا نشـاهده من واقعاتهـا الفجـة، والـدعاوى العريضـة، والبراعة في الانتحال، واتسـاع الخطـو الى المحـال.. وعنـدنا على هذا ألف شاهد.

وما هذا إلا لتسنّم العلم أغمارٌ ركبوا له الصـَعب والذّلول، وظنوا أن العلم يُنال بالراحة ولما يملؤا منـه الراحة، فتهـافتوا على مناصـب العلم في الفتيا، والتـأليف، والنشر، والتحقيـق، وصاروا كتماثيل مدسوسة بأيديهم هراوى يضربون في عقول الأمـة حينًا وفي تراثهـا أحيانًا، مكدّرين -وحسـابهم على الله- صَفو الأمة في دينها وفي علمها. وهل العلم والدين إلا توأمان لا ينسلخان إلا في حساب من انسلخ منهما؟"[47]

إنّ روح التعالم مسـتكنّة في أعمـاق الشـرفي، تأكـل من بقايا الأمانـة والصـدق في نفسـه، حـتى حوّلتـه إلى رمـز حيّ تجسّه الأيدي، وتبصـره العيـون، **للتنفّخ الغث**. ويبلـغ الحـال بتنمّر استعلائه إلى تصوير مخالفيه أنّهم إمّـا من "ذوي ثقافـة تقليديّـة" أو "دعـاة جـدد يتـاجرون بالـدين" أو "من الـذين يمتطونه لبلوغ أهداف سياسية-رجعيّة ماضوية تمييزيّة".[48]

47 بكر أبو زيـد، التعـالم وأثـره على الفكر والكتّـاب، ضـمن المجموعة العلمية 5، الرياض: دار العاصمة، 1416هـ، ص 26

48 الشرفي، لبنات3، ص 12

وقـد أفادنـا ولـع الرجـل بذاتـه وحبّـه للتصـدّر في كشـف حقيقة "تحقيقه" المعرفي في أجلى المواقف (هزليـةً)؛ فقـد كتب أحد زملائه في الجامعة التونسية، وهو يعلّـق على اتهـام الشرفي لأستاذه الطالبي بالخرف عنـدما ردّ عليـه في كتابـه "ليطمئنّ قلبي" -لأنّ الطـالبي (كمـا يقـول الشـرفي) ارتكب أخطاء كثيرة في رسم الكلمات وفي النحو- أنّه أثناء حضـوره "ذات مرة في كلية الآداب بمنوبـة مناقشـة لإحـدى الرسـائل الجامعية في الحضـارة العلميـة العربيـة الإسـلامية كـان فيهـا الأستاذ الشرفي يحاول التهـوين من علم المترشـح -وبالتـالي من علم المشـرف عليـه الـذي هـو أحـد كبـار علمـاء تـونس بالعلوم فضلا عنـه بالحضـارة العلميـة العربيـة وهـو أيضـا من أسـاتذة الشـرفي[...]-فكـان من القـرائن الـتي أوردهـا كتابة المترشح اسم علم بحسـب النطـق الألمـاني "إجنـاس جولـد تسيهر" بهذا الهجاء الأصلي لاسم صاحبه بـدل كتابتـه بالهجـاء الفرنسي "إنياس قولد زيهر".

لم يكن المرشح يريد أن يناقش مثـل هـذه التفاهـة الـتي تدل على جهل المناقش لظنه الاسم لفرنسي أو لاعتقاده أنه ينبغي ألا ينطـق إلا بالفرنسـي . [...] فإثـارة هـذا الأمـر في مناقشـة دكتـوراه دليـل **على سـطحية المنـاقش وعلى خـواء مسـتواه المعـرفي** حـتى لا نشـكك في نزاهتـه إذ يصعب أن يجهل من يـزعم الاطلاع على الحضـارة الإسـلامية ألا يعـرف النطـق الصـحيح لاسـم أهم المستشـرقين في مـا يـزعم الكتابـة فيـه وهـو نطـق أظن المترشـح قـد أخـذه عن ترجمات المرحوم عبد الرحمن بدوي."[49]

والعجب أنّ الشـرفي-نفسـه- كثـيرًا مـا يكتب اسـم المستشـرق الهولنـدي الشـهير "Wensinck" "ونسـنك" لا "فنسـنك"[50] رغم أنّ حـرف "w" في الهولنديّـة ينطـق "v" الفرنسية؛ ولـذلك فالاسـم الشـائع في الكتابـات العربيّـة هـو

[49]

[50] أبو يعرب المرزوقي، مقال: عودة لا بد منها (نشر المقـال في موقع "الفلسـفة" "www.alfalsafa.com" على النت، وهو يضم عددًا من مقالات د. أبي يعرب) الشرفي، لبنات 1، ص123

"فنسـنك"! والشـرفي هـو الـذي كتب اسـم المستشـرقة الألمانية الشهيرة جدًا[51] "Sigrid Hunke " بالسين "سيغريد"[52]، لظنّه أنها فرنسية[53]![54]

على أنّني هنا لا بـد أن أنصـف الرجـل وأخـبر القـارئ أنّ الشرفي في أحدث كتبه (لبنـات3-2011م)، قـد حقّـق قفـزة هائلة في قراءته للفكر الغـربي، فقـد كتب اسـم المستشـرق المجـري "إجنـاس جولدتسـيهر"[55] على الصـورة الصـحيحة، **ولعلّه في المراحل القادمة ينتقل من قراءة أسـماء المؤلّفين على الصورة الصـحيحة، إلى قـراءة الكتب ذاتها بدل نقل ملخصاتها من مراجع وسيطة**.

وبمناسبة الحـديث عن إحالـة الشـرفي إلى مـا لم يقـرأه من الكتب، لا بدّ أن أعلن أنّ هـذه الحقيقـة قـد تجلّت لي من خلال ثلاث ظواهر في كتب الرجل. أولها، أنّه في جلّ إحالاتـه لا يَـرَدُّ القـارئ إلى صـفحة أو صـفحات أو حـتى فصـول من الكتاب، وإنما يكتفي بالإحالـة إلى اسـم الكتـاب فقـط، وهـذا في العرف الأكاديمي إحالة إلى عدم إذا كان هو دأب الكاتب، خاصة أنّ الكثير من تلـك الإحـالات تحتـاج حقًـا إلى تخصـيص من المحيل، لأنّ المحال إليه لم يذكر المسـألة المحـال إليهـا إلّا في موضع مخصوص منه. وثانيها، أنّ كتب الشرفي لا يبدو منهـا أنّ مؤلفهـا قـد أحـاط بكلام المحـال إليـه. وثالثهـا، أنّـه ينسب أحيانًا إلى المحال إليه كلامًا لم يقله، من ذلك أنّـه لمـا أراد أن يطعن في السنّة وأنها من اختلاق المحدّثين والفقهاء، أحـال إلى كتـاب أبي ريـة-سـيء الـذكر-: "شـيخ المضـيرة"، وأضـاف أنـه مليء بالشـواهد[56]، علمًـا أنّ كتـاب أبي ريـة في اتهام أبي هريـرة بـاختلاق الحـديث وليس في نسـبة الاختلاق

---

51 صاحبة كتاب "Allahs Sonne über dem Abendland" الذي عـرّب تحت اسم: "شمس العرب تسطع على الغرب".

52 الشرفي لبنات 3، ص 61

53 حرف السين في الألمانية ينطق زايًا إذا جاء عقبه حرف من الأحرف الصوائت.

54 لسنا –عادة- نهتم بهذه الأخطـاء، فهي عنـدنا من اللَّمَم. ولكننا نحـاكم الرجل هنا بالمنطق الذي يحاكم به هو غيره.

55 الشرفي، لبنات 3، ص47

56 ?الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتـاريخ، بـيروت: دار الطليعـة، 2008م، ط2، ص 126

إلى المحدثين والفقهاء. كما زعَم الشـرفي أنّ تفسـير "أولي الأمر" بالعلماء في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُـواْ أَطِيعُـواْ اللّـهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُـولَ وَأُوْلِي الأَمْـرِ مِنكُمْ}[النسـاء:59]، "لم يكن شائعًا في القـــرنين الأول والثـــاني"، وأنّ الشـــائع هـــو تفســـيره بـالأمراء.[57] وهـو مـا يـوحي للقـارئ أنّ الشـرفي قـد قـرأ واستقصى المراجع، في حين أنّ أهم مصدر لاستقصاء أقـوال المفسّرين في القرنين الأول والثاني -أقصد تفسير الطـبري- يُنكر ذلك؛ إذ إنّ تفسير "أولي الأمر" بالعلماء هـو قـول ذائـع بين الصحابة ومن جاء بعـدهم؛ فهـو قـول جـابر بن عبـد اللـه رضي الله عنه، وابن عبـاس رضـي اللـه عنه، ومجاهـد، وابن أبي نجيح، وعطاء بن السائب، والحسن، وأبو العالية! [58]

ومن الظواهر السلبية الأخرى في ثقافة الشرفي كمـا هي بادية في مؤلّفاته، ضعف اتّصاله بالمكتبة الغربيّة التي يراها هُوَ حبل النجاة ومصدر الخلاص، ولعلّ من أفحش الأمثلة على هذا الأمــر دفاعــه المســتمر على مــدى الثمانينــات والتســعينات والعشـرية الأولى من القـرن الجديـد عن نظريـة المستشـرق شاخت في ما يتعلّق بنشأة الحـديث النبـوي. ثم هـو في كتابـه الذي أصدره سنة 2011م **يكتشف**(!) دراسات المستشرق (Harald Motzki) عن "مصـنّف عبـد الـرزاق" الـتي بـدأت في الظهور مع **بداية العقد التاسع** من القرن الماضـي، ونـالت شـهرة واسـعة بين المتخصصـين والقـرّاء الجـادين، وقـد ردّ موتسكي فيها بقوّة على شاخت، وهو ما عدّل نظرة الشـرفي إلى نشأة الحديث إلى مدى معيّن. فكيف يجهل رجـل تغريـبي حتّى النخاع دراسات متّصلة بنقد فكر "زعيمه الملهم"، ويبقى على مدى العقود الثلاثة الماضـية يحيـل باسـتمرار إلى كتـابين لشــاخت دون حــرج أو تــردد أو تعقيب، ثم بعــد أن بثّ هــذا المذهب بحماسة بين قرّائه الذين يعاني عامتهم من نفس دائه (ضعف القراءة)، يكتشف أنّ إطلاقات شاخت وتعميماتـه غـير

57 الشرفي، لبنات3، ص203

58 الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، الجيزة: دار هجر، 1424هـ-2003م، 7/179-181

علميّـة إلى مـدى بعيـد! وفي نفس السـياق أيضًـا، عجبت كـل العجب وأنا أقرأ إحالة الشرفي في نفس الكتاب الصادر سـنة 2011م إلى مقال لعـالم الحـديث، خـريج كمـبردج (دكتـوراه-1966م)، محمـد مصـطفى الأعظمي، ردّ فيـه على شـاخت، وقد نشـر في كتـاب عـربي مشـترك[59]، وهي الإحالـة الوحيـدة التي رأيتها إلى الشيخ الأعظمي. وسبب عجبي، بل أقول دون مبالغة: **ذهولي**، هـو أنّ الشـرفي لم يحـل البتـة في مؤلفاتـه إلى كتـاب كامـل كتبـه الأعظمي بالإنجليزيـة في الـرد على شـاخت، اسـمه "On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence" (1985م)، وهـو كتـاب يُـدرّس منـذ عقـود في أقسـام الاستشـراق في الكليـات الغربيـة، وهـو دراسـة من المحال أن يُذكر شاخت ونظريته إلّا وتتم الإحالـة إليهـا في أي مرجع علمي غربي، حتى أصبح كتاب الـدكتور الأعظمي جـزءًا من الحديث عن نظرية شـاخت! ولـو سُـئلتُ عن سـبب غفلـة الشرفي عن هذا الكتاب وإحالتـه المتـأخرة إلى مقـال مهمـل لنفس المؤلف، فسأجيب بكلّ ثقة: إنّها ثقافة العنـاوين حيث لا يعرف الرجل ممّـا يحيـل إليـه غـير اسـمه، أمّـا الانغمـاس في القراءة والتتبع فبينه وبينها مفاوز!

ومن الأمثلة الأخرى، أنّ الشرفي لا (يكـلّ) ولا (يمـلّ) ولا (يضـجر) ولا (يفـتر) عن الإحالـة إلى كتـاب بيـتر برجر "The Social Reality of Religion"، في ترجمته الفرنسيّة ثم العربية، كلّمـا ذكـر العالمانيّـة والحداثـة، دون أن يـراعي خصوصـيّة السياق. والمستفزّ هنـا ليس فقـط الإحالـة إلى كتـاب واحـد، كمرجع أساسـي لقضـايا سـال في نقاشـها بحـر من الحـبر،[60] وإنّما أيضًا أنّ ذاك الكتاب لا يعتبره أحد من الأكـاديمين اليـوم

---

59 الشرفي، لبنات3، ص48

60 لا تكاد تجد فكـرة أو قـولًا في العالمانية في كتب الشـرفي إلّا وهو ظل لما جـاء في الصـفحات (105-171) من كتـاب برجر (London: Faber and Faber, 1969)، حتّى ما كان قراءة ضعيفة للواقع (جبريّة الصيرورة العالمانية)، أو تفـردًا في فهم التاريخ الديني (زعمه أنّ للعالمانية جذورًا في العهد القـديم (التـوراة مجـازًا) ص 113-121) أو التأصيل المفاهيمي (تعريفه المضطرب للعالمانيـة، ص107)، بل حتّى الاصطلاحات التي أوردها برجر، تتكرّر هي عينها في ما كتبه الشرفي!!

كتابًا مرجعيًا في هذا الباب،[61] بـل هـو ليس في أصـل مسـألة العالمانيّة والحداثة ابتداءً، وإن كـان قـد تعـرّض لأثـر العلمنـة على الدين في جزء منه (!!)، بالإضافة إلى أنّ برجر قد كتبـه في شبابه، ولا نجـد في المقابـل في كتابـات الشـرفي إحالـة إلى كتب ومقالات برجر الحديثة، وهو –برجر-قـد تجـاوز سـنّه اليوم الثمانين، أي أنّه قـد مـرّ قرابـة نصـف قـرن على كتابـه الأول. والأهم من كلّ ما سبق أنّ بيتر برجر يكرّر كثيرًا أنّه قد **غيّر الكثير من أفكاره عن العالمانيـة وسـلطانها** في الكتابات التي كتبها في العقـود الأخـيرة! ومن العجب -أيضًـا- أن يكون كتاب برجر (الأثري) مرجعًـا مكـرًرا بلا (رحمـة)، ولا نرى عند الشرفي مراجع **أساسيّة** في الموضوع مثـل كتـاب "A Secular Age" لتشارلز تايلور (Charles Taylor) (2007م)، رغم أنّ الشــرفي قــد أصــدر عــددًا من الكتب بعــد 2007م وأعاد نشر أخـرى قديمـة، وكتـاب تـايلور مرجـع أساسـي في مسـألة "العالمانيّـة اليـوم"، وقـد كُتبت فيـه أعـداد هائلـة من المقالات، بين مؤيّد ومعارض!

والشرفي، رغم محاولته إيهام قرّائـه أنّـه واسـع المعرفـة ومتبحّر في أصناف العلوم وأبوابها، كثـيرًا مـا تكشـف كلماتـه أنّه "شعبيّ" الثقافة، وبعيد عن التحقيق والاطلاع، وأنّـه يكـرّر ما شاع دون مراجعة ولا متابعـة لدراسـات المتخصّصـين، من ذلك قوله، أثناء تشكيكه في حفـظ المصـحف للنص القـرآني، إنّ العرب/المسلمين لم يعرفوا الـورق إلّا في القــرن الثـاني، وإنّ الخط العربي زمن البعثة النبوية كان خاليًا تمامًا من نقط الإعجام.[62] وكل من الزعمين خطأ، كما هـو معلـوم للدارسـين لتاريخ الخـط العـربي من خلال الآثـار المكتشـفة، فإنّـه ثـابت

61 إذا كان الشرفي متأثّرًا بحق، بـبرجر؛ في كتاباته المبكّـرة؛ فلِمَ لم يحـدث ذكـرًا، البتّة، لأهم كتبه ، أقصد: *The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge* (1966)؟!! أنا لا أستطيع أن أفسّر الأمر إلّا أنّ الشرفي، في أقصاه، قارئ من هواة القراءة، وأنّه لما ظفر بكتـاب حروفه لاتينيّـة، اعتنقه –من المعانقة-، اعتناق المؤمن لسِفْره المقدّس!

62 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 54

بيقين أنّ ورق البردي (Papyrus) قد كان له حضور واضــح في القرن الهجري الأوّل،[63] كما أنّه قد اكتشفت كتابات عربية قبل البعثة النبوية[64] وفي القرن الهجري الأول عليها نقـط الإعجـام (كالباء والنون والذال)، ويكفي هنا أن أشـير إلى مثـال واحـد: مخطوطــة (PERF No. 558)، وهي من ورق الــبردي وفيهــا حروف الجاء والخاء والشين والـزاي والـذال والنـون معجمـة، وتعــود إلى ســنة 22 هجريًــا، وهي محفوظــة في المتحــف القومي النمساوي![65]

ومن الظـواهر الأخــرى المزعجــة في كتابـات الشــرفي، أزمة الاستلاب الفكري العميقة التي يعانيها الرجل، ولعلّ من أكـثر علاماتهـا "إبهـارًا" ولـعُ الشـرفي بالإحالـة إلى دراسـات غربية إذا أراد توجيه القـارئ إلى دراسـات جـادة للحكم على تاريخ الإسلام وواقـع المسـلمين، وتقـويم علمـاء الإسـلام في كتاباتهم ومناهجهم، وكأنّه لا يفقه واقعنا غير أصـحاب العيـون الـزرق والبشـرة البيضـاء، فلا يحسـن بنـا أن نـرى أنفسـنا إلّا بعيون "بني عجمة" الأوصياء علينا والمـوكّلين بترشـيدنا، رغم أنّ الأكـــاديميين في الغـــرب اليـــوم يشـــتكون من انحـــدار المسـتوى العلمي للمستشـرقين الجـدد، والـتي من أسـبابها الاستعلاء الثقـافي-الإثـني النـابع من عقيـدة/عقـدة "مركزيّـة الغــرب" (West-Centrism)، والقــراءة الخارجيّــة الظاهريّــة،[66]

---

63 من أبرز الأمثلة، الرسائل المكتشفة لقرة بن شريك، الوالي الأموي لمصر (90-96 هـ) (N. Abbott, *The Kurrah Papyri From Aphrodito In The Oriental Institute*, Chicago, Ill. University of Chicago Press, 1938.)

64 من ذلك النقش الــذي على جبل رام (الأردن)، والــذي يعــود إلى القــرن الرابع ميلاديًا، وفيه حرفًا الجيم واليـاء معجمين. (J. A. Bellamy, "Two Pre-Islamic Arabic Inscriptions Revised: Jabal Ramm and Umm Al-Jimal", in *Journal Of The American Oriental Society*, 1988, Volume 108, pp. 369-372.)

65 A. Grohmann, "Aperçu De Papyrologie Arabe," in *Études de Papyrologie*, 1932, T.1, pp. 39-46

66 See Edward W. Said, “Crisis [in orientalism],” in David Lodge and Nigel Wood, eds. *Modern Criticism and Theory: A Reader*, Harlow, England: Pearson, 2000, pp. 271-86.

بالإضافة إلى أنّ جلّ المستشرقين اليوم لا يحسنون العربيّـة، قراءةً!

ولا أستريب في أنّ "انزعاج" القارئ سيزداد توقدًا عنـدما يلحـظ ولـع الشـرفي بالإحالـة إلى رسـائل ماجسـتير أشـرف عليها عنـد بحثـه في قضـايا هامـة متعلقـة بالإسـلام، عقيـدة، وشريعة، ومصادر، رغم أنّ هذه الرسـائل لم تطبـع بعـد، كمـا أنّ من كتبوها ليسوا متخصصين في العلـوم الشـرعية، وإنّمـا هم من (صـغار) طلبـة كليّـة الآداب!! مـا قيمـة هـذه الإحالـة (الجوفاء) إذن؟ **إنّهـا إحالـة (من لا يَعـرف) إلى (من لا يُعـرَف)! وإن شـئت قلت: إنّهـا إحالـة (من لا يَعلَم) إلى (من لا يُعلِم)**!

المعرفة السطحية بالأديان

الشرفي كثير الدندنة حول معرفتـه الواسـعة بعلم مقارنـة الأديـان، بمـا يؤهلـه -بزعمـه- أن يقـدّم قـراءة أعمـق للنص القرآني، رغم أنّ مشاركته في الدراسـات الدينيـة المقارنـة لا تتجاوز بعض المقالات السريعة وأطروحته للدكتوراه، وتحقيقه لكتاب الخـزرجي الـذي لم يتجـاوز فيـه إثبـات الاختلافـات بين النسخ، مع إثباته تعليقات عجيبة مثل: "لم نعثر على هذا النص في الأناجيل التي بين يدينا" رغم أنّه ظاهرٌ أنّ نقـل الخـزرجي كان بالمعنى، وقد كان بإمكان الشرفي التأكد من وجـود مثـل هـذه الزيـادات أو القـراءات في الهـوامش النقديـة (Critical Apparatus) للنسخ اليونانيـة، أو حـتى في التفاسـير الفرنسـية التي تعتني ببيان القـراءات، وهي كثـيرة جـدًا، خاصـة أنّـه في زمن الخزرجي (القرن الثـاني عشـر ميلاديًـا) قـد اسـتقر نـوع النص البيزنطي (Byzantine text-type)!!

وبوسـع القـارئ لمـا كتب الشـرفي أن يـدرك أنّـه ضـعيف الصلة بعالم الدراسات الدينيّة، ومتابعة أهم الإصدرات وأشـهر السجالات، ولذلك تأتي إحالاته غالبًـا باهتـة، وتـردّ القـارئ إلى مراجـع عامـة. أمّـا أطروحتـه فآفاتهـا كثـيرة، ومن أهمهـا أنّهـا

فاقدة للروح الإبداعيّة، فهي تجميع لمقالات الكتـاب السـابقين مع إردافها بتعليقات عامة. ثم إنّ من مراجـع هـذه الأطروحـة، أطروحـــة دكتـــوراه لعلي بوعمامـــة بالفرنســـية عن الجـــدل الإسلامي في الرد على النصارى منذ بداية الإسلام حتى القرن الثالث عشر (1976م)،[67] وهذا **يعني أنّ الشرفي قـد بـدأ في إعداد أطروحته مباشـرة بعـد مناقشـة بوعمامـة لأطروحته**؛ فلِمَ اختـار الشـرفي موضـوعًا مطابقًـا لموضـوع هذه الأطروحة؟! **وكيف وافقت الجامعة على الموضوع الذي اختاره الشرفي**، خاصة أنّ العمل النقدي كان منصـبًا على المراجـع المشـتركة بينهمـا، علمًـا أنّ الشـرفي لم يـذكر بوعمامة إلّا مـرّة واحـدة في هـامش عَرَضـي؟![68] ثم إنّـه رغم نفخ الشرفي في قائمة المراجع الأجنبيّة، فيبدو بوضوح أنّه قـد فاتته الكثير من الدراسات الاستشراقية عن الجـدل الإسـلامي النصراني المبكّر. كما أنّ دراسته كـان لا بـد أن تقـوم، بداهـة، على بحث واف في تـــاريخ الجـــدل الـــديني في الكنيســـة السريانية بعد البعثة النبويّة، وهو ما لا يكاد يُوجد له أثر حقيقي في ما كتبه!

هذا على مستوى الدراسة، أمّا على مستوى التقـويم، فقـد جنح الشرفي-كعادته- إلى الحطّ من قيمة الكتابـات الإسـلامية، وجانبها الإبداعي الكبير، وهو موقـف مسـتفز إذا قـورن بانبهـار زعيمـة الاستشـراق الإسـرائيلي "حـوا لَتْسَـروس-يَافِيـه" "חוה לצרוס-יפה" (توفيت 1998م) بعظمة تراث الجـدل الـديني في كتابات المسلمين الأوائل.[69]

ورغم مـــا حشـــاه الشـــرفي من تفاصـــيل وأســـماء في أطروحتــه، إلّا أنــه لم يســتطع أن يخفي فيهــا جهلــه بعلــوم

---

67 "La littérature polémique musulmane contre le christianisme depuis ses origines jusqu'au XIIIe siècle."

68 الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى إلى نهاية القرن الرابع/العاشر، تونس: الدار التونسية للنشر، 1986م، ص16-17

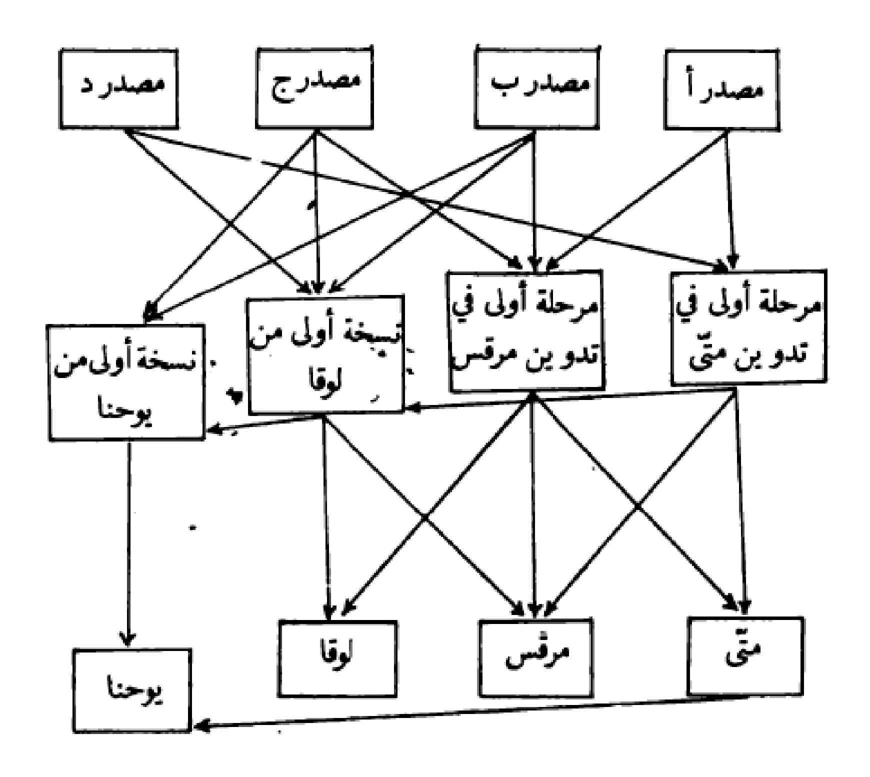
69 Hava Lazarus-Yafeh, "Some Neglected Aspects of Medieval Muslim Polemics against Christianity," in *The Harvard Theological Review*, Vol. 89, No. 1 (Jan., 1996), pp.61-84

النصرانية؛ إذ إنّ عامة ما عرضه هو من المشاع المعروف، لكنّه في المقابل أظهر جهله بالقضايا الخلافية، ولذلك يكثر عنده الحسم في مسائلٍ التنازعُ فيها معروف، متأثرًا في ذلك بالثقافة الشعبية التبسيطيّة. وله من الأخطاء ما يحسم الشك في أهليته المعرفية، من ذلك شبكة العلاقات التي رسمها للأناجيل الأربعة، والتي تفسّر نشأة الأناجيل والتأثير المتبادل بينها، وقد مهّد لها بقوله: "وهناك اليوم **شبه إجماع** بين نقاد الأناجيل ومفسريها على أنّ الصيغة النهائية التي وصلتنا فيها تستند إلى أربعة مصادر شفوية مختلفة أثّر كل مصدر منها بدرجات متفاوتة في مرحلة أولى من التدوين-يفترض أنها موجودة وإن لم تصلنا-ثم استمر التأثر المتبادل بين هذه الروايات على النحو التالي".[70] وهي دعوى لا يمكن أن يزعمها من شمّ شيئًا من ريح مبحث "المشكلة الإزائية" "The Synoptic Problem" الخاصة بتفسير نشأة الأناجيل؛ إذ إنّ النظرية التي عليها جمهور النقاد هي "نظرية المصدرين" "The Two-Source Hypothesis" وهي تخالف ما أورده الشرفي بصورة جوهرية، بل أقول إنني لم أر هذه النظرية التي عرضها الشرفي ضمن أهم النظريات ولا حتى ضمن شاذها،[71] على كثرة الشواذ، وهي وإن كانت قريبة من نظرية (M.-E. Boismard) الشاذة (من ناحية التبني) والمشهورة عند الفرنكفونيين، إلا أنها ليست هي، مع العلم أن الشرفي لم يحل إلى مرجع عند نقله للشبكة.

---

70 ?الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص64

71 عرضتُ لنقد هذه النظريات في مقابل التصريح القرآني بوجود إنجيل للمسيح في ملحق كتابي "*Hunting for the Word of God*"



ومن العجب أن يقع في هذا الخطـأ الكاشـف عن ضـعف التحصـيل، كـاتب أشـرف قبـل مناقشـة رسـالته على رسـائل جامعيـــة في دراســـة الأديـــان المقارنـــة!! ونجـــد في نفس الأطروحة قول الشرفي عن سفر دانيال: "يجمع النقـاد اليـوم على أنّ هذه النبوة كتبت في منتصـف القـرن الثـاني ق.م."[72] دون إحالة إلى مرجـع. ويَعلم النّقـاد أنّـه منـذ منتصـف القـرن العشرين -إثر اكتشـاف مخطوطـات البحـر الميت (Dead Sea Scrolls) حيث عثر على ثماني مخطوطات لهذا الكتاب، أقدمها (4QDan^c) التي تعود إلى سـنة 125 ق.م، على قـول عـدد من المتخصصـين في الخطاطـة مِثـل (F. Cross)-[73] أكّـد عـدد من

72 ?الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص501

73 F. Cross, *The Ancient Library of Qumran and Modern Biblical Studies*, Westport: Greenwood, 1958, p.33

النقّاد وجوب ردّ تاريخ التأليف إلى ما قبل القرن الثاني ق.م.[74] فأين الإجماع؟!

حصــيلة ثقافــة الشــرفي في الأديــان هي تفســير الاصــطلاحات من المعــاجم كمــا ثبت لي بالاســتقراء، وهي بضاعة الطلبـة الكسـالى، والـدخلاء على العلـوم! ولـذلك من الممكن أن تصطدم بمنكرات قبيحـة وأنت تتصـفح كتبـه، من ذلك تعريبـه لكلمـة "Apocryphe" على أنّهـا "منحـول"[75] وهـذا خطـأ قـبيح إذ المنحـول مـا نسـب إلى غـير قائله[76]، ومقابلـه الفرنسي-الإنجليزي "Pseudépigraphe -Pseudepigrapha "، أمّا الكلمة التي عرّبها الشرفي فيقابلهـا في العـربي: أبـوكريفي، كما هو في العرف النصراني العربي اليوم، أو "غـير قـانوني" (أي غير المعترف به ضمن قائمة الكتب المقدسة الرسمية)، علمًا أن الكِتاب قـد تصـحّ نسـبته إلى من ينسـبه العامـة إليـه لكنـه يكـون أبوكريفيًـا في العـرف الـديني النصـراني، مثـل الرسالة إلى الراعي هرماس التي قبـل بعض الآبـاء أصـالتها، ورفضت من الآخرين دون رد نسـبتها إلى المؤلّـف الرسـمي. كمــا أنّــك ستســتنكر، بلا ريب، تعــريب الشــرفي لكلمــة: " apocalypse" على أنّهــا "قيامــة"[77] رغم أنّ هــذه الكلمــة المتداولة بكثافة في الدراسات الدينيـة تعـني "نهايـة العـالم" في السياق الذي ذكـره الشـرفي، أمّـا كلمـة "قيامـة" فهي " Resurrection- Résurrection"، وهي تعني قيامة الموتى فقط.

وتتبدّى سطحيّة معرفة الشـرفي بالدراسـات الدينيّـة في تعريبه لأسماء الأعلام؛ إذ يعرّب الشرفي الكلمة على الشكل الفرنســي رغم أنّ ذلــك يخــالف بصــورة فاحشــة العــرف النصــراني العــربي والأصــل العــبري؛ مثــل تعريبــه لاســم "

74 Stephen B. Miller, *The New American Commentary Volume 18 - Daniel*, Nashville: B & H Pub. Group,1994, pp.37-38

75 الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص533

76 لسان العرب، مادة: نحل: "ويقال: نُحِل الشاعرُ قصيدة إِذا نُسِــبَت إِليه وهي من قِيلِ غيره".

77 الشرفي، لبنات2، ص22

Jéroboam" على أنـــه "جـــيروبوام" (!!)[78] رغم أنّ العـــرف العــربي هــو "يربعــام" وهــو موافــق صــوتيًا للأصــل العــبري "ירבעם"، وأقبح من ذلك كتابته اسم "Achab" "أشـاب"[79] رغم أنّ العرف العربي هـو "أحـاب" وهـو الموافـق صـوتيًا للأصـل العبري " אַחְאָב"، غير أنّ الشـرفي لم يـرحم عجـز الفرنسـية الـتي اضـطر أهلهـا إلى كتابـة الحـاء على شـكل شـين (ch)؛ فأفسد الأمر! ولو كان "أحـاب" حيًـا؛ "لشـاب" من هـول مـا نقرأ!

وللشرفي إطلاقات مصدرها قلّة المعرفة، عند حديثه عن النصرانيّة؛ فهو القائل: "لو أخذنا تلك القولة الشـهيرة "أعـط مـا لقيصـر لقيصـر ومـا للـه للـه"، المسـتعملة في الأدبيـات المسيحية المعاصرة، والـتي على أساسـها يقـول الممجـدون للفكر المسيحي في مقابل الأديان الأخرى: هـاهي المسـيحية تؤكد على التمييز بين الـدين والدولـة، فهـذا غـير صـحيح، لأن القولـة نفسـها لم تكن تسـتعمل **البتة** في تـاريخ المسـيحية الطويل بهذا المعنى، فالمسيحيون طـوال تـاريخهم قـد كـانوا يعتبرون أن السلطة السياسـية ينبغي أن تسـتمد مشـروعيتها من الله."[80] وهـذا زعم لا يصـدر إلّا ممن لم يقـرأ في أدبيـات النصارى قبل مجمع نيقية (325م)، ولم يطّلـع مثلًا –حقيقـة لا ادّعاءً- على الرسالة الشهيرة **جدًا** التي أرسلها جستين (توفي 165م) إلى الإمـــبراطور الرومـــاني أنطونِيـــوس بيـــوس، والمعروفــة باســم "*First Apology*" حيث بيّن أنّ النصــارى لا يعادون الإمبراطوريّة الرومانيّة؛ لأنّ مملكتهم روحية لا أرضـيّة، وهي التي عنون ناشروها للفصل السابع عشـر منهـا بـ" Christ taught civil obedience"![81]

---

78 الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص486

79 المصدر السابق.

80 حوار صحفي عنوانه: "المفكر التونسي عبد المجيد الشرفي: الحوار بين الأديـان متوازي وأحيانا حوار صم" على موقع: (www.madarik-press.com)

81 للرسالة طبعات كثيرة جـدًا، من أشـهرها الطبعة المضـمنة في سلسـلة آبـاء ما قبل نيقية "*The Ante-Nicene Fathers: Translation of The Writings of the Fathers Down to A.D. 325*" التي تعتـبر المرجع الكلاسـيكي للكتابـات

المعرفة السطحية بالفقه

قـال ابن حـزم: "لا آفـة أضـرّ على العلـوم وأهلهـا من الدخلاء فيها؛ و هم من غير أهلها، فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويُقَـدِّرون أنهم يصـلحون".[82] وهـذا الطبـع الخِنفشـاري[83] بـارز في حـديث الشـرفي في الأمـور الفكريـة عامة، وفي "الشرعيات" خاصة. وقد "يضـطرك" الرجـل إلى أن تكـثر من الاسـتغفار والحوقلـة وأنت تقـرأ فحش تعالمـه حيث يقحم نفسه في كلّ حديث ويدلي لسـانه في كـلّ إنـاء، وأحيانًا "يتـبرّع" ببيـان سـعة معرفتـه دون سـابق طلب، حتّى قرأنـا لـه في الفقـه مسـاهمات لا تمت للفقـه في دين اللـه بصلة، وهي أقرب إلى شطحات[84] الصوفية في حالَيْ الجـذب والفناء، وهو حديثٌ يحتاج إلى شيء من الإفاضة؛ لأنّ ما كتبه الشـرفي بعيـد عن الهذرمـة السـاذجة ووثيـق الصـلة بـالنخر الماكر.

وأكتفي هنـا بمثـال طريـف يكشـف جهـل الشـرفي بمـا تضمّه كتب الفقـه؛ فقـد سـئل مـرة في لقـاء صـحفي: "لكن المشهور هو أن النصوص الدينية كما يقـره [كـذا] الأصـوليون في علم الدلالة فيها ما هو قطعي وفيها ما هو ظني الدلالة؟" فأجاب بجواب من لم يفهم السؤال: "دعني أضـرب لـك مثلا، العلماء المسلمون في تاريخهم الطويل كانوا يقـرأون الآيـتين المتعلقتين بالشورى، ولم يخطر ببال عالم واحد منهم الإقرار

الآبائية باللغة الإنجليزية.

[82] ابن حزم، الأخلاق والسير، تحقيق: إيفا ريـاض، بـيروت: دار ابن حـزم، 1420هـ-2000م، ص91

[83] تذكر كتب التراث أنّ رجلًا كان واسع الـدعوى في معرفة العلـوم، يجيب عن كل سؤال دون تردد. فقرر أقرانه أن يسألوه عن معنى كلمة اختلقوها، وهي "الختفشار". ولما كـان ملازمًا عادته في التعـالم، أجـابهم على البديهة بأنّه نبت طيب الرائحة ينبتُ بأطراف اليَمن إذا أكلته الإبل عقد لبنها، قال شاعرهم اليماني:

لقد عَقَدت محبتُكم فؤادي *** كما عَقَد الحليب الخنفشار

وقال فلان، وفلان، وفلان... وقال النبي صـلّى الله عليه وسـلّم. فاسـتوقفوه، وقـالوا: كذبتَ على هؤلاء، فلا تكذب على النبي صلّى الله عليه وسلّم!

وكم من خنفشاري في بلاد المسلمين اليوم!

[84] الشطح: الكلام غير الواعي الـذي يجـري على لسـان المتصـوّف في حـال التهيّج النفسي الحاد. وهو كثيرًا ما يشتمل على مخالفات شرعية، وكلام لا معنى له.

بـأن الشـورى أمـر ضـروري وإلـزامي للحـاكم وهـو يمـارس الحكم، فهموا أن الشورى تكون عند شغور منصـب الخليفـة، فإذاك يستشير أهل الحل والعقد لتنصيب خليفة مكان خليفـة شغر منصـبه..."[85] رغم أنّ الخلاف حـول جـواب سـؤال: هـل الشورى مُلزمة أم مُعْلِمَةٌ؟ مشهور بين الفقهاء، فكيف يقـول الشرفي بكلّ ثقـة: "لم يخطـر ببـال عـالم واحـد منهم"، دون تردّد أو استثناء، رغم أنّ القول إنّ الشورى ملزمـة هـو قـول النووي، وابن عطية، وابن خويز منداد، والـرازي،[86] وكثـير من المعاصرين ممن يصعب استقصاؤهم؟! ومن أين جـاء الرجـل بالزعم إنّ الشورى لا تكون إلّا في اختيار أهـل الحـل والعقـد للخليفة؟!!

ويبلغ به تبجّحهُ الحكمَ على أئمـة الفقـه والفتيـا بالضـعف العلمي والجهل؛ حتّى قال في ابن تيمية –وهو من هو- إنّه لم ير في كتبه غير "فتاوى لا حظ لها من الاجتهاد"،[87] وسخر منه –على طريقة الخنفشـاريين- متسـائلًا، مسـتهزءًا: "ومن كـان من أتباع المذاهب السنيّة، خارج المذهب الحنبلي، يعترف لـه بمكانة ما؟"!![88]

هذا ابن تيمية الذي وصفه مؤرخ الإسلام، الإمام الذهبي، **الشافعي**، بقوله: "الشيخ، الإمـام، العـالم، المفسر، الفقيه، المجتهد، الحافظ، المحدّث، شيخ الإسـلام، نـادرة العصـر، ذو التصـانيف البـاهرة، والـذكاء المفـرط"[89]، والـذي قـال فيـه

---

85 حوار صحفي عنوانه: "المفكر التونسي عبد المجيد الشرفي: الحوار بين الأديـان متوازي وأحيانا حوار صم"

86 انظر الموسوعة الفقهية (الكويتية)، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1412هـ-1992م، 26/279

87 مراد هوفمان وعبد المجيد الشرفي، مستقبل الإسلام في الغرب والشرق، 209

88 المصدر السابق

89 الذهبي، ذيل تاريخ الإسلام، ضـمن ثلاث تـراجم مسـتلة منه لمحمد العجمي، دار ابن الأثير، الكويت، الأولى 1415هـ، ص21 - 22. للـذهبي كلام طويل في مـدح ابن تيمية، منه ما جاء في المخطوطة التي حققتها المستشرقة (Caterina Bori)، وهي مختصر كتـاب "الـدرة اليتيميّة للسـيرة التيميّـة"، ويبـدو أنّها كـانت مصـدر الكثـير من العلماء السابقين في الترجمة لابن تيمية، وهو نص لم يطبع بعد -ككتـاب-: Caterina Bori, "A New Source for the Biography of Ibn Taymiyya," in *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, University of London, Vol. 67, No. 3 (2004), pp. 321-348

الحافظ ابن سيد الناس، **الظاهري**: "بـرز في كـلّ فن على أبناء جنسه، **ولم تـر عين من رآه مثلـه، ولا رأت عينـه مثـل نفسه**".[90] وهـو عين مـا قالـه فيـه الحافـظ المـزّي، **الشـافعي**-وهـو من هـو-: "**ما رأيت مثلـه، ولا رأى هـو مثل نفسه**، وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب اللـه وسنّة رسـوله، ولا أتبـع لهمـا منه".[91] ابن تيميـة الـذي قـال ابن كثـير، **الشافعي**، فيه: "وأثنى عليه، وعلى علومه وفضائله جماعـة من علماء عصره مثل: القاضـي الخـوبي [**الشافعي**]، وابن دقيق [**الجـامع بين فقـه المالكيـة والشـافعية**]، وابن النحاس، والقاضي **الحنفي** قاضي قضاة مصر ابن الحريري، وابن الزملكاني [**قاضي قضاة الشافعية**]، وغيرهم".[92] بـل وقال فيه بهاء الدين السبكي (توفي 777هـ): "واللـه يـا فلان مـا يبغض ابن تيميـة إلا جاهـل، أو صـاحب هـوى، فالجاهـل لا يدري ما يقول، وصـاحب الهـوى يصـده هـواه عن الحـق بعـد معرفته به"[93] .. وإن شئت اترك ما سبق واقرأ قـول "الرجـل الأبيض" في مقام ابن تيميـة في تـاريخ الإسـلام؛ فقـد قـال (Alfred Morabia): "سـيطر من مقامـه العـالي، على الفكـر الإسلامي منذ بدايات القرن الرابـع عشـر".[94] وقـال (Warren C. Schultz) -الـذي يعـد من أهم المستشـرقين المعاصـرين المتخصصين في العصر المملوكي الذي عاش فيه ابن تيمية- إنّ ابن تيميـة هـو الـذي قيـل فيـه إنّـه:"أهم شخصـية في السلطنة المملوكية في مصر وسوريا، وأهم عالم حنبلي بعـد أحمد بن حنبل نفسه ... وقد تميّـزت سـيرته بعـدّة مناوشـات

---

90 ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيميـة، تحقيـق: طلعت بن فـؤاد الحلـواني، القـاهرة: الفـاروق الحديثة للطباعة والنشـر، 1422هـ-2002م، ص11

91 المصدر السابق، ص9

92 ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: حسان عبد المنان، عمان: بيت الأفكار الدولية، 1423هـ-2004م، ص2171

93 ابن ناصر الـدين الدمشـقي، الـرد الـوافر، تحقيق زهـير الشـاويش، المكتب الإسلامي،1411هـ، ط3، ص99

94 Alfred Morabia, “Ibn Taymiyya, les Juifs et la Tora,” in *Studia Islamica* , No. 49 (1979), p. 91

مـع السـلطة الحاكمـة، وسـجال وإعجـاب من طـرف بقيـة الفقهاء، وشعبية كاسحة بين سـكان دمشـق".[95] وأمّـا علمـه، فقد أفاضت فيه "موسوعة الإسلام" الاستشـراقية الشـهيرة، والتي كثيرًا ما ينقل عنها الشرفي وتلاميذه، فقالت إنه أحـاط علمًا بالفقه الحنبلي وأقوال المذاهب الفقهية الأخرى والفرق العقدية البدعية.[96] وأضافت أنّ تأثيره في حياته وتحت الحكم المملوكي (المعادي له) "كان كبـيرًا".[97] وزادت أنّـه: "من بين أهم تلاميـــذه، في عـــالم العلمـــاء، بالإضـــافة إلى ابن القيم المشـار إليـه سـابقًا، رجـال ونسـاء كـانوا أحيانًـا من مـذاهب [فقهية] غير مذهبـه [الحنبلي]".[98] وختمت حـديثها بقولهـا إنّ ابن تيمية هـو "واحـد من الكتّـاب الـذين لهم الأثـر الأكـبر في الإسـلام المعاصـر، خاصـة في الـدوائر السـنيّة"[99].. ولكنّ الشرفي يقول إنّ ابن تيميّة عنده، كـاتب متواضـع، وشخصـية مغمورة في تاريخ العلوم الإسلامية!!

يقولون هذا عندنا غير جائز ومن أنتمُ حتى يكون لكم عندُ؟!

قراءة للواقع أم انعكاس للآمال؟

يصرّح بيتر برجر الذي صدّع الشرفي رؤوسنا بالإحالة إليه في كتاباتـه كلّمـا ذكـر العالمانيّـة -دون غمغمـة- أنّ القـول بحتميّة اكتساح العالمانية للعالم ليس سوى وهم سـاذج، وأنّ العـالم الإسـلامي بالـذات يمثّـل الاستـثناء الأكـبر من حركـة العلمنة،[100] ولكن يأبى الشرفي إلّا ينفث في أسماعنا دومًا أنّ

---

95 Warren C. Schultz, art.: “Ibn Taymiyya,” in Josef W. Meri, ed. *Medieval Islamic Civilization*, New York: Routledge, 2006, 1/371

96 *The Encyclopaedia of Islam*, Leiden: E. J. Brill; London: Luzac & Co., 1986, 3/953

97 Ibid., 3/954

98 Ibid.

99 Ibid., 3/955

100 Peter L. Berger, ed. *The Desecularization of the World: A Global Overview: Resurgent Religion and World Politics*, Washington, D.C.: Ethics and Public Policy Center; Grand Rapids,

العالمانية تكتسح وعي الناس بلا توقّف، بسلطان الحق لا سيف القهر.

إنّ الشرفي يرى في حال الإحياء الإسلامية مجرّد وهم عاطفي ناتج عن حال توتر عصبي، وأنّها لم تؤثّر إلّا في الفئة المهمشة والبائسة من الأمة، وهو ما أطبق كبار المحللين على رفضه اليوم، ومنهم "ملهمه" بيتر برجر.[101] إنّ عودة الأمّة إلى دينها بعد احتلال الغازي لأراضيها ثم نخر التغريبيين لانتمائها، لهو تعبير عن حقيقتين عظيمتين، وهما ربّانية هذا الدين وصدقه، من جهة، وعمق أصالة انتماء هذه الأمّة إلى دينها من جهة أخرى.

Mich.: W.B. Eerdmans, 1999, pp.1-18

101 Peter L. Betger, "Secularism in Retreat," in John L. Esposito and Azzam Tamimi, eds. *Islam and Secularism in the Middle East*, New York: New York University Press, 2000, p.43

عندما يضجّ "علم الحديث" من الحديث!

النظر في كتابات الشرفي مُبين عن جهـل "نـبيّ الحداثـة المنّوبيّة" بعلوم الإسلام من عقيدة وفقه وتفسير وحديث، ولا تعدو مشاركته فيها، رطانة كرطانة الأعاجم، فإذا أضـفت إلى ذلك ما في منهجه من تفكّك، ومـا في دعاويـه من إطلاقـات عريضـة بلا مقـدمات ولا أسـانيد، ازداد إحساسـك بمحنـة المعرفة في التيار العالماني التونسي.

لقد اشتُهر عن الشرفي قـول أسـتاذه محمـد الطـالبي[102] فيه إنه: زعيم الانسـلاخ-إسـلاميين في تـونس.[103] ولا شـك أن

102 الطالبي نفسه صاحب منكرات شنيعة، ولا يُفرح بمثلـه، وإنّما سـقت شـهادته، لأنّ الشرفي من تلاميذه، كما أنّه غير محسوب على التيّار "التقليدي"!

103 ليعذرني القارئ لما سأنقله من تصريحات طويلة للطالبي، فـإنّ شـهادته على تلميذه وزميله في الجامعة التونسيّة خطيرة جدًا:

"... فهو مؤسس مدرسة رفع القداسة عن القـرآن بكليّة منوبة [...] فهو إطلاقًا ليس مفكرًا مسـلمًا بـالمفهوم القـرآني للعبـارة" (الطـالبي، ليطمئن قلـبي، قضـية الإيمـان وتحدّيات الانسلاخسلامية ومسيحية قداسة البابا بنـوان 16، تـونس: سـراس للنشـر، 2007م، ص43).

"...وهكذا يدمج عبد المجيد الشرفي أطروحاته الانسلاخسلاميّة في الإسلام، ويتّسع له أن يغوي ويغالط الغُفّل الذين ليست لهم ثقافة إسلامية كافية، فيحملهم على الاعتقاد أنّ تنظيراته الانسلاخسـلاميّة إنّما هي شـكل من أشـكال الإسـلام المتعـدّدة، وهكـذا يهيّئهم لقبولها بدون تحفّظ ولا تحرّج.

وهذه التنظـيرات الانسلاخسـلامية ركيزتها أنّ الإسـلام يقتصر على الانتمـاء إلى حركة تاريخيّة ذات صـبغة دينيّة اتّخـذت أشـكالًا متعـددة. فلا حاجة إلى عقيـدة معيّنة في مفهوم الرسالة والوحي والنبوّة، ولا في مفهوم القرآن، إذ "ليس هناك إسلام واحـد". وكذلك لا حاجة إلى الالتزام بطقوس مفروضة، ولا باحترام المحرّمات. وواضح أنّ في ذلك اسـتدراج ذكيّ وخفيّ للمسـلمين إلى الانسـلاخ عن الإسـلام إيمانًا وعملًا، عن طريق إيهامهم أنّ الانتماء التاريخي إلى الإسلام بكلّ تأويلاته، ومنها طبعًا تأويلاته،كاف

الطالبي عليم بكثير من ظواهر الشـرفي وبواطنـه -الظـاهرة في فلتات اللسان وحديثه إلى الخـواص-. علمًـا أنّ الشـرفي لم يجرأ على نفي التهم التي كالها لـه الطـالبي، وإنّمـا اكتفى باتهام أستاذه بالخرف، وبأنّه متناقض؛ لأنّ الطالبي يقول بمـا قاله الشرفي! كنت أرجو –بحق- أن أقرأ دفاعًا من الشــرفي عن نفسه، لكنّه لم يفعل!

كي يكون المنسلخ عن العقيدة السائدة والطقوس، مسلمًا، إذا ما احتفظ بشـيء من الشـعور الغـامض والكـامن في النفـوس بـأنّ الكـون يحتـوي على أسـرار تبعث على التأمّل...". (المصدر السابق، ص44)

" .... محمد (صـلعم) في نظر عبد المجيد الشـرفي، إذا ما مسـحنا المكيـاج وترجمنا تعمية تعبيره الى لغة أيسر وأوضح، رجل عاش في عصر تغلب عليه الذهنية السحرية من ناحيــة، والذهنية الميثيّة من ناحية أخــرى. فهو وليد هــذين الــذهنيتين: الســحر والميثيّة. تفاعل فيه السحر والميثيّة. وتخمّرت في ذهنه هذه العوامل، وتفاعلت مع ما أخــذه عن"أهل الكتــاب"، وعن "الأحنــاف"، وهكــذا "وصل بها إلى اليقين بــأن الله اصطفاه لتبليغ رسالته". (المصدر السابق، ص46)

"خلاصة هـذا أنّ "القـرآن"، الـذي تخمّر في دمـاغ محمـد، "ظـاهرة" اجتماعية بـدأت شـفوية. وبعد تـردد، وقع "توحيد الروايــة"، الــتي لم تكن لا مدوّنة ولا موحــدة، في "مصــحف"، وذلك "بقــرار سياســي"، خوفًا من اختلاف المســلمين في "كتــابهم". المصحف" الذي بين يدينا اليوم لا يزيد إذًا عن عملية سياسية". (المصدر السابق، ص 50)

"هـذه السفسـطة يريد بها المؤلـف، ومن رائها (كـذا)، أن يـدعم أطروحته في أنّ ما نحسـبه قرآنًا مــنزلًا، ونحسب أنّه بلغنا كما أنــزل بنصّــه وحرفه ولفظه في اعتقادنا كمسـلمين، بلا زيـادة ولا نقصـان ولا تحريـف، إنّما هو في حقيقة الأمر "مدونـة" من عمل بشري" (المصدر السابق، ص52)

"غاية أستاذ الفكر الاسلامي، الذي يعلّم الشباب الجامعي كيف يتعـاملون مع القـرآن، هي هـدم الثقة في القـرآن جملة وتفصـيلاً. وذلك بكل الوسـائل والطـرق، ولا يهمه تـوخي الموضـوعية في ذلـك. فهو يتخذ نـارًا على القـرآن من كل حطب، جـزلٍ وغـير جزل." (المصدر السابق، ص52)

"وهذا ما نعتبره انسلاخًا مقنّعًا ومزورًا عن الإسلام، غاية التقنيع والتزوير فيه تستهدف استدراج الحائرين التائهين، من الشباب الجامعي خاصة، ومن الطبقات المثقفة ثقافة عصـرية عمومًـا، إلى الانسـلاخ من الإسـلام عمليًا وفكريًا من حيث لا يشـعرون. فهو يخادع "الله والذين آمنوا"، وفرض عن علينا أن نكشف القناع عن الخداع، وأن نقـول إنه لا يدعو إلى مصالحة المسـلم مع عصـره مصـالحة "جذريـة"، حسب تعبـيره، وإنما يستدرج الغافل إلى الانسلاخ عن الإسلام بصورة جذرية." (المصدر السابق، ص73)

" القــرآن، في وجهه الأول، أي في ظــاهر لفظه وكامل محتــواه، ثلاثة أصــناف كلها تنـافي الحداثـة: متصـورات ميثية أصبحت لا تلائم عقلياتنـا؛ وطقـوس بالية تعوضـها الانترنيت بما هو أفضل وأرقى وأنسب لوضـعنا؛ وقيم بائـدة. والقـرآن، في ما يسـميه الوجه الآخــر، أي الوجه الخفي الــذي لم ينتبه إليه أحد من قبــل، ينتمي إلى "العــالم الحـديث"، باعتبـار الـروح، لا ظـاهر اللفظ والمحتـوى، الـتي تنطـوي عليها "الرسـالة المحمدية"." (المصدر السابق، ص80)

"لقد قتل نيتشَ إله المسيحية وفتح واسعًا باب الانسلاخ عنها فتحًا منهجيًـا. وكـذلك ع. م. الشـرفي استـهدف قتل إله الاسـلام قتلًا تنظيريًا حَسِـيه حاسـمًا ومنهجيًا. فهو عن قصد أراد أن يكـون نيتش الإسـلام، وما أحسـبه إلا أنه بهـذا التشـبيه مبتهج وفخـور، ليصـالح، بنفس الأسـلوب، مَن يسـمّيه مُسـلمًا تدليسًـا، مع العصر والحداثة جـذريًا لا تنميقًا، عن طريق التنظير المنهجي للانسلاخ من الاسلام." (المصدر السابق، ص84)

مشروع الشرفي دعوة إلى مسخ حقـائق الشـرع لصـالح الأيــديولوجيا الحداثيــة، ونســف ثــوابتٍ إيمانيّــة، مثــل ختم النبــوة،[104] وعــذاب الكـافرين في النــار،[105] ووجــود الملائكــة والجن،[106] وإفســاد فهم النص القــرآني بــالقول بتحريفــه،[107] وتاريخيته، وإنكار وجود ما هو قطعيَّ الدلالـة فيه[108]، والـدعوة إلى تجديــد أصــول الفقــه لتصــبح مرتعًــا للقــول على اللــه

"... لا أدري هل اســـتطاع القـــارئ أن يفهم هـــذا النص. فهو نمـــوذج من البلبلة والاضطراب والتناقض الذي يسـود في كامل الكتـاب. لقد قرأته مـرارًا واجتهـدت في فهمه بـدون طائـل. لأول قـراءة اسـتغربته، لأنه ذكّـرني بما رأيته من ع. م. الشـرفي وسمعته منه عندما كنّا نجتمع بوزارة التعليم العالي لنشـرف على إعـداد كتب جامعية لتحديث وتعصير التعليم بجامعة الزيتونة اللاهوتية. لم يكن الحوار دائمًا سهلاً بيننا.
وعندما شرعنا في النظر في كتاب يتناول قضية جمع المصحف احتدّ الخلاف. صـاحب مشروع الكتاب الذي كنا ننظر فيه اتجه اتجاهًا، على الطريقة الاستشـراقية المألوفـة، يشكّك في أنّ القرآن كلام الله ذاته بلغنا كما أنزل بدون تحريف ولا زيادة ولا نقصـان. فلفتّ النظر الى أنّنا نشــرف على تــأليف كتــاب موجّه إلى جامعة أســلامية لاهوتية ملتزمة، وأنّ توجه صاحب المشروع ينافي هذا الاتجاه الرسمي للمؤسسة، التي طلب منا إعــداد كتب عصــرية لتعصــير وتحــديث التعليم بهــا، لا لتقويضــها من أساســها، بالتشكيك في النص الذي هو أساسها، والمقدس التزامًا وعقيدة بالنسبة إليها.
وأننا لسنا بقسم الفكر الاسلامي والحضـارة العربية بجامعة منوبـة، بضـواحي تـونس، فأساتذة هـذا القسم أحـرار في توجهـاتهم، وفي المقـام المشـترك الجـامع بين جلهم والمؤسّـس، كما يتجلى ذلك بوضـوح لا يقبل الشك في مواضـيع الأطروحـات المعـدة بهـذا القسم وفي فحواهـا، على أسـاس رفع القداسة عن القـرآن، لكن ليس لهم أن يفرضوا بشكل أو بآخر توجهـاتهم على مؤسسة دينية ملتزمـة. واكتشـفت أن المكلف بالمشـروع ينتمي إلى مدرسة رفع القداسة عن القـرآن، وأن ذلك كـذلك لأنه لا يوجد غـيره يسـتطيع طـرق الموضـوع بصـورة علميـة. وخلال النقـاش **قلت إلى ع. م. الشـرفي: "ألا يوجد في القـرآن ولو أخلاقيّـة؟" فصـعّر خـده مشـمئزًّا. وأجـاب: "كلّا، ولا ذلـك"**. وفي هـذه الجلسة سـمعت منه لأول مـرة، من دون أن أفهم قصده، الحديث عن الحل" التنميقي"؛ والحـل" الجـذري". فبعـدما قـرأت كتابـه، فهمت الحل "الجذري". الحل الجذري هو الانسـلاخ عن الاسـلام." (المصـدر السـابق، ص 88-89).

[104] يفسّر الشرفي ختم النبوّة على أنّها تعـني اسـتقلال الإنسـان عن الـوحي لأوّل مرّة في التاريخ وترك "اعتماد الإنسان على مصـدر في المعرفة ومعيـار في السـلوك مستمدّين من غير مؤهلاته الذاتية". (الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص91). أي إنّ ختم النبوّة عند الشرفي هو –بالحرف- إلغاء للنبوّة!!

[105] الطريف هنا أنّ الشرفي استدلّ بقوله تعـالى في عبـاده المؤمـنين: "ما يَفْعَـلُ اللَّهُ بِعَــذَابِكُمْ إِن شَــكَرْتُمْ وَآمَنتُمْ" (ســورة النســاء-الآية147) لنفي العــذاب عن الكافرين! (الشرفي، الثورة والحداثة والإسلام، ص183).

[106] الشرفي، لبنات2، ص42-43

[107] "والمصـحف هو مصـطلح ارتضـاه المسـلمون لهـذا الكلام الشـفوي حين تمّ تدوينه، ولكنّنا نعرف أنّ الانتقال من الكلام الشفوي إلى الكلام المدوّن المكتـوب تنتج عنه إشكالات لا يمكن التغاضي عنها. من ذلك، التكـرار الموجـود بين الآيـات. التكـرار الموجود بين الآيات؟ كيف نفسّر هذا التكرار؟ كيف نفسّر أنّ نفس القصّة تروى بصيغ مختلفة؟" (الشرفي، الثورة والحداثة والإسلام، ص187)

[108] الشرفي، لبنات3، ص 69

بالأهواء، ونفي حفظ السنة وحجيّها، وهو مقام حديثنا هنا. وقد نال القرآن النصيب الأوفر من النخر؛ فهو كلام محمد لا كلام الله[109]، وقصصه مجرّد حكايات لا أصل لها في التاريخ[110]؛ إذ –بزعمه- "قد تأكّد لدينا أنّ ما يرويه النص القرآني ليس مطابقًا لما تقرّه الاكتشفات الأثرية والنقوش والوثائق والحفريات"!![111]، وأحكامه خاصة بعصر النبوة[112]، ودراسته لا بد أن تبدأ من موقع "الإلحاد المنهجي".[113]

وقد بث الشرفي دعواه لنخر السنة أو قل هدمها، في عامة كتبه، وجاءت بصورة مكثّفة في فصل ضمن كتابه "الإسلام بين التاريخ والرسالة"، من الصفحة 176 إلى الصفحة 182، وهي وريقات على قلّتها وخفّتها، طافحة بالمنكرات القبيحات.

لصوص العلم

روى أبو سعد السمعاني بسنده إلى أبي زرعة الرازي، قال: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء لم يُعَدَّ صاحب حديث .[114]والخبر في بضاعة المتخصّصين في الحديث من المتقدّمين، شائق، مبهر.

وتصوّر الشرفي لعلم الحديث يكفيك لتدرك أنّ الرجل لا يعلم أيّ أرض قد اقتحم؛ فهو يزعم أنّ الباحث اليوم قد "توفر له من أدوات المعرفة ما لم يتوفّر للأجيال الماضية فنشرت مجاميع الحديث من صحاح ومسانيد وسنن ونشرت شروحها والكتب التي اعتنت بالتعريف برجالها ونقدهم وبيان طبقاتهم ومراتبهم، كما وضعت الفهارس التحليلية لأشهر

---

109 المصدر السابق، ص77-78

110 كرّر الشرفي في كتبه ثناءه على كتاب محمد أحمد خلف الله "الفن القصصي في القرآن" الذي ابتدع هذا الزعم.

111 الشرفي، الثورة والحداثة والإسلام، ص182

112 الشرفي، الإسلام والحداثة، ص152 (وقد نقل مضمون المذهب مقرًا له).

113 الشرفي، لبنات1، ص104

114 السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء، بيروت: دار الكتب العلمية، 1981م، ص 11

كتب الحديث المعتمدة."[115] وهـو حـديث من لم يمـارس علم الحديث، ولم يعرف تاريخه؛ فالشرفي الذي أقحم نفســه في صراع مع الأئمة الأوائل من أهل القـرون الأولى ممن جمعـوا الحـديث وصـنّفوا فيـه المصـنّفات، وقعـدوا قواعـده، وثبّتـوا أصوله، يظن أنّ الباحث اليوم يعلم من الحديث مـا لم يعلمـه الأوائل لأنّ في مكتباتنا دواوين السنة المطبوعـة، وبين أيـدينا كتاب المستشرق "فنسنك" السحري (!) الذي أشار إليـه في الهامش كدليل مادي على هذا التطـوّر! ولـو أنّـه علم حقيقـة هـذا العلم الـذي تقحّمـه دون إذن أهلـه، لأدرك أنّنـا اليـوم لا ندرك من العلم الذي كان عند أهل القـرون الأولى إلّا بعضـه؛ فقد كان الأئمة يحفظـون للحـديث الواحـد عشـرات الطـرق، ونحن اليوم لا نعـرف من طرقـه إلا أفـرادًا قلائـل، أمّـا العلم بالرجال فهم أهله، وليس لنـا اليـوم إلّا المختصـرات.[116] وأمـا "المعجم المفهرس" لفنسنك الذي يسـتعين بـه بعض الكتّـاب اليـوم[117] في تخـريج الأحـاديث؛ فمـا كـان ليزيـد علمـاء تلـك القرون شيئًا؛ لأنهم كانوا يحفظون من الأحاديث أكثر مما في (إحالاتـه)، وبالأسـانيد! إنّ إحاطـة الأوائـل بالسـنّة أوسـع-ولا ريب- من "أعلم" أهل زماننـا ممن تـوفرت لـه كـلّ المراجـع المطبوعة، علمًا بأنّ ثمّة العديـد من الكتب في علم الحـديث لم تطبع إلى اليوم، ولا تزال مخطوطـة! ورحم اللـه الحافـظ الذهبي؛ فما أصدق قوله: "وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقـوا بالمتقـدمين في الحفـظ والمعرفة"![118] هـذه قيلت في حفّاظ ومحدّثي القرن الثامن الهجري، فمـاذا يقـال في زمنٍ بضـاعة –أمثـال الشـرفي فيـه- المعجم المفهـرس الذي لا يضم أصلًا أحاديث كاملـة، وإنّمـا هي كلمـاتٌ مفـاتيح، ومقاطع قصيرة من الأحاديث!

---

115 الشرفي، الإسلام والحداثة، ص93

116 عمدة الباحثين اليوم في علم الرجل، كتاب تهـذيب المـزي لكتـاب "الكمـال"، وتهذيب هذا التهذيب ومختصراته ومكمّلاته!

117 وقد تمّ تجاوزه اليوم من خلال البرامج الحديثيّة الإلكترونيّة!

118 الـذهبي، تـذكرة الحفـاظ، تحقيـق: عبد الـرحمن المعلمي، بـيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.، 3/948

عندما يتمثّل الجهل رجلًا!

لا يقف الشرفي في مطبوعاته ليناظر أو ينكر على أهل التخصّص بعض أقوالهم، وإنّما هو يقيم نفسه فوق مقام الأئمة أجمعين، جاعلًا نفسه رأسًا في "التقعيد" و"التنظير" في أشد صورهما حدّة؛ أي هدم كلّ قديم لإقامة مذهب لا يمت لإرث الجماعة المسلمة بصلة.. وقد أتى -مع ذلك- بغرائب وبواقع لا يقع فيها من كان حديث عهد بطلب علوم الشريعة.

1-عندما يجهل "معلّم العلماء" تعريف "الحديث الصحيح"!

لما كانت الأمّة لا تعرف ما العالمانية ولا مَن العالمانيون، كان القائمون على الصبيان في الكتاتيب يوجّهون هؤلاء الصغار في دروس علم الحديث إلى حفظ المختصرات والمنظومات اللطيفة التي يسهل عليهم استحضارها لما فيها من خفّة في اللفظ ورشاقة في القوافي؛ فيبدأ الأطفال في ترديد أبيات "المنظومة البيقونية"، مكرّرين مع ناظمها، بإيقاع ممتع لذيذ:

أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ

وَذِي مِنَ أقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةْ ... وَكُلُّ وَاحِدٍ أتَى وَحَدَّهْ

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ ... إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أوْ يُعَلّْ

يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

فيرسخ تعريف الحديث الصحيح في ذاكرتهم النديّة، وهم يَرقَون في أولى درجات العلم. وهكذا يبدؤون في تلقي المعارف، من السهل إلى الصعب، ومن البسيط إلى المركّب.

لما قرأت ما كتبه الشرفي في حديثه عن تعريف علماء أهل السنّة للحديث الصحيح، أحسست أنّ النقاش مع العالمانيين (التونسيين خاصة)، لا يحتاج إلى فهم عميق ولا إلى ملكة إدراك ثاقبة، وإنّما يحتاج صبرًا على المكاره، وعزمًا على التجاوز، وطول نَفَس! وتذكّرت أولئك الصبيان؛ فبكيت تاريخنا الذي أفسده مقبور ومخلوع؛ حتّى فُتّحت الأبواب لأشباه المثقّفين وأدعياء المعرفة.

قالوا نراك تطيل الصمت قلت لهم ما طول صمتي من عي ولا خرسِ

أأنشر البز فيمن ليس يعرفه أو أنثر الدر للعميان في الغلسِ

لقد تعلّمنا في بداية الطلب أنّ الحديث الصحيح هو ما رواه العدل، الضابط، عن مثله، إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علّة. في حين يصوّر لنا الشرفي الأمر على غير ذلك عند تعريفه للحديث الصحيح عند علماء أهل السنّة!:

- قال الشرفي في بيان شروط الحديث الصحيح وما تعلق بشرط الراوي الذي يؤخذ عنه: "واشترطوا أن يكون الراوي مشهورًا بالحفظ والضبط وعدم التخليط."[119]

قلت: الحفظ عند المحدثين هو نفسه الضبط (وهو نوعان: ضبط صدرٍ، وضبط كتابةٍ)؛ فلا معنى لأن يستعمل أداة العطف (الواو) التي تقتضي، في هذا المقام، التأسيس لمعنى جديد. كما أنّ اشتراط أن يكون الراوي مشهورًا "بعدم التخليط"، داخل في حدّ الضبط. وأنا لا أدري، حقيقة، لِماذا اقتصر على ذكر التخليط دون غيره من آفات الضبط، فهي كثيرة؟!

119 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص179

- قال في بيان شرط العدالة في الـراوي: "أي أن لا يؤثر عنه في ظاهر سلوكه ما يخل بـالمروءة من ناحيـة، وما يلحقه بالمبتدعين وأهل الأهواء من ناحية ثانية."[120]

قلت:

أولا: **أهمــل الشــرفي أهم شــروط العدالة**، وهي الإســلام، والعقــل، ومجانبــة الكبــائر وعــدم الإصــرار على الصـغائر! فخـرج بـذلك تعريفـه بلا معـنى؛ إذ إنّ مـرد الجـرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، في كثير من الأحـاديث الـتي يتنازع أمرها العلماء، عدالة الراوي.

ثانيا: ممّـا يعجب لـه القـارئ أن يحفـل الشـرفي بشـرط المروءة ويضع له هامشًا يخـبر فيـه أنّ هـذا الشـرط من أثـر البيئة العربيّة الجاهلية، رغم أنّ شرط عدم الإخلال بـالمروءة هو في حاشية التعريف عند من يشترطه من العلماء!

ثالثًا: شرط اعتبار المروءة متنازع فيه أصـلًا بين العلمـاء، رغم كثرة إيـراده في كتب المتـأخرين. وقـد تعقّب الزركشيُّ ابن الصلاح في نكتـه على مقدّمتـه، في دعـواه الإجمـاع على هذا الشرط، بقوله: "ذكر الخطيب أنّ المروءة في الروايـة لا يشترطها أحـد غـير الشـافعي، وهـو يقـدح في نقل المصـنف الاتفاق عليه."[121] أمّا الباقلاني (توفي 402هـ) الذي يعتـبر من أوائل من عرضوا إلى هذا الشرط في حد العدالة فقد كشـف أنـه محـلّ نـزاع بين أهـل العلم، في زمانـه ومـا قبلـه، وذلـك ظاهر من قوله: "من علمائنا من صار إلى أن ذلـك يقـدح في الرواية والشهادة."[122] وقـد أصّـل الـردّ على القـائلين باعتبـار المروءة عند الراوي، الصـنعاني، في رسـالته "ثمـرات النظـر في علم الأثــر"، والشــوكاني الــذي قــال: "اعتبــار العــادات الجاريـة بين النـاس المختلفـة بـاختلاف الأشـخاص والأزمنـة

---

120 المصدر السابق، ص179

121 الزركشـي، النكت على مقدمة ابن الصـلاح، تحقيـق: زين العابـدين بلا فـريج، الرياض: أضواء السلف، 1419هـ-1998م، 3/325

122 الجويني، التلخيص في أصـول الفقـه، تحقيـق: عبد الله جـولم النبـالي وبشـير أحمد العمري، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1417هـ- 1996م، 2/354

والأمكنة، والأحـوال، فلا مـدخل لـذلك في هـذا الأمـر الـديني الذي تنبني عليه قنطرتان عظيمتان، وجسران كبـيران، وهمـا الرواية والشهادة. نعم، من فعل مـا يخـالف مـا يعـدّه النـاس مـروءة، عرفًـا، لا شـرعًا، فهـو تـارك للمـروءة العُرفيـة، ولا يستلزم ذلك ذهاب مروءته الشرعية".[123]

رابعا: رواية المبتدع غير الـداعي إلى بدعتـه مقبولـة عنـد عامـة المحـدّثين؛ فـإنّ البدعـة لا تـدفع الصـدق، وكثـيرٌ ممن وقعـوا في البـدع، أرداهم فيهـا الاشـتباه لا الاشـتهاء. وعامـة المحدّثين على قبول رواية المبتدع في غير مـا ينصـر بدعتـه. قال الإمام الجوزجاني (توفي 256): "ومنهم زائِغٌ عن الحقّ، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولًا في بدعته، مأموناً في روايته. فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرَف، إذا لم يُقَوِّ بـه بدعتـه، فيُتَّهم عنـد ذلك".[124] وقال ابن حجر: "وينبغي أن يُقيَّدَ قولنا بقبـول روايـة المبتدع –إذا كان صدوقاً ولم يكن داعية– بشـرط أن لا يكـون الحديث الذي يُحـدِّث بـه ممـا يعضُـد بدعتـه ويُشـيْدها. فإنـا لا نأمَنُ حينئذٍ عليه غَلَبَةَ الهوى"[125]. وهو قول جل العلمـاء، حـتى ادّعى فيه ابن حبان الاتفاق: "**ليس بين أهل الحـديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كـان فيـه بدعـة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخبـاره جـائز**، فـإن دعى إليها سقط الاحتجاج بأخباره."[126] ومن أمثلـة ذلـك قـول يحيى بن معين لما سئل عن سعيد بن خيثم الكوفي: "كـوفي ليس به بأس"، فقيل ليحيى: "شيعي!"، فقال: "وشيعيّ ثقـة، وقـدريّ ثقـة".[127] وقـال ابن خزيمـة في عبّـاد بن يعقـوب الرواجني الكوفي، وكان شيعيًا جلدًا، يشتم عثمـان بن عفّـان

123 الشوكاني، إرشـاد الفحـول إلى تحقيق الحق من علم الأصـول، تحقيق سـامي بن العربي، الرياض: دار الفضيلة، 1421هـ-2000م، 1/265

124 الجوزجاني، أحوال الرجال، تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي، بـيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م، ص32

125 ابن حجر، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غـدة وسـلمان عبد الفتـاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1423هـ-2002م، 1/204

126 ابن حبان، الثقات، الهند: مجلس دائرة المعـارف العثمانيـة، 1393هـ-1973م، 6/140

رضي الله عنـه، ويـزعم أنّ اللـه أعـدل من أن يـدخل طلحـة والزبير الجنّة لأنّهما قاتلا علي بن أبي طالب رضـي اللـه عنـه بعد أن بايعاه: "حدّثنا الثقة في روايتـه، المتهم في دينـه عبّـاد بن يعقوب".[128] وقد أخرج لـه البخـاري حـديثًا واحـدًا مقرونًـا. وقال فيـه ابن حجـر: "صـدوق رافضـي".[129] فـدل ذلـك أنّ رد رواية المبتدع بإطلاق هو من الشذوذ بمكان.

والنظر العملي كاشـف لمـا نقلنـا؛ فهـذا الإمـام البخـاري، أمـير المؤمـنين في الحـديث، رغم غلبـة التـوقي والتنقي في حديثـه، إلّا أنّـه قـد أخـرج في صـحيحه لرجـال مغمـوزين في عقيدتهم، بلغوا –كما هو عند ابن حجر- تسعًا وستين راويًـا.[130] ولم يتحاش الإمام مسلم هـو أيضًـا، بـإطلاق، المبتدعـة. وهـو أصـل عظيم مـرعي، حـتى قـال ابن المـديني، إمـام العلـل والجرح والتعديل: "لو تركت أهل البصرة للقدر وتـركت أهـل الكوفة للتشيع لخربت الكتب".[131] وقد بسط الشـافعي مـدى قبـول روايـة المبتدعـة؛ فلم يسـتثن منهم غـير الخطّابيـة من الرافضة "لأنّهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم".[132]

بـل أزيـد فـأقول إنّ عـددًا من المحققين يـذهبون إلى أنّ الأئمة الأوائل كانوا يقبلون رواية المبتـدع حـتى في مـا ينصـر بدعته إذا كان صادق اللهجة غير معروف بكذب. قـال الشـيخ المعلّمي: "من لا يؤمن منه تعمد التحريـف والزيـادة والنقص على أي وجه كان فلم تثبت عدالته، فإن كـان كـل من اعتقـد أمراً ورأى أنه الحق وأن القربـة إلى اللـه تعـالى في تثبيتـه لا يـؤمن منـه ذلـك فليس في الـدنيا ثقـة، وهـذا باطـل قطعـاً، 127

---

128 المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ-1987م، ط2، 10/414
129 المصدر السابق، 14/177
130 ابن حجـر، تقـريب التهـذيب، تحقيـق: أبو الأشـبال الباكسـتاني، الريـاض: دار العاصمة، 1416هـ، ص483
131 ابن حجـر، هـدي السـاري، تحقيـق: محب الـدين الخطيب، القـاهرة؛ بـيروت: المكتبة السلفية، د.ت، 384-356
132 الخطيب، الكفاية في علم الروايـــة، حيـــدر آبـــاد: دار المعـــارف العثمانيـــة، 1357هـ-1937م، ص129
المصدر السابق، ص120

فالحكم به على المبتدع إن قامت الحجـة على خلافـه بثبـوت عدالتـه وصـدقه وأمانتـه فباطـل وإلا وجب أن لا يحتج بخـبره البتة، سواء أوافق بدعته أم خالفها ، والعدالة "ملكة تمنع من اقتراف الكبائر..." وتعديل الشخص شهادة لـه بحصـول هـذه الملكة، ولا تجوز الشهادة بـذلك حـتى يغلب على الظن غلبـة واضحة حصولها له، وذلك يتضمن غلبة الظن بأن تلك الملكـة تمنعه من تعمد التحريف والزيادة والنقص."[133]

ومذهب الرواية عن المبتدع باعتبار صدقه، هو مذهب أبي حنيفـة وصـاحبه أبي يوسـف، وسـفيان الثـوري، وسـفيان بن عيينـة، والشـافعي، ويحـيى بن سـعيد القطـان، وعلي بن المديني، ومحمد بن عمّار الموصليّ.[134] وقد لخّصه ابن دقيـق العيد، وهو من أنصاره، في قوله: "**لا تُعتبر المـذاهب في الرواية**".[135]

- لما عرّف الشرفي الحديث الصحيح كما هو عنـد المحـدّثين، اكتفى بـذكر ثلاثـة شـروط فقـط: العدالـة، والضـبط، والاتصـال، **ولم يحـدث ذكـرًا لشـرطين أساسيين؛ وهما ألاّ يكـون في الحـديث شـذوذ ولا علة قادحة**!!

النتيجة: قدّم لنا الشرفي تعريفًا للحديث الصحيح، لم يَعْرِفْهُ علماء الحديث! فقد أسقط منـه خُمُسَـين، وشـوّه منـه خُمُسَين، ولم يصب إلّا في خمس واحد، وهو اتصال الإسـناد! وهو ما يـدلّ على أنّ الشـرفي لا يعـرف شـيئًا عن "الحـديث الصحيح" الذي هو أوّل درس في علوم الحديث!

2-الشرفي يجهل أبسط المصطلحات

133 المعلمي، التنكيل بما في تـأنيب الكـوثري من الأباطيـل، بـيروت: المكتب الإسلامي، 1406هـ-1986م، طبعة 2، 1/234-235

134 عبد الله الجـديع، تحرير علـوم الحـديث، بـيروت: مؤسسة الريـان، 1424هـ-2003م، 1/403-404

135 ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: قحطان الـدوري، الأردن: دار العلوم للنشر والتوزيع، 1427ه-2007م، ص439

قال الشرفي عن الحديث المتواتر إنّه "لا يعني سوى أنّ خبرًا ما منتشر بين الناس في فترة معيّنة، لكن انتشاره لا يعني صحته. ألا ترى الإشاعة الكاذبة تنتشر أحيانًا وفي ظرف مهيّأ انتشار النار في الهشيم، رغم أساسها الواهي."[136] وما جرّأه على هذا الكلام الذي يمجّه كل عاقل إلّا أنّه لا يعرف التعريف الاصطلاحي للتواتر، والذي حدّد له العلماء حدودًا يحترزون بها عن "الإشاعة" المجرّدة؛ فالتواتر ليس هو انتشار الخبر بين الناس كما هو ظنّ الشرفي، وإنّما هو الحديث الذي يرويه جماعة يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس. فعلى خلاف الإشاعة التي يكون مردّها في كثير من الأحيان إلى فرد واحد في الطبقة الأولى من الرواة، وقد يكون هذا الفرد كاذبًا. يُشترط في التواتر أن يكون الرواة جمعٌ كبير يستحيل عادة تواطؤه على الكذب، وذلك في الطبقة الأولى الناقلة للخبر وفي كلّ الطبقات الأخرى على السواء. وحتى يَسْلَم التواتر من أن يكون مجرّد رأي عقلي كالقول إنّ الكون أزلي، زاد العلماء شرط "أن يكون مستند انتهائه الأمر المشاهد أو المسموع، لا ما ثبت بقضيّة العقل الصرف، كالواحد نصف الاثنين".[137] فهذه الجمهرة من الرجال الذين يستحيل أن يتواطؤوا على الكذب لكثرتهم، ينقلون أمرًا أدركوه حسًا، رؤية أو سماعًا... في حين أنّ ما تعارف عليه الناس عرفًا أنّه "إشاعة" لا يوافق المتواتر إلّا في وجود كثرة من الرواة في بعض طبقات السند؛ إن كان له سند. وممّا يؤكد أنّ التعريف الاصطلاحي للتواتر قد قصد به الاحتراز عن عيوب الإشاعة التي من طبعها أن لا تفيد اليقين في كثير من الأحيان، أنّ الجمهور يقول إنّ ضابط عدد الرواة هو: "حصول العلم

---

136 عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 160

137 ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله الرحيلي، الرياض: مطبعة سفير، 1422هـ-2001م، ص38

الضروري به، فإذا حصل ذلـك علمنـا أنّـه متـواتر، وإلّا فلا".[138] فالمقصود بالعدد هو التأكّد أنه يدفع كلّ شك -ولـو ضَـؤُلَ- أنّ الخبر غير صحيح.

3-حديث بلا إسناد أصحّ من المتواتر!

من عجائب الشرفي المتصدّر لمناظرة الأئمة، أنّه مع ردّه لإفادة الحـديث المتـواتر اليقين، لا يتحـرّج من أن ينسـب إلى الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم حـديثًا بلا إسـناد في كتـاب "الأصـنام" للكلـبي (!!) يـزعم أنّ الرسـول صـلّى اللـه عليـه وسلّم قد قـدّم قربانًـا إلى أحـد الأصـنام في طفولتـه.[139] ولم يجد غضاضة أن ينسب أثرًا فاسدًا إلى معاوية رضي الله عنـه بصـيغة الجـزم، وهـو: "لـو لم يـرني ربي أهلا لهـذا الأمـر مـا تركني وإيّاه." لأنه وجده في كتاب "فضل الاعتزال" للقاضـي عبد الجبار (توفي 415هـ) رغم أنـه، أيضًـا، بلا إسـناد![140]وهـو منطــق (أحــول) في الاســتدلال بالمرويــات لا يرضــاه إلّا من ينظر إلى التاريخ (بالشقلوب)!

4-بل هو حديث، وليس من كلام الغزالي!

نسب الشرفي إلى الغزالي عبارة: "استفتِ قلبك" على أنّها من حِكمهِ الباهرة.[141]

قلت: بــل هي جــزء من حــديث نبــوي أخرجــه أحمد عن وابصة بن معبـد رضـي اللـه عنـه أن النـبي صـلى اللـه عليـه وسلم قال له: "جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ؟" فَقَالَ: "نَعَمْ". فَجَمَعَ أَنَامِلَهُ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِنَّ فِي صَدْرِي وَيَقُولُ: "يَـا وَابِصَـةُ اسْـتَفْتِ قَلْبَـكَ وَاسْـتَفْتِ نَفْسَـكَ!" ثَلَاثَ مَـرَّاتٍ. "الْبِـرُّ مَـا اطْمَـأَنَّتْ إِلَيْـهِ النَّفْسُ وَالْإِثْمُ مَـا حَـاكَ فِي النَّفْسِ وَتَـرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَـوْكَ." فـالغزالي كـان مقتبسًـا لا مخترعًا!

---

138 الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، 1/244

139 ?الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص32

140 المصدر السابق، ص188

141 المصدر السابق، ص 66

5-بل هو حديث، وليس من أقوال العلماء!

ظنّ الشرفي عبارة: "ما أسكر كثيره فقليله حرام"، من مقولات العلماء واستنباطاتهم.[142]

قلت: هذا حديث نبوي شهير، أخرجـه مرفوعًـا إلى النـبي صلى الله عليه وسـلم أبـو داود، والترمـذي، والنسـائي، وابن ماجه، وأحمد!

6-بل هو حديث وليس من كلام الخطباء!

يجهل الشرفي أنّ "كل محدثة بدعة، وكـل بدعـة ضـلالة، وكـل ضـلالة في النـار" حـديث نبـوي أخرجـه النَسـائي بهـذا اللفظ، فقد ظنّه مجرد شعار رفعه البعض؛ لكثرة تداولــه بين العامة![143]

7-الشرفي ينسب إلى الصحيحين ما ليس فيهما:

أحال الشرفي في تحقيقه لكتـاب الخـزرجي عنـد قـول المؤلف: "كنفيهم معجزاته ولم يذكروا منهـا إلّا خـبر أم معبـد وخـبر الـذئب"، إلى صـحيحي البخـاري وسـلم![144] وقـد اغـتر بوجـود كلمـة "ذئب" في حـديث في الصـحيحين[145]، رغم أنّـه حديث لا علاقة له بمعجزات الرسول صلى الله عليـه وسـلّم، حتّى إنّ مبوّب صحيح مسلم[146] قد جعله تحت باب: "بـاب من

---

142 الشرفي، لبنات 3، ص 178

143 الشرفي، لبنات1، ص 42

144 الخـزرجي، مقـامع الصـلبان، تحقيـق: عبد المجيد الشـرفي، تـونس: الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1975م، ص93، الإحالة وردت عند كلمة "الذئب".

145 قال صـلّى الله عليه وسـلّم: "بينما راع في غنمه عـدا عليه الـذئب، فأخذ منها شاة، فطلبه الراعي، فالتفت إليه الذئب فقال: من لها يـوم السـبع، يـوم ليس لها راع غيري؟ وبينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها، فالتفتت إليه فكلمتـه، فقـالت: إني لم أخلق لهذا، ولكني خلقت للحرث، فقـال النـاس: سـبحان اللـه، قـال النـبي صـلى الله عليه وسلم: فإني أومن بهذا، وأبو بكر، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما" رواه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة/باب قول النبي صلى الله عليه وسـلم: "لو كنت متخذًا خليلًا"، (ح/3707)؛ ومسلم/كتـاب فضـائل الصـحابة/بـاب من فضـائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (ح/6334).

146 لم يبوّب مسلمٌ صحيحه، والـراجح أنّ مبوّبه على الصـورة المعروفة اليـوم هو النووي.

فضائل أبي بكر الصديق، رضي الله عنه" لأنّ فيـه دلالـة على إيمـان أبي بكـر (وعمـر رضـي اللـه عنهمـا) بتصـديقه خـبر الرسول صلّى الله عليه وسلّم، حتّى وإن كـان ممـا تسـتغربه الأنفس. أمّا معجزة الذئب الـتي أشـار إليهـا الخـزرجي، فهي مشهورة جدًا في كتب السيرة والـدلائل، وقـد أخـرج روايتهـا أحمد في المسـند والـبيهقي في الـدلائل وغيرهمـا، وهي في إخبار الذئب بنبـوّة الرسـول صـلّى اللـه عليـه وسـلّم! فكيـف يجهل مُناظرُ العلماء ما جاء في الصحيحين؟!، وكيف يجهل مـا شاع في خبر السيرة ؟!

8-الشرفي يجهل ما في صحيح البخاري وكتب السيرة والدلائل:

أحال الشرفي إلى طبقات ابن سعد، في تخريجه لقـول أبي بكـــر رضـــي اللـــه عنـــه: "بـــأبي أنت وأمي، طبت حيًـا وميتًا"،[147] رغم أنّ الحديث في البخاري! فهل تُذكر الطبقـات إذا حضر البخاري؟! هـذا فعـل من لم يقـرأ يومًـا في مصـادر تخريج الأحاديث، بل هو فعل من لا يعرف صحيح البخاري!

9-في غير المسند، وليس حديثًا!

قـال الشـرفي مسـتنكرًا الاحتجـاج "بحـديث" "مـا رأى المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن"، لحجيّة الإجمـاع، قـائلًا على سـبيل التضـعيف إنّـه لم يـرد إلا في مسـند ابن حنبـل، وأحال في الهامش إلى "المعجم المفهـرس لألفـاظ الحـديث النبوي" لفنسنك.[148]

قلت:

أولا: رجل يزعم أنـه مجـدّد، ويـزعم لـه مريـدوه أنّـه علَم موسوعي، ثم هو يظن أنّ "المعجم المفهـرس" الشـهير جـدًا قد استوعب في إحالاته كتب السنة! ألا يعلم أنّ هـذا المعجم

---

147 الخزرجي، مقامع الصلبان، ص95

148 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص166

قد اقتصر في تخريجاتـه على تسـعة كتب فقط[149] من دواوين السنة الكثيرة جدًا؟!

ثانيــا: لقــد أخــرج هــذا الحــديث أحمــد في المســند، والطيالسي في مسنده، وأبو سعيد بن الأعـرابي في معجمه، والحـاكم في مسـتدركه، والخطيب في "الفقيـه والمتفقـه"، وغيرهم![150]

ثالثـا: الإمـام أحمـد في المسـند روى هـذا المتن عن ابن مسعود لا عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فهــو إذن ليس بحديث (على الحدّ الذي يعنيه الشرفي بالحديث) وإنما هو أثر عن صحابي. فلـو فتح الشـرفي المسـند، ونظـر في الحـديث رقم 3600 (طبعة أحمد شاكر ومُكَمِّلِهـا)؛ لقـرأ: "حـدثنا عبـد الله حدثني أبي ثنا أبو بكـر ثنـا عاصـم عن زر بن حـبيش عن عبد الله بن مسعود قال: إن الله نظر في قلوب العباد فوجـد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فاصـطفاه لنفسه فابتعثـه برسـالته ثم نظـر في قلـوب العبـاد بعـد قلب محمد فوجد قلوب أصـحابه خـير قلـوب العبـاد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينـه فمـا رأى المسـلمون حسـنا فهـو عنـد الله حسن وما رأوا سـيئا فهـو عنـد اللـه سـيئ". والحـديث لا يصحّ مرفوعًا.

10-عندما يسير الحديث في الاتجاه المعاكس!

لما ساق الشرفي "حديث أسماء"، الشهير عنـد الفقهـاء، وفيه أنّ أسماء بنت أبي بكـر دخلت على رسـول اللـه صـلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول اللــه صلى الله عليه وسلم، وقال: "يـا أسـماء إن المـرأة إذا بلغت المحيض لم تصـلح أن يـرى منهـا إلا هـذا وهـذا." وأشـار إلى وجهه وكفيـه. قـال الشـرفي إنّ هـذا الحـديث "عمـدة جميـع الـذين يعتـبرون جسـم المـرأة كلّـه عـورة."[151] في حين أنّ

---

149 الصحيحان، والسنن الأربعة، والموطأ، ومسند أحمد، وسنن الدارمي.

150 ?انظر تخريجه في الألبـاني، السلسـلة الضـعيفة، الريـاض: مكتبة المعـارف، 1412هـ-1992م، 2/17

151 الشرفي، لبنات3، ص211

العكس تمامًا هو الصحيح؛ إذ إنّ هذا الحديث هو حجّة من لا يرون جسد المـرأة كلّـه عـورة، ويـرون جـواز كشـف المـرأة وجهها وكفيهـا، وهـو حـديث واضـح وصـريح في تقريـره هـذه الدلالة، والنزاع في صحّته مشـهور جـدًا بين الـذين كتبـوا في الحجاب!

11-ليس وحده، ولم يضعفه النقّاد!

زعم الشرفي في كتابه "الإسلام بين الرسالة والتاريخ"[152] أنّ الفقهاء قد قالوا بحـد الـردة اعتمـادًا على حـديث ضـعيف يقول: "من بدّل دينه فاقتلوه." وقتال أبي بكر لمانعي الزكاة. وقـال في كتابـه "لبنـات2: في قـراءة النصـوص" : "إنّ هـذا الحديث مشـكوك فيـه عنـد القـدماء أنفسـهم".[153] وقـال في كتابه "الإسلام والحداثة"[154] إنّ عددًا من المعاصرين يرفضون حد الردة على مبدّل دينه؛ لأنّ هذا الحديث من الآحـاد، وليس حديثًا متواترًا، وأنّه لا يجوز تأسيس الحدّ على حديث آحاد.

قلت:

أولا: هل الحديث "مختلـف في صـحته" أم هـو "ضـعيف" جزمًا؛ فالفرق هائل بين القـولين؛ إذ الـدعوى الثانيـة متحيّـزة إلى قول، دون الأولى؟!

ثانيا: الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في باب "حكم المرتد والمرتدة"، من كتاب "استتابة المرتدين"؛ فكيف صـار ضعيفًا؟ لم يخبرنا الشرفي بداعي تضعيفه!

ثالثـا: لمـاذا لم يسـق لنـا الشـرفي أسـماء من ضَـعَّفوا الحــديث من المتقــدمين، علمًــا أنّ هــذا الحــديث ليس من الأحاديث التي تعقبهـا الـدارقطني أو غـيره من الحفـاظ على صحيح البخاري.[155]

---

152 ص67

153 الشرفي، لبنات2، ص54

154 ص129

155 ولذلك لم يذكر مصطفى باجو هذا الحـديث في كتابه "الأحـاديث المنتقـدة في الصحيحين" (طنطا: دار الضياء، 1426هـ-2005م)، رغم توسّـعه الشـديد في ذكر كل حديث متكلّم فيه في الصحيحين أو في أحدهما.

رابعا: الذين تعرّضوا لهذا الحديث بالتضـعيف هم فئـة من العالمانيين والقرآنيين المعاصرين ممن لا يعرف لهم تخصـص في علوم الحديث، وقد احتجّوا بأنّ مدار الحديث على عكرمة مولى ابن عباس، وقد نُقـل عن ابن عمـر رضـي اللـه عنهمـا قوله لتلميذه نافع: "لا تكذب عليّ كما كذب عكرمـة على ابن عباس". والجواب هو:

1-البخاري إمام من أئمة علم الرجال، وإخراجـه لعكرمـة (في الأصول)؛ توثيق له، وقد أخـرج كـذلك لعكرمـة أصـحاب السـنن، وفيهم المتشـدد في الرجـال كالنسـائي. كمـا أخـرج مسلم لعكرمة مقرونًا، وهو ما يـدلّ على أنّ مسـلمًا لم يَثبت لديه تكذيب عكرمة؛ إذ إنّ رواية الكذّاب هدر.

2- لا يثبت تكذيب ابن عمـر لعكرمـة. قـال ابن حجـر عن عكرمـة: "ثقة ثبت، عـالم بالتفسـير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر".[156] الرواية عن ابن عمر فيها يحيى البكاء، وهو ضـعيف؛ قال فيه النسائي: "متروك الحـديث".[157] كما أنّ في متن هـذا الأثر نكارة؛ إذ إنّ عكرمة لم يتصدّ للرواية زمن ابن عمر!

3- ثبت هذا الحـديث من غـير طريـق عكرمـة؛ فقـد رواه الطبراني في المعجم الكبير عن معاوية بن حيدة رضـي اللـه عنه، وإسناد رجاله ثقات كما قال الطبراني.[158]

خامسا: جلّ أحاديث الأحكام آحاد، والإجمـاع حاصـل على أنّ أحاديث الآحاد حجّة في باب الأحكام. قال ابن القـاص: "لا خلاف بين أهل الفقه في قبول خبر الآحاد".[159] وقال ابن عبـد الـبر: "وأجمـع أهـل العلم من أهـل الفقـه والأثر في جميـع الأمصار، فيما علمت، على قبول خبر الواحـد العـدل وإيجـاب العمل به، إذا ثبت ولم ينسـخه غـيره من أثـر أو إجمـاع، على

---

156 ابن حجر، تقريب التهذيب، ص687-688

157 النسائي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: بوران الضناوي وكمال الحوت، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1405هـ-1985م، ص252

158 الهيثمي، مجمع الزوائد منبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدس، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.، 6/261

159 ابن النجار، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الرياض: مكتبة العبيكان، 1993م، 2/361

هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لـدن الصـحابة إلى يومنـا هـذا، إلا الخـوارج وطوائـف من أهـل البـدع، شـرذمة لا تعـد خلافًا".[160]

سادسا: استدل الفقهاء بأحاديث كثـيرة لحـد الـردة، منهـا الحديث الذي ذكره الشرفي، والحديث المتفق عليه: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْـهَدُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُـولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْـدَى ثَلَاثٍ الثَّيِّبُ الـزَّانِي وَالنَّفْسُ بِـالنَّفْسِ وَالتَّارِكُ لِدِينِـهِ الْمُفَـارِقُ لِلْجَمَاعَـةِ."[161] وأثـر أبي موسـى رضـي اللـه عنـه – المتفق عليه أيضًا- أَنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ فَأَتَى مُعَاذُ بْنُ جَبَـلٍ وَهُوَ عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَقَالَ مَا لِهَذَا قَالَ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَـوَّدَ قَـالَ لَا أَجْلِسُ حَتَّى أَقْتُلَهُ **قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُـولِهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ**.[162]

سابعا: الإجماع منعقد على قتل المرتد كما نقله غير واحد من أهـل العلم، ومنهم ابن قدامـة: "وأجمـع أهـل العلم على وجوب قتل المرتدين."[163]

12-أبو هريرة .. المجهول!

قال الشرفي: "وفي كثير من الأحيان يُـروى الحـديث عن أشخاص لا نكاد نعرف عنهم شيئًا ويُختلف حتى في أسمائهم، ومن أشـهر هـؤلاء نـذكر أبـا هريـرة [...] إنّ هـذا الشـخص لا يعرف إسمه [كذا]، لأنّ أبا هريرة كنية".[164]

قلت:

160 ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصـطفى العلـوي ومحمد البكـري، الربـاط، المغـرب: وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية، 1387هـ-1967م، 1/2

161 رواه البخاري/كتاب الـديات/ بـاب قـول الله تعـالى أن النفس بـالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن، (ح/6878)ـ ؛ ورواه مسـلم/كتـاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات/باب ما يباح به دم المسلم، (ح/4468)

162 رواه البخـاري/ كتـاب الأحكـام/ بـاب الحـاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه، (ح/7157)؛ ورواه مسلم/ كتاب الإمارة/ باب النهي عن طلب الإِمارةِ والحرصِ عليها، (ح/4822).

163 ابن قدامة، المغني، تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتـاح الحلـو، الريـاض: دار عالم الكتاب، 1417ه-1997م، ط3، 12/264

164 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص16

أولا: الجهالة عند أهل الحديث، إمّا جهالة عين أو جهالة حال. مجهول العين هو من لم يروِ عنه غير راوٍ واحد، أمّا مجهول الحال فهو من روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثَّق. وأبو هريرة رضي الله عنه، روى عنه عدد ضخم من الرواة، ووثّقه جميع أهل العلم. فأين الجهالة؟!

ثانيا: لم يقل عاقل من قَبل إنّ جهلنا الاسم الحقيقي لشخص مشهور؛ مطعن في عدالته. ونحن في تاريخنا الإسلامي الطويل نجهل –على سبيل القطع لا الترجيح- أسماء الكثير من العلماء الذين اشتهروا بكناهم. والأمر نعيشه أيضًا في حياتنا الشخصيّة، فكم من شخصيّة عامة نجهل اسمها، ولا نعرف عنها سوى كنيتها، ومع ذلك لا يزعم أحد منّا أنّها شخصيّة مجهولة.

ثالثا: ما الذي سيتغيّر من موقفنا من أبي هريرة وعدالته إذا استطعنا أن نقطع باسمه الحقيقي من بين الأسماء التي ذهب إليها العلماء؟ لا شيء؛ إذ ليس للاسم أدنى تعلّق بإثبات استقامة العدالة وتمام الضبط. كما أنّ الصحابة قد أثبت القرآن عدالتهم!

13-الطعن في أبي هريرة .. زيادة في الجهل

زعم أبو ريّة الشيعي في كتابه "شيخ المضيرة" أنّ أبا هريرة لم يلازم الرسول صلّى الله عليه وسلّم سوى سنة واحدة وتسعة أشهر.[165] وقد نقل الشرفي كلّ طعونه في أبي هريرة عن أبي ريّة، غير أنّه قال في مسألة صحبة أبي هريرة: "لم "يصحب" النبي سوى بضعة أشهر".[166] ومعلوم في لغة العرب أنّ "بضع" تعني عددًا بين الثلاثة والتسعة!

وهنا نسأل: لماذا زايد الشرفي على أبي ريّة، رغم أنّ أبا ريّة قد أقام زعمه الباطل على تكذيب تصريح أبي هريرة رضي الله عنه عن نفسه، كما رواه البخاري[167]: "صحبت

165 أبو رية، شيخ المضيرة، بيروت: مؤسسة الأعلى للمطبوعات، 1413هـ-1993م، ط4، ص75

166 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص126

167 البخاري/ كتاب المناقب/باب علامات النبوة في الإسلام، (ح/3591)

رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ثلاث سنين لم أكن في سني أحرص على أن أعي الحديث مني فيهن"؟! والجواب هو أنّ الشرفي كليل حتى في قراءته للنصوص، فرغم أنّ كتاب "شيخ المضيرة" لأبي ريّة هو المرجع الأم للشرفي في موقفه من أبي هريرة، إلّا أنّه لم يقرأه قراءة مبصر، وهو ما يبدو من قول الشرفي في أحد كتبه "وأبو هريرة في أحسن الأحال قد قضى مع النبيّ أو في المدينة بين تسعة أشهر وسنة".[168] وأحال في الهامش إلى كتاب "شيخ المضيرة"، في حين أنّ أبا ريّة الشيعي قد قال بالحرف : "... وبذلك تكون مدة إقامته [إقامة أبي هريرة] بجوار النبي –مقيمًا مع أهل الصفة تبتدئ من شهر صفر سنة 7هـ. وتنتهي في شهر ذي القعدة سنة 8هـ، وإذا حسبناها وجدنا أنّها لا تزيد على سنة واحدة وتسعة أشهر فقط"![169]

لا تقتصر (ظرافة) الشرفي هنا على تكذيبه أبا هريرة رضي الله عنه في ما أخبر به عن نفسه، وتغييره "و" عند أبي رية إلى "بين"، وإنّما تزيد بقولها "في أحسن الأحوال"! وهو أمر يجعلني أخشى أن يكتشف الشرفي يومًا أنّ أبا هريرة رضي الله عنه -"في أسوأ الأحوال" - لم ير الرسول صلّى الله عليه وسلّم أبدًا؛ فإنّ الشرفي قد ساق الأحسن من الاحتمالات دون "الأسوأ"!!

14-**أبو هريرة .. والبخاري!**

قال الشرفي إنّ لأبي هريرة رضي الله عنه "أكثر من 4000 حديث في صحيح البخاري"![170]

قلت: لا أدري حقيقة من أين يأتي الشرفي بهذه الأرقام؟ والرد هو الآتي:

أولًا: جلي أنّ الشرفي يقصد بعدد أربعة آلاف، متون الأحاديث التي رواها أبو هريرة، لا الطرق إلى أبي هريرة؛

---

168 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص16
169 أبو رية، شيخ المضيرة، ص74-75
170 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص16

لأنّه قد ساق هذا الرقم في سياق التشنيع على أبي هريرة رضي الله عنه.

لقد عدّ أحد الباحثين أحاديث أبي هريرة في الصحيحين، والسنن الأربعة، ومسند أحمد،-من غير المكرّر، فلم يجد غير 1336 حديثًا![171] وقام فريق من الباحثين[172] بِعَدّ أحاديث أبي هريرة في الكتب التسعة (بزيادة ديوانين آخرين من دواوين السنّة: الموطأ وسنن الدارمي)، فلم تزد على العدد السابق إلّا بمائة وتسع وثلاثين حديثًا فقط. وإذا حذفنا الأحاديث الضعيفة من كلّ ما نسب إلى أبي هريرة رضي الله عنه، فربّما لا يتجاوز العدد ألف حديث صحيح النسبة إلى أبي هريرة، خاصة أننّا نعلم، ما علَّمَناه أهل الحديث من أهل السبر، أنّه يندر أن نجد حديثًا في الأحكام صحيحًا خارج الصحيحين والسنن الأربعة؛ لحرص أصحاب الكتب الستة، في مجموعهم، على استيعاب أحاديث الأحكام.[173]

ثانيا: قال الإمام ابن حجر: "ومجموع ما أخرجه له البخاري من المتون المستقلة أربعمائة حديث وستة وأربعون حديثًا على التحرير".[174] فكيف ضوعف العدد قريبًا من عشر مرات في رأس الشرفي، علمًا أنّ المكرّر من هذه الأحاديث في البخاري ليس فاحشًا، ولذلك يبقى العدد بعيدًا جدًا عمّا ذكره الشرفي؟!

ثالثا: غاية الشرفي من نسبته هذا العدد الضخم من الأحاديث إلى أبي هريرة، مع قصر مدة ملازمته للرسول صلّى الله عليه وسلّم، اتهامه بالكذب. وهي تهمة ساقطة؛ لأسباب كثيرة جدًا، منها أنّ أبا هريرة، كما ثبت بالإحصاء، لم يتفرّد عن

---

171 محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أبو هريرة في ضوء مروياته، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1979م ، ص 76

172 ضمّ الفريق د. عبد يماني والمحدّث د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ومجموعة أخرى من الباحثين، وقد نشر د. يماني نتائجه في مقال في صحيفة "الشرق الأوسط" (الخميس 10 رمضان 1426 هـ 13 اكتوبر 2005 العدد 9816)

173 قال النووي: "والصواب إنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير، أعني الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي". (النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحقيق: محمد عثمان الخشت، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ-1985م، ص26). لم يميّز النووي هنا بين أحاديث الأحكام وغيرها، وقوله على هذه الصيغة فيه نظر.

174 ابن حجر، فتح الباري، 1/51

بقية الصحابة بأحاديث في الكتب الستة، والتي تضم عامة المتون التي عليها مدار الدين، سوى بأحاديث لا يبلغ عددها العشرة،[175] كما أنّ رواية هذا العدد من الأحاديث ليس فيه ما يُستغرب؛ إذ إنّ آلاف طلبة العلم اليوم يحفظون آلاف الأحاديث النبوية، ومنهم من يحفظها بأسانيدها، في حين أنّ أبا هريرة ما كان -عامة-[176] يحتاج إلى إسناد!

15-عبد الله بن عباس .. مميّز أم لا؟!

قال الشرفي: "إنّ البعض منهم [أي من الصحابة] كان في سن لا تسمح له بالتمييز ومن أشهر هؤلاء عبد الله بن العباس، وقد ولد في السنة الثانية قبل الهجرة أي إنّه عند وفاة الرسول لم يكن يتجاوز سنّه الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، ورغم ذلك اعتبر صحابيًا".[177]

قلت:

أولا: ألا يميّز الشرفي بين سنّ التمييز وسنّ البلوغ؟! ألا يعلم أنّ سن التمييز هو سبع سنوات أو أدنى من ذلك؟[178]

وما الذي يستنكره الإنسان أن يروي ابن عباس بعد بلوغه حديثًا سمعه من الرسول صلّى الله عليه وسلّم وهو في سن العاشرة؟ ألسنا نحن نرى الشباب والكهول والشيوخ ينقلون ما يذكرونه عن طفولتهم دون نكير؟!

ثانيا: يبدو أنّ الشرفي لا يميّز بين سنّ التحمّل، وسنّ الأداء؛ فإنّ الطفل قد لا يأخذ الناس بما ينقله إذا أدّاه حين سماعه الخبر (سن التحمّل)، لكنّ الجميع يقبلون خبره إذا روى ما سمع وهو كبير؛ لأنّه أدّى الحديث في سنّ لا يُشكّ فيه أنّه يعقل ما يقول، ويميّز الصدق من الكذب، ويعرف عواقبهما. قال ابن الصلاح في سنّ التحمّل: "يصحّ التحمّل

---

[175] كما حقّقه فريق د. عبده يماني في البحث الذي سبق ذكره.

[176] عامة= احتراز من بعض روايته عن بعض الصحابة عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم.

[177] الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص17

[178] جمهور المحدّثين أنّ سنّ التمييز خمس سنوات؛ لحديث محمود بن الربيع، قال: عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم مجّة مجّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو" (رواه البخاري/كتاب العلم/ باب متى يصحّ سماع الصغير، (ح/77).

قبل وجود الأهليّة، فتقبل رواية من تحمّل قبـل الإسـلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده".[179] وقال القاضى عياض في سـنّ التحمّـل والأداء: "أمـا صـحة سـماعه [أي الصبي] فمتى ضبط ما سـمعه صحّ سـماعه ولا خلاف في هذا، وصحّ الأخـذ عنـه بعـد بلوغه؛ إذ لا يصـح الأخـذ عن الصـغير ومن لم يبلغ".[180]

ثالثا: بأي منطق يُنكر الشرفي أن يكون ابن عباس رضـي الله عنهما، صحابيًا، وهو من رُبيّ في حجر النبوّة؟! أليس هـو من أولى الناس بوصف الصحبة؛ إذ إنّه لم يعرف جاهليــة ولم يغيّر أو يبدّل في معتقده؟ وهـل التعليم في الصـغر إلا كنقشٍ على الحجر؟!

16-لماذا نسبت الأحاديث إلى ابن عباس؟

قال الشرفي: "اليوم نعرف لمـاذا نسـبت هـذه الأحـاديث الكثـيرة إلى ابن العبـاس، لأنـه كـان في فـترة التـدوين، جـد الخلفـاء الـذين يحكمـون، وكـل من يسـند إلى جـد الخلفـاء القائمين حديثا، فإنه يصعب تكذيبـه، فهنـاك أسـباب سياسـية واضحة بالنسبة إلى ابن عباس".[181]

قلت:

أولا: كثرة مرويات ابن عباس رضي الله عنهما تعود أساسا إلى ثلاثة أمور:

1- روى ابن عباس ما سمعه مباشـرة عن الرسـول صلّى الله عليه وسلّم، وما سمعه عمّن سمع النـبي صـلّى الله عليه وسلّم، خاصة بعد وفاة كبار الصحابة.

---

179 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحـديث، تحقيـق: نورالـدين عـتر، بـيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ- 1986م، ص128

180 القاضي عيـاض، الإلمـاع إلى معرفة أصـول الرواية وتقييد السـماع، تحقيـق: السيد أحمد صقر، تونس: المكتبة العتيقـة؛ القـاهرة: دار الـتراث، 1389هــ- 1970م، ص62

181 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص17

2- عـاش ابن عبّـاس رضـي اللـه عنهمـا أكـثر من نصف قرن بعد وفاة الرسول صلّى الله عليه وسلّم (توفي 68هـ)، وهو ما جعله يعتني بتبليغ من لم يروا رسول صلّى الله عليه وسلّم ميراث النبوّة.

3- انتصب ابن عبّاس رضي الله عنهما للتعليم وبذل العلم من قرآن وسنّة وفقـه في مجـالس عـامرة، ولـذلك كثر الآخذون عنه.

ثانيا: لا يذكر التاريخ الإسلامي البتّة أنّ علماء الحديث أو حتّى الفقهاء كانوا يخشون من تضعيف حديث وصلهم عن ابن عبّاس رضي الله عنهما بواسطة.

ثالثا: لم يقدّم الشرفي بيّنـة على دعـواه (!) وإنّمـا اكتفى بالإحالـة في الهـامش إلى مقـال: "صـورة "أسـطوريّة" لابن عبّـاس" "Portrait "mythique" d'ibn ʿAbbās" للمستشـرق الفرنسي كلود جيو (Claude Gilliot)، وبمراجعة المقال؛ تـبيّن لنا أنّ:

1- جيو لم يزعم أنّ كثرة أحـاديث ابن عبّـاس تعـود إلى أنّ النـاس كـانوا يخشـون تكـذيب مـا يـروى عن جـدّ الخلفاء زمن الدولة العباسية!

2- جمع جيو نصوصًا عن ابن عبّاس من طبقات ابن سعد، ثم قسّمها تبعًا لمواضيعها، ثم اسـتخلص منهـا نتـائج جزئيّة. ومنهـا أنّ المقـام الخـاص لابن عبّـاس في العصـر العباسي كان سـببًا في ظهـور **بعض** الروايـات المنسـوبة إليه في نصرة العباسيين. [182]

3- لم يزعم جيو أنّ المسلمين كانوا يصحّحون هذه الأحاديث خوفًا من بني العباس!

182 Comme l'a remarque Tilman Nagel, on peut considerer que“ la haute estime dans laquelle on tenait IA[Ibn Abbas] sous la dynastie 'abbaside pourrait etre a l'origine d'un certain nombre de traditions ‘pro 'abbasides’ qui n'ont pu voir le jour que sous leur gouvernement”. Claude Gilliot, Portrait "mythique" d'ibn ‘Abbas,” in *Arabica*, T. 32, Fasc. 2 (Jul., 1985), p.177

4- مقال جيو –أحد أئمة الاستشراق الفرنسي- ساقط منهجيًا؛ لأنّه قائم على سرد مجموعة قليلة من الروايات عن طبقات ابن سعد، واستنباط دلالات تاريخيّة منها، دون أن يستوعب المروي عن ابن عباس، ودون أن يميز ما يصحّ ممّا لا يصحّ.

5- حكمَ أهل العلم بالوضع على الأحاديث التي نقلت في فضل بني العباس -كما سيأتي بعد قليل- قبل أن يَظهر الشرفي ومن ينقل عنهم من المستشرقين.

17-قد يَخفى القمر!!

من أوضح علامات غربة الشرفي عن علم الحديث وأهله، أنّه لما ذكر مرّة القاضي عبد الجبار المعتزلي، أشار إلى تأثّر عبد الجبّار بشيوخه، ومنهم "معمر". ولأنّ الشرفي صاحب جهل مطبق بالعلوم الشرعية، بل حتى بقراءة حرفها، فقد ذهب بكلّ "براءة" إلى فهرس الأعلام الذي أعده محقق كتاب "طبقات المعتزلة"، فوجد في القائمة مَعمرين اثنين: معمر بن راشد، ومعمر بن عباد السلمي؛ فماذا فعل "صاحبنا" الجاهل؟ كتب في هامش كتابه تحت كلمة معمر: "شيخ القاضي عبد الجبار" :"إمّا معمر بن راشد أو معمر بن عباد السلمي، وكلاهما من شيوخ المعتزلة. انظر فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، الفهرس."[183]

وهو خطأ وخلط شنيعين؛ لأنّ معمر بن راشد من أعلام علماء الحديث؛ فهو شهير عند المحدّثين شهرة البخاري ومسلم والترمذي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق الصنعاني، إذ هو من أوائل من صنّفوا دواوين السنّة، فله مصنّفه "الجامع" المشهور جدًا. وهو الذي قال فيه أحمد بن حنبل: "لستَ تضمُّ معمرًا إلى أحد إلّا وجدته فوقه".[184] فهو من هو في تاريخ الإسلام! وقد توفي سنة 153ه، فكيف يكون شيخًا

---

183 الشرفي، الرد على النصارى، ص155

184 الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ-1982م، ط2، 7/10

للقاضي عبد الجبار المتوفى سنة 415ه. أمّا نسبته إلى الاعتزال فدعوى ساقطة؛ إذ هو من أعلام مدرسة الحديث!!؟

18-بل فعلوها!

نقل الشرفي قول أحمد أمين في الطعن في عناية علماء الحديث بنقد المتون مقرًا له: "ولو اتجهوا هذا الاتجاه كثيرًا وأوغلوا فيه إيغالهم في النوع الأول لانكشفت أحاديث كثيرة وتبيّن ضعفها، مثل كثير من أحاديث الفضائل، هي أحاديث رويت في مدح الأشخاص والقبائل والأمم والأماكن، تسابق المنتسبون لها إلى الوضع فيها أو شغلت حيزًا كبيرًا من كتب الحديث، الخ".[185]

قلت:

أولا: كثير من الأحاديث التي وردت في مدح الأشخاص والقبائل والأمم والأماكن لا دليل على وضعها؛ لأنّها لا تدل على معنى باطل؛ فإن عامة هذه الأحاديث جاءت في مدح رجال ثبت فضلهم في أحاديث أخرى تذكر مآثرهم، والأمر كذلك في القبائل والأمم، أمّا الأماكن، فإنّ الله سبحانه يضع بركته حيث شاء، وليس يمتنع عقلًا أن تكون البركة في أرض دون أخرى!

ثانيًا: نظرُ العلماء في الأسانيد والقرائن المصاحبة للرواية، قادهم فعلًا إلى تضعيف الكثير من الروايات في مدح الرجال –من الصحابة أو آل البيت-، والقبائل والأمم، والأماكن.

ولو قرأ الشرفي لأبي طاهر محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي:" رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب"[186]؛ لعلم أنّ أهل الحديث قد قالوا إنّه لم يصحّ شيء في باب فضائل بيت المقدس والصخرة وعسقلان وقزوين

---

185 الشرفي، الإسلام والحداثة، ص99

186 حققه يحيى الحجوري، القاهرة: دار الكتاب والسنة، 1425ه - 2004م

والأندلس ودمشق، ولا في باب فضائل أبي حنيفة والشـافعي وذمهما، ولا في باب صيام رجب.

ولو نظر في كتاب "المنار المـنيف" لابن القيم لقـرأ **في صـفحة واحـدة** من الكتـاب-: "ومن ذلك الأحـاديث في ذم معاوية، وكل حديث في ذمه فهو كـذب. وكل حـديث في ذم عمرو بن العاص فهو كذب. وكل حديث في ذم بـني أمية فهو كذب. وكل حديث في مدح المنصور والسـفاح والرشـيد فهو كذب. وكل حـديث في مـدح بغـداد أو ذمها والبصـرة والكوفة ومرو وعسـقلان والإسـكندرية ونصـيبين وأنطاكية فهو كـذب. وكل حــديث في تحــريم ولد العبــاس على النــار فهو كــذب. وكذا كل حـديث في ذكر الخلافة في ولد العبـاس فهو كـذب. وكل حديث في مدح أهل خراسان الخــارجين مع عبد الله بن علي ولد العبـاس فهو كـذب. وكل حـديث فيه أن مدينة كـذا وكذا من مدن الجنة أو من مدن النار فهو كذب. وحديث عـدد الخلفاء من ولد العباس كذب. وكـذلك أحـاديث ذم الوليد وذم مـــــروان بن الحكم. وحـــــديث ذم أبي موسى من أقبح الكذب."[187]

ولو اطّلع على كتـاب "الموضـوعات" لابن الجـوزي، وهو خاص بالأحاديث الموضوعة كما ينبئ بـذلك عنوانـه، لـرأى أنّ ابن الجــــوزي قد اســـتغرق في الحــــديث عن الأحــــاديث الموضوعة في فضائل الأشخاص والأماكن والأزمنة، ومثالبها، أكثر من ثلاثمائة صفحة.[188]

وممّا يثير الانتباه أيضًا، أنّه رغم احتداد الـنزاع بين الفـرق منذ القـــرن الأول هجريًـــا، واختلاق الفـــرق المذهبيّة العقديّة العديد من الأحــــاديث في التحـــذير من الفــــرق المخالفة بأسـمائها، فإنّه لم يصـحّ منهـا، على قـول المحقّقين[189] غـير

[187] ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيـق: عبد الفتـاح أبو غـدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1390هـ-1970م، ص117.

[188] ابن الجــوزي، الموضــوعات من الأحــاديث المرفوعــات، تحقيــق: نورالــدين بوياجيلار، الرياض: أضواء السلف، 1418هـ-1997م، 2/40-348

[189] قــال ابن القيم : "والــذي صح عن النــبي صــلى الله عليه وســلّم ذمهم من طوائف أهل البدع: هم الخوارج. فإنّه قد ثبت فيهم الحديث من وجوه كلّها صحاح. لأنّ مقالتهم حدثت في زمن النـبي صـلّى الله عليه وسـلّم، وكلّمه رئيسـهم. وأمّا الإرجـاء،

التحذير من الخوارج الذين بدأ ظهور قرنهم زمن النبوة. وفي هـــذا الأمر دلالة على أنّ النقد الحـــديثي كـــان متعاليًا عن الأغـراض المذهبيّـة، وقائمًا على تمييـز السـقيم من السـليم، وردّ الحديث المختلق ولو كانت فيه نصرة لمذهب أهل السنّة بذمّ مخالفيهم.

19-بل فعلوها .. فلا تدلّس!

يقينُ الشرفي أنّ دعاويه موغلة في الانحـراف ومصـادمة ثوابت الملّة وقناعات الأمّة، جعله يسلك مسلكًا سـاذجًا يريـد منه "استحمار" القرّاء؛ وذلك بأن يـورد ردّ العلمـاء السـابقين من أهل القـرون الأولى على دعـاوى تنفي حفـظ السـنّة، ثم يـردف ذلـك بقولـه عن الكلام المـردود عليـه، والـذي يطـابق مـذهب الشـرفي: "لـو كتبـه بعض معاصـرينا لـرمي بشـتى النعوت"؛ للإيحاء أنّ العلماء السابقين، والأمّـة معهم، كـانوا لا يرون في هذه الدعاوى شذوذًا عن جماعة الأمّة.[190] فقـد كتب مثلًا التعليـق السـابق ممهـدًا لنقـل للـرازي في "المحصـول" اعـترض فيـه على جماعـة منكـرة لحفـظ السـنّة. لم يخبرنـا الشرفي من هي هذه الجماعة، لإيهام القارئ أنّ الخلاف كان بين "العلماء" –بلفظه وزعمه، والحقيقة هي أنّ أصحاب هـذه الفريّـة هم طائفـة "رماهـا العلمـاء بشـتى النعـوت"، وهم الخـوارج: "ثم قـالت الخـوارج رأينـا هـؤلاء المحدّثين...".[191]، والخوارج طائفة اختلف أهل العلم في كفرها![192] فـأنعم بهـذا السلف!!

والرفض، والقدر، والتجهم، والحلول وغيرها من البدع: فإنّها حدثت بعد انقـراض عصر الصحابة")عون المعبود شـرح سـنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شـمس الحق العظيم آبـادي، مع شـرح الحافظ ابن قيم الجوزيـة، تحقيـق: عبد الـرحمن عثمـان، المدينة المنورة: ، 1389هـ-1969م، ط2، 12/456(

[190] أصحّ ما روي في التحذير من الفرق الحادثة بأسمائها –باستثناء الخوارج- حـديث "لكل أمة مجوس ، وإن مجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر". وقد جاء من طـرق كلّها واهية لا تزيد بعضـها إلّا ضـعفًا. وهو يصـحّ موقوفًا عن ابن عمر رضي الله عنهمـا، كما قاله البيهقي.

[191] الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص15

[192] الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر العلـواني، بـيروت: مؤسسة الرسالة، 1412ه-1992م، 4/347

قال ابن كثير: "وقد اختلف العلماء في تكفير الخوارج وتفسيقهم ورد روايتهم" (ابن كثير، فضائل القـرآن، تحقيـق: أبو إسـحاق الحويـني، القـاهرة: مكتبة ابن تيميـة، 1416هـ، ص266).

20-سوء استعمال الشرفي للاصطلاحات

قــال الشــرفي: "ولم يكن المحــدّثون في بدايــة أمــرهم يعيرون أهمية للطـرق الـتي وصـل بهـا إليهم الحـديث، ولكن مقتضيات التحرّي حملتهم كذلك إلى الاعتناء بطـرق الروايـة، فمــيزوا بين المرفــوع والمنقطــع والمرســل وغيرهــا، وبين الحديث الـذي يـروى على انفـراد والحـديث الـذي يـروى في جماعة، وبين ما يقرأ على الشيخ من وثيقة مكتوبة وما يقرؤه الشيخ أو يرويه اعتمادًا على ذاكرته، وبين الإجـازة والمناولـة، وما يشاكل ذلـك من الطـرق الـتي أصـبحت لهـا شـيئًا فشـيئًا مصــطلحات فنيّــة مضــبوطة لا يــدرك الفــروق بينهــا إلّا من تمرّس على هذا العلم وغـاص في خفايـاه، فيعلم الفـرق بين "أخـــبرني" و"أخبرنـــا"، "حـــدّثني" و"حـــدّثنا"، و"عن فلان" و"سمعت من فلان"، "وقرأت على فلان"...".[193]

قلت:

أولا: جلي أن الشرفي لا يحسـن اسـتعمال الاصـطلاحات؛ فــإنّ عبارتــه: "الاعتنــاء بطــرق الروايــة"، يجب أن تكــون: "الاعتناء بصـور التحمّـل والأداء"؛ فهـذا هـو مقصـده كمـا هـو ظاهر من السياق، أمّا "طـرق الروايـة" فيقصـد بهـا الأسـانيد التي جاء بها الحديث، وهو ما لم يقصده الشرفي!

ثانيا: قوله: "فميّـزوا بين المرفـوع والمنقطـع والمرسـل" تعبير مفكك وركيك لا يسـتقيم، والصـواب أن يقـول "فميّـزوا بين المتصـــل والمنقطـــع والمرســـل"؛ لأنّ المرفـــوع (إلى الرسول صلى الله عليه وسلم) لا يقابل المنقطـع والمرسـل، وإنمـــا يقابلـــه الموقـــوف (على الصـــحابة) والمقطـــوع (أي المنسوب إلى من دونهم).

ثالثًا: اعتبار الشرفي المناولة أمـرًا مقـابلًا للإجـازة، دليـل على أنه لا يدري مـا "المناولـة" ولا "الإجـازة"؛ إذ إنّ الإجـازة هي إذن الشــيخ لتلميــذه الروايــة عنــه بمــا أجــازه فيه، أمــا المناولة فهي أن يعطي المحدِّث تلميـذَه حـديثًا أو أحـاديث أو

193 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص179-180

كتابًا ليرويه عنه؛ ولذلك فإنّ المناولة قد تقترن بإجازة وقد لا تقترن بها، وهي بذلك ليست أمرًا مقابلًا للإجازة.

21-الفرقان بين الكتابة والتدوين والتصنيف

أظهر الشرفي في كتاباته، عند تعرضه لجمع السنّة، خلطًا بين "الكتابة" و"التدوين" و"التصنيف"؛ فالكتابة مجرّد رقم الكلام على الجلد أو غيره مما يُكتب عليه، وهي تمثّل العملية الأولى لحفظ السنّة، وقد بدأت على أيدي الصحابة في حياة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. في حين أنّ التدوين هو جمع الأحاديث السيّارة والمتفرّقة في ديوان واحد. أمّا التصنيف فهو المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة ترتيب الأحاديث وتبويبها وتهذيبها حتّى يسهل النظر فيها والاستفادة منها ممن يريد الأخذ عنها في دينه ودنياه. الأمر عند الشرفي واحد لا تمايز فيه، فكلّه تدوين، وهو خلط له نتائج سلبيّة على قراءة تاريخ السنّة كما سيأتي في حينه!

22-عنوان فريد لكتاب ابن كثير!

أثبت الشرفي عجزه عن معرفة اسم واحد من أهم كتب علوم الحديث، وهو شرح ابن كثير لمقدمة ابن الصلاح؛ فقد كتب في الإحالة إلى العنوان: "الباعث الحثيث (شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير وبهامشه)"[194]، وهو عنوان غريب جدًا، بل لا معنى له. وجه الغرابة في عنوان الشرفي هو أنّ عبارة :"وبهامشه" في آخر الجملة لا معنى، ويبدو أنّ الشرفي قد فهم من العنوان أنّ "الباعث الحثيث" هو شرح لاختصار علوم الحديث، ومعه هامشه! وهو معنى باطل، بالإضافة إلى ركاكة التعبير. والحق أنّ الكتاب هو: اختصار علوم الحديث وبهامشه شرح أحمد شاكر له، وقد سمّاه الباعث الحثيث! وهذا الكتاب شهير جدًا.

23-كتب الحديث الصحيحة!؟

194 المصدر السابق، ص105

يكثر الشرفي من الحـديث عن "المجـاميع الـتي اعتـبرت صحيحة"[195] عند حديثه عن الكتب التي يعود إليها أهـل السـنة في أحاديث العقائد والأحكام. ومعلـوم أنّ أقـل الجمـع ثلاثـة؛ فمن أين أتت هذه "المجاميع"، إذا علمنـا -مـا يعلمـه العامـة- أنّ أهـل السـنة لا يـرون "مجـاميع" صـحيحة غـير صـحيحي البخاري ومسلم، أمّا بـاقي المجـاميع فتجمـع -عنـد التحقيـق- إلى الصحيح ما لا يصح؟!

يبدو أنّ الشرفي يعتقد أنّ كل ديوان من دواوين السـنة يرجـع إليـه أهـل العلم، هـو من "المجـاميع الـتي اعتـبرت صحيحة"!

وقريب من خطـأ الشـرفي هنـا، مـا نقـرأه باسـتمرار في كتابـــات المستشـــرقين عن كتب الحـــديث "القانونيّـــة" "Canonical"! وهو أولًا "إسقاط اصطلاحي"، أصله في المعجم الديني اليهودي-النصراني؛ إذ يقصد بالكتاب "غـير القـانوني"، الكتاب الذي لا تعـترف الجماعـة المؤمنـة بقداسـته وبالتـالي تسلبه السـلطان الـديني الـذاتي. وثانيًـا، هـو تعبـير فاسـد، لا معنى له في المكتبة الإسلاميّة؛ لأنّ الأحاديث وحدات صـغرى يحكم عليها استقلالًا دون النظر إلى الكتاب الـذي يحتويهـا.[196] فلا توجـد كتب حـديث قانونيـة مقبولـة، وأخـرى "أبوكريفيـة" مردودة، وإنّما هي أحاديث مقبولة أو مردودة.

24-ليس في الكتب الصحاح!

قـال الشـرفي عن حـديث "لن يفلح قـوم ولـوا أمـرهم امـــرأة" الشـــهير جـــدًا إنّـــه "مثبت في عـــدد من الكتب الصحاح"![197]

قلت:

أولا: قـد علمتَ أنّـه لا توجـد كتب (بـالجمع) صـحاح -عنـد التحقيق-، كما أنّ هـذا الحـديث قـد رواه البخـاري، ولم يـروه مسلم؛ فهو في كتاب واحد "صحيح"!

---

195 الشرفي، لبنات2، ص64

196 باستثناء الأحاديث المسندة في الصحيحين التي لم يتعقّبها الحفّاظ.

197 الشرفي، لبنات3، ص212

ثانيًا: قال الشرفي إنّ هذا الحديث هو "المبرّر، في نظر المحافظين على اختلاف ولاءاتهم، لإقصاء المرأة المسلمة عن تولّي المناصب العليا في الدولة والقضاء والحياة العامة".[198] وهذا جهل وإضلال للقارئ؛ إذ إنّ المرأة غير مقصيّة عن المشاركة في الحياة العامة، فالأصل أنّ كلّ خطاب شرعي موجّه إلى الرجل، موجّه أيضًا إلى المرأة، إلّا ما استثني، أو كما قال ابن حجر: "وَالنِّسَاء شَقَائِق الرِّجَال فِي الْأَحْكَام إِلَّا مَا خُصَّ".[199] ومن الاستثناءات المحدودة، الولاية العامة للدولة، أمّا القضاء، فإنّ من سماهم الشرفي بالمحافظين قد اختلفوا فيه-بعيدًا عن مناقشة أدلّة الفريقين وأرجحها-؛ فذهب الجمهور إلى المنع، وجوّزه للمرأة الإمام الطبري[200] والإمام ابن حزم.[201] وهو مذهب عدد ممن يعتبرهم الشرفي نفسه من المحافظين المعاصرين.

25-عندما يكون الشافعي حجّة على الحديث!

قال الشرفي إنّ حديث: "لا تجتمع أمتي على ضلالة"؛ لا يصحّ لأنّ الشافعي الذي أصّل لحجيّة الإجماع لم يستدل به؛ فلو كان يعرفه لاتّخذه حجّة لتقوية مذهبه في حجيّة الإجماع.[202] وهذا منطق أعرج؛ لأنّه مسلك غير علمي في تضعيف الأخبار؛ لأسباب:

أولا: الإمام الشافعي لم يكن من المحدّثين، ولم يحتج المحدّثون الأوائل بمعرفته بالحديث في التصحيح والتضعيف.

ثانيا: الإمام مالك، وهو شيخ الشافعي، رفض إلزام الناس بما جاء في موطّئه محتجًا بأنّ "الناس قد سبقت لهم أقاويل،

---

198 المصدر السابق

199 ابن حجر، فتح الباري، 1/254

200 ابن قدامة، المغني، 14/12. ونسب ابن قدامة هذا المذهب أيضًا إلى أبي حنيفة: "وقال أبو حنيفة: يجوز أن تكون قاضية في غير الحدود؛ لأنّه يجوز أن تكون شاهدة فيه". وفي تحرير مذهب أبي حنيفة في المسألة كلام بين أهل العلم.

201 ابن حزم، المحلّى، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، 1347هـ، 9/429-430

202 الشرفي، لبنات3، ص211؛ الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص163

وسمعوا أحاديث، ورووا روايات".[203] فإذا فاتت الحفّاظ متون، فكيف بمن لم يتطلبها، وكانت صنعته الفقه.

ثالثا: صرّح الشافعي **نفسه** بكلام واضح لا لبس فيه أنّه لم يُحط أحد في زمانه علمًا بالسنّة، دون أن يستثني نفسه: "لا **نَعلم رجلًا جمع السُّنن فلم يذهب منها عليه شيء**. فإذا جُمع عِلم عامة أهل العلم بها أَتى على السُّنن، وإذا فُرِّق عِلم كل واحد منهم: ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجودًا عند غيره."[204] فكيف يلزم الشرفي الشافعي بما أنكره؟!![205]

رابعا: إنّ الشافعي قد يبلغه الحديث، لكنّه يضعّفه وهو مع ذلك حديث صحيح؛ فقد يكون سبب تضعيفه له أنه قد بلغه بإسناد ضعيف، في حين أنّه قد بلغ غيره بإسناد صحيح، وقد يضعّفه بعلّة غير قادحة عند غيره، وقد يضعّفه لأنّ له شرطًا في الحديث الصحيح دون غيره، وغير ذلك من الدواعي التي لا تنفي عن الحديث صحّته.[206]

خامسا: حديث "لا تجتمع أمتي على ضلالة" وما جاء في بابه، لم يصّح منه شيء عند التحقيق؛ لأنّه لم يثبت من طريق

---

203 القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، الرابط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1983م، 2/72

204 الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مصر: مكتبة الحلبي، 1358هـ-1940م، ص42-43

205 علّق أحمد شاكر على قول الشافعي، بقوله: "هذا الذي قاله الشافعي في شأن السنن : نظر بعيد، وتحقيق دقيق، واطلاع واسع على ما جمع الشيوخ والعلماء من السنن في عصره، وفيما قبل عصره. ولم تكن دواوين السنة جمعت إذ ذاك، إلا قليلاً مما جمع الشيوخ مما رووا، ثم اشتغل العلماء الحفاظ في جمع السنن في كتب كبار وصغار، فصنف أحمد بن حنبل – تلميذ الشافعي – مسنده الكبير المعروف، وقال يصفه: إن هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبعمئة وخمسين ألفا، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحجة. ومع ذلك فقد فاته شيء كثير من صحيح الحديث، وفي الصحيحين أحاديث ليست في المسند. وجمع العلماء الحفاظ الكتب السنة، وفيها كثير مما ليس في المسند، ومجموعها مع المسند يحيط بأكثر السنة ولا يستوعبها كلها ولكنا إذا جمعنا ما فيها من الأحاديث مع الأحاديث التي في الكتب المشهورة، كمستدرك الحاكم، والسنن الكبرى للبيهقي، والمنتقى لابن الجارود، وسنن الدارمي، ومعاجم الطبراني الثلاثة، ومسندي أبي يعلى والبزاز - : إذا جمعنا الأحاديث التي في هذه الكتب استوعبنا السنن كلها إن شاء الله." (ص43-44)

206 انظر ابن تيمية، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، الرياض: وكالة الطباعة والترجمة، 1413هـ، ففيه بيان أسباب ترك العلماء الاحتجاج ببعض الحديث الذي يبلغهم.

غير مُعَلّ[207]، وإن قالت طائفة أنـه يتقـوّى بطرقـه. فالمسـألة تدرس بالنظر في الأسانيد، وليس بهذه التقعيدات الفاسدة.

26-أبو حنيفة المفترى عليه

نقل الشرفي عن ابن خلدون -وهو في الحقيقة ناقـل مـا نقله أبو رية عن ابن خلـدون- أنّ أبـا حنيفـة (تـوفي 150هــ) "بلغت روايتـــه إلى ســـبعة عشـــر حـــديثًا أو نحوهـــا إلى خمسين."![208] وذلك حتى يوهم القرّاء أنّ أهـل القـرن الثـاني الهجري لا يكاد يصحّ عندهم حديث نبوي متداول.

قلت:

أولًا: ابن خلدون غريب عن علم الحديث وتحقيق مسائله، ومعرفته بتاريخ أبي حنيفة مع الحديث ليس لها أصـل موثّـق. ولـذلك فإكبارنـا لابن خلـدون كمـؤرّخ لا يمكن أن يوقعنـا في الوهم أنّه محدّث!

ثانيا: ألم يقرأ الشرفي-أو حتى يسمع- أنّ المسـانيد الـتي رويت عن أبي حنيفــة تبلــغ خمســة عشــر مســندًا -بعضــها مطبــوع، مثــل مســند أبي نعيم الأصــبهاني، وفيــه مئــات الأحاديث-وقد جمعها أبو المؤيد محمد بن محمود الخــوارزمي في كتـاب أسـماه "جـامع المسـانيد"[209]، وشـرحه القونـوي الدمشــقي وابن قطلوبغــا والســيوطي وملا علي القــاري، واختصره الخلاطي والقونـوي وأبـو الضـياء والأوغـاني شـرف الدين[210]!؟ كما ذكر ابن عدي أنّ عدد روايات أبي حنيفة أكـثر من ثلاثمائة رواية.[211]

---

207 ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، بـيروت: دار الآفـاق الجديـدة، 1400هـ-1980م، 4/131

208 عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، 159

209 أبو نعيم الأصـبهاني، مسـند الإمـام أبي حنيفـة، تحقيـق: نظر محمد الفاريـابي، الرياض: مكتبة الكوثر، 1415هـ-1994م، ص11

210 محمد قاسم الحارثي، مكانة الإمام أبي حنيفة عند المحدّثين، كراتشي: جامعة العلوم الإسلامية، 14313هـ، ص508-511

211 ابن عـدي، الكامل في ضـعفاء الرجـال، تحقيـق: عـادل عبد الموجـود وعلي معوّض، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ-1997م، 8/246

ثالثا: ما نقل عن أبي حنيفة ليس إلّا بعض ما رواه لأنّه لم ينصرف إلى إسماع الحديث[212]؛ فإنّ الحديث لم يكن صنعته ولا المادة التي يغشى طلبة العلم مجلسه لأجلها؛ حتى قال عبد الله بن مبارك (توفي 181هـ) المحدّث الفقيه[213] والمعاصر لأبي حنيفة، رحمهما الله، في ما رواه عنه ابن أبي حاتم بسند صحيح[214]: "كان أبو حنيفة مسكينًا في الحديث".[215] وقال الإمام علي بن المديني: "قيل ليحيى القطان: كيف كان حديث أبي حنيفة؟ قال: لم يكن بصاحب حديث". وعلّق الذهبي على قول يحيى القطان بقوله:"لَمْ يَصْرِفِ الإِمَامُ هِمَّتَهُ لِضَبْطِ الأَلْفَاظِ وَالإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ هِمَّتُهُ الْقُرْآنُ وَالْفِقْهُ، وَكَذَلِكَ حَالُ كُلِّ مَنْ أَقْبَلَ عَلَى فَنٍّ، فَإِنَّهُ يُقَصِّرُ عَنْ غَيْرِهِ".[216]

27-البخاري المكذوب عليه

قال الشرفي في سياق حديثه عن كثرة وضع الأحاديث في القرون الأولى: "تذكر الأخبار مثلًا أنّ البخاري روى ستين ألف حديث لم تثبت عنده منها سوى صحّة أربعة آلاف!"[217]

قلت: هي ظلمات بعضها فوق بعض، وجهل مطبقٌ بيديه على عنقه يريد أن يخنق نفسه أسفًا على فساد الزمان. من أوجه فساد قول هذا الورّاق:

أولا: لا أدري من أين أتى الشرفي "بالستين ألف"! المأثور عن البخاري أنّه جمع ستمائة ألف حديث لا ستين

212 المعلمي، الأنوار الكاشفة، بيروت: عالم الكتب، 1983م، ص291

213 قال الإمام النَسائي: "لا نعلم في عصر ابن المبارك أجلّ من ابن المبارك، ولا أعلى منه." (ابن حجر، تهذيب التهذيب، بيروت: دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ-1984م، 5/387).

214 صحّح الألباني الرواية في السلسة الضعيفة، الرياض: مكتبة المعارف، 1412هـ-1992م، 1/663

215 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، حيدرآباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1372هـ-1953م، 4(1)/450

216 الذهبي، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، تحقيق: زاهد الكوثري وأبو الوفاء الأفغاني، حيدرآباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، 1408هـ، ط3، ص45

217 الشرفي، لبنات3، ص211

ألف حديث! قال البخاري: "أخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمائة ألف حديث".[218]

ثانيا: الفرق بين أن يجمع البخاري وأن يروي البخاري هائل جدًا؛ إذ إنّه لا يشترط في الحديث الذي يجمعه البخاري أن يرويه لغيره؛ فهو بعد الجمع ينتقي ثم يروي.

ثالثا: قال محمد بن حمدويه: سمعت البخاري يقول: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح".[219] علمًا أنّه يقصد بهذه الأعداد أسانيد الأحاديث لا متونها، كما هو معلوم بداهة؛ إذ قد يروى المتن الواحد من عشرات الطرق، كما أنّ هذا العدد يشمل الأحاديث المرفوعة والآثار عن الصحابة والتابعين. وظاهر أنّ الشرفي لا يميّز بين عدد المتون وعدد الأسانيد؛ ولذلك قال إنّ ما أثبته البخاري عنده أربعة آلاف حديث، وهذا غلط؛ لأنّه كان عليه أن يثبت عدد الأحاديث في الجامع بالمكرر؛ إذ إنّ البخاري كان أحيانًا كثيرة يكرر نفس المتن، كله أو بعضه، بإسناد جديد، وعدد الأحاديث في الجامع بالمكرر أكثر من سبعة آلاف حديث.[220] كما عليه أن يضيف أيضًا المعلّقات المرفوعة والآثار، وهي كثيرة في الجامع.

رابعا: اسم صحيح البخاري هو: "الجامع المسند الصحيح **المختصر**"[221]؛ فالكتاب مختصر لم يُقصد منه استيعاب الأحاديث المسندة الصحيحة. وقد ألّفه البخاري تأثرًا بقول شيخه ابن راهويه لتلاميذه: "لو جمعتم كتابًا **مختصرًا** لصحيح سنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم".[222]

خامسا: صرّح البخاري بغاية عمله لمعاصريه؛ فقد قال إبراهيم بن معقل: "سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا

---

218 الذهبي، سير أعلام البلاء، 12/402

219 المصدر السابق، 12/415

220 وهي من غير المكرر أقل من ثلاثة آلاف، وليست أربعة آلاف!

221 تعقّب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ابن حجر في إسقاطه كلمة "المختصر" من العنوان في كتابه "هدي الساري". ونَقَل عن الحفّاظ والمحدّثين (كابن الصلاح، والكلاباذي، وابن عطية الأندلسي، والقاضي عياض، وابن خير الإشبيلي، والنووي) وحتى المخطوطات القديمة، إثبات هذه الكلمة في العنوان. (أبو غدة، تحقيق اسم الصحيحين واسم جامع الترمذي، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامي؛ دمشق: دار القلم، 1414هـ-1993م، ص9-12؛ 66-75)

222 ابن حجر، هدي الساري، ص7

الكتـاب إلا مـا صحّ، **وتركت من الصـحاح؛ كي لا يطـول الكتاب**".[223] وقـال ابن حجـر: "روى الإسـماعيلي عنـه- يعـني البخـاري- قـال: "لم أخـرج في هـذا الكتـاب إلا صـحيحًا **ومـا تركت من الصحيح أكثر**".[224]

سادسـا: أثبت البخـاري بضـعة آلاف من الأحـاديث في صـحيحه، واشـترط على نفسـه أن تكـون في أعلى درجـات الصحّة، فهو إذن لم يكتف بالصحّة وإنّما طلب أعلاها.

سـابعا: ألّـف الإمـام الحـاكم كتابـه "المسـتدرك على الصحيحين" ليـبين أن البخـاري ومسـلمًا قـد فاتتهمـا أحـاديث كثيرة على **شرطيهما** لم يخرّجاهـا، وقـد جمـع عـددًا كبـيرًا منها.

ثامنـا: ممـا يؤكـد أنّ البخـاري لم يشـترط على نفسـه استيعاب الحديث الصحيح في كتابه الجامع، أنّه أخرج أحاديث صـحيحة في مؤلفاتـه الأخـرى، مثـل الأدب المفـرد، والتـاريخ الكبير، والأوسط، والصغير وغير ذلك.

تاسعا: من المعلوم أنّ البخاري كـان يـرى صـحّة أحـاديث رواها غيره، ولم يخرجها هو في كتبه. قـال ابن كثـير: "ثم إن البخاري ومسلمًا لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصـحته من الأحاديث، فإنهما قد صححا أحـاديث ليست في كتابيهمـا، كما ينقل الترمـذي وغـيره عن البخـاري تصـحيح أحـاديث ليست عنده، بل في السنن وغيرها".[225]

28-**حديث الآحاد والعقيدة .. واستثناء الظاهرية!**

قال الشرفي إنّ أحـاديث الآحـاد "بـاعتراف كـلّ القـدماء باستثناء الظاهرية، تفيد الظن ولا تفيد اليقين".[226]

قلت: هذا قول من لم يقرأ ولم يستقرئ؛ لسببين:

أولا: ذكر ابن حزم نفسه أنّه لم يتفرّد بهذا المذهب؛ فقد قـال: " قـال أبـو سـليمان والحسـين بن علي الكرابيسـي

---

223 ?الذهبي، سير أعلام البلاء، 12/402

224 ابن حجر، هدي الساري، ص7

225 أحمد شاكر، الباعث الحثيث شـرح اختصـار علـوم الحـديث للحافظ ابن كثـير، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.، ص23

226 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص32

والحارث بن أسد المحاسبي وغيرهم: إن خـبر الواحـد العـدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسـلم يـوجب العلم والعمل معًا. وبهذا نقول".[227]

ثانيا: القول إنّ حديث الآحاد إذا احتفّت به القـرائن، يفيـد اليقين، مذهب عامة "القدماء". قال ابن تيمية: "وخـبر الواحد المتلقى بـالقبول يـوجب العلم عنـد **جمهـور العلمـاء** من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعي وأحمد...".[228]

طعن الشرفي في الصحابة رضي الله عنهم

من واضحات الملاحظـات في كتابـات الشـرفي أنّـه كلّما ذُكِر الصـحابة، جمـع "حكيم الحـداثيين" جرامـيزه ووثب على متن السب والتحقير يطوي به الكلام طيًا؛ فهو سليط اللسان

227 ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، 1/119

228 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 18/41

إذا ذُكر تلاميذ محمد صلّى الله عليه وسلّم، وله فيهم أقوال قبيحة منكرة قائمة على الهوى والنقل عن المراجع الساقطة والروايات الواهية، حتى إنه لم يجد حرجًا، وهو "العِلمي" (!) "المنهجي" (!)، في أن يحيل إلى أحد كتب "القمّاش" اليساري، خليل عبد الكريم لبيان حال الصحابة، وهو كتاب "شدو الربابة في بيان حال الصحابة"، ولعله لم يمرّ على تاريخ الإسلام كلام أشد فسادًا مما أورده خليل عبد الكريم المنحرف والذي طالت إذايته عرض رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في كتابه "فترة التكوين" حتى اعتبر نبوّته مؤامرة من خديجة –رضي الله عنها-.[229]

ولما كان كتاب أبي رية "أضواء على السنة المحمدية" منافسًا (شرسًا) لما كتبه خليل عبد الكريم في الطعن في الصحابة والسنّة، لما حشاه فيه من الأباطيل وما دسّه فيه من رقيع السِباب، فقد تلقفه الشرفي بالأحضان، وأوسع له في صفحات كتبه المجال، واستشهد بفِراه مرّات ومرّات؛ حتّى غدا عند الشرفي وكأنّه جِنيّ الفانوس السحري، يستحضره كلّما أحدث ذكرًا للصحابة في كتبه.

وقديمًا قيل: "من خَفِيت علينا بدعته، لم تخف علينا أُلفته"[230]، وصحبة الشرفي لهذين الشانئين لخيار الأمة، مغنية للمرء عن البحث عمّا يضمره للصحابة وللسنّة، فكيف، إذن، وقد أبان الشرفي عن خبيئة قلبه، فلم يتحشرج بها صدره.

إنّ طعون الشرفي في الصحابة ملازمة لحديثه عن حفظ السنّة وحجيّتها، وهي ظاهرة في أوجه الحروف، ومتخفيّة أحيانًا وراء مباني السطور، وكلّها مخبرة عن طعن في تديّن الصحابة وأمانتهم في حفظ هذا الدين، مع الحطّ من مبلغ فهمهم للرسالة.

---

229 انظر في كشف أباطيله والرد عليها: إبراهيم عوض، لكن محمد فلا بواكي له، الرسول يهان في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 2001م، وهو متاح على النت.

230 مقولة تنسب إلى الإمام الأوزاعي.

وجّـه الشـرفي سـهام التـوبيخ والتقريـع لأهـل السـنّة لتوقـيرهم الصـحابة واتخـاذهم قـدوات ومراجـع، طاعنًـا في عدالـة الصـحابة، قـائلًا: "من الأكيـد أنّ مـا أضـفي عليهم من صفات الكمال والعصـمة لا صـلة لـه بـالواقع التـاريخي، وقـد رسّخته السلطة السياسية لأنّها في حاجة إلى مرجعيّتهم، كما رسّـخه علمـاء الـدين للحاجـة نفسـها. ولا فائـدة من ضـرب الأمثلـــة على **انغماســـهم في الصـــراعات العنيفـــة والدمويـــة، وعلى التنـــافس في تكـــديس الأمـــوال والالتـذاذ بمبـاهج الـدنيا من نسـاء وجـوار وعبيـد وقصور ولبـاس وأوان وغيرها**، فكتب التـاريخ محشـوّة بالأخبار الدالة على هذه الظواهر وأمثالها."[231]

وقال طاعنًا في الصحابة إنهم أثْرَوا وتفحشـوا في تنعمهم بسبب الغزوات، في حين كانت الأغلبية من العرب والمـوالي تعيش في ضيق وضـنك، ومثّـل لهـؤلاء "الفاسـدين" (!) بعبـد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه)، والزبير بن العوام (رضـي الله عنه)، وطلحة بن عبيد الله (رضي الله عنـه)، ولمـا شـعر بضـرورة الإحالـة إلى مليء، كتب في الهـامش:"إن شـهرة أخبارهم تغني عن تفصيل القول فيها. انظرها في المصـنفات الخاصة بتراجم الصحابة مثل الاستيعاب لابن عبد البر، وأسـد الغابـة لابن الأثـير، والإصـابة لابن حجـر..."[232] . قلت: هـذه المراجع التي أحال إليها تكذّب دعـواه وتنفي زعمـه الخـبيث، كيف ومصنّفوها من أعلام السنّة المعظّمين للصحابة.

وحـتى لا يظنّ فيـه أعـداء الإسـلام سـوءًا-حاشـاه!-، مـدّ الشرفي يد الطعن لتزيد في إيمان الصحب خمشًـا، وخدشًـا، وطعنًا، وبقرًا، ناسفًا ما تبقى فيهم من بقيّة خـير، فقـال: "ولا يتعلّـق الأمـر بتكـديس الـثروات فحسـب، بـل يتعـداه إلى **الانزيـاح عن القيم الإسـلامية فيمـا يخصّ المجـال**

231 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص99

232 المصدر السابق، ص 113

الأخلاقي كذلك."[233] لقد ضيّع الصحب كلّ خير، حتى ما ورثوه ممّا يُحمد من أخلاق الجاهلية!

وإذا سنحت الفرصة للتفصيل، فإنّ الشرفي لا يتردّد في إظهار سخيمة صدره نحو أفراد الصحابة؛ فقد قال عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، الذي ملأ بعلمه وفضله بلاد الإسلام في القرن الأول: "وموقفه حين ولّاه عليّ على الكوفة **أبعد من أن يكون مشرفًا**."[234]

أمّا أبو هريرة رضي الله عنه، راوية الإسلام، فقد ناله النصيب الأوفر من السب؛ فقد قال فيه الشرفي إنّ سلوكه قد اتّسم **بانتهازية** "لم تخف على معاصريه ولكن غيّبها الخطاب السنّي السائد لأنها كفيلة كذلك بزعزعة بنائه."[235] وهو تنقّص لصحابي جليل سخّره المولى عزّ وجل لحفظ دين هذه الأمّة، فقد كان، رضي الله عنه، يفرّغ نفسه لحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ثم يبلّغه الأمّة، وهو أيضًا تنقّصٌ للأمّة السنيّة باتهامها بالبلادة أو التآمر بتغييب حقيقة أهم رواة الحديث النبوي!

لقد قال خصوم الصحابة في الزمن الأوّل إنّ الصحابة قد بدّلوا الدين نكاية في علي رضي الله عنه وذريّته، وإرضاءً لأهوائهم، وإشباعًا لنهماتهم، والشرفي يقول إنّ الصحابة قد غيّروا الدين إرضاءً لأهوائهم، وترقيعًا لعجزهم. هي خيانة مقصودة ومرصودة على كل حال، حرّكتها دواعي فساد الأنفس وخوائها من الإيمان، ومآلها تبديل الدين ونسبته إلى ربّ العالمين!

ربّنا عز وجل يقول: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ}[آل عمران:110].

233 المصدر السابق، ص113-114
234 المصدر السابق، ص 126
235 الشرفي، لبنات2، ص66

والشـــرفي ينفي عن أمّـــة الصـــحابة نهيهـــا عن المنكـــر ويصمها بالإيغال فيه بتحريف الرسالة وتبديل الديانة، فهل بعد هذا المنكر منكر؟!

ربّنا عز وجل يقول: {وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَـرُواْ أُولَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُـونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِـرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيم}[الأنفال:74].

والشرفي يسلب الصحابة مزيّة الإيمان، ويرميهم بمنقصة النفاق.

ربّنا عز وجل يقول: {وَإِن يُرِيدُواْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْـبَكَ اللّـهُ هُوَ الَّذِيَ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِين}[الأنفال:62] .

والشرفي يقول: إنّ الذين أيدوا الرسول صلّى اللـه عليـه وسـلّم في حياتـه لتبقى الرسـالة حيّـة، سـاربة بين النـاس بالخير، هم الذين دمّروا الرسـالة وعطّلوهـا بعـد موتـه صـلّى الله عليه وسلّم!

ربّنا عـز وجـل يقـول: {لِلْفُقَـرَاء الْمُهَـاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُـوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُـولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُون وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الـدَّارَ وَالإِيمَـانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَـاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِـدُونَ فِي صُـدُورِهِمْ حَاجَـةً مِّمَّا أُوتُـوا وَيُـؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِــهِمْ وَلَــوْ كَـانَ بِهِمْ خَصَاصَــةٌ وَمَن يُــوقَ شُــحَّ نَفْسِــهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِـرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَـبَقُونَا بِالإِيمَـانِ وَلاَ تَجْعَـلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُـوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيم}[الحشر: 8-10] .

والشرفي قد مُلئ قلبه من الصحابة غيظًا وصديدًا.

ربّنا عز وجل يقول: {الَّذِينَ اسْتَجَابُواْ لِلّهِ وَالرَّسُـولِ مِن بَعْـدِ مَآ أَصَابَهُمُ الْقَـرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَـنُواْ مِنْهُمْ وَاتَّقَـواْ أَجْـرٌ عَظِيم الَّذِينَ قَـالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْـبُنَا اللّـهُ وَنِعْمَ الْوَكِيل فَـانقَلَبُواْ بِنِعْمَـةٍ مِّنَ اللّـهِ وَفَضْـلٍ لَّمْ يَمْسَسْـهُمْ سُـوءٌ وَاتَّبَعُواْ رِضْوَانَ اللّهِ وَاللّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيم}[آل عمران172-174] .

والشرفي يقول: إنّ الصحابة يغدون ويروحون في غضـب الله!

ربّنا عز وجل يقول: {وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُون} [الحُجُرات:7] .

والشرفي يقول: لقد حُبّب إلى الصحابة الضلال والفسوق والعصيان.

ربّنا عز وجل يقول: {لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُون}[الحشر:8] .

والشرفي يقول: إنّهم ما نصروا نبيّ الإسلام وإنّما خذلوا رسالته وشوهوها.

ربّنا عز وجل يقول: {إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا}[الفتح: 26] .

والشرفي يقول: بل أُشربت قلوب الصحابة معاني الفتنة.

إنّهم القوم الذين حازوا فضلًا لم ينله غيرهم. قال تعالى: {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيم}[التوبة:100]. قال ابن تيمية: "فرضي عن السابقين **من غير اشتراط إحسان**، ولم يرضَ عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان."[236]

إنّ السبّ الرخيص الذي فاه به الشرفي لخير البشر بعد النبيين، لمستوجب أن تنزل اللعنة بصاحبه إن لم يُعقبه بتوبة وأوبة؛ قال صلّى الله عليه وسلم: "لا تسبوا أصحابي! **لعن الله من سب أصحابي**!"[237]

236 ابن تيمية، الصارم المسلول، تحقيق: محمد الحلواني ومحمد شودري، الدمام: رمادي للنشر، 1417هـ-1997م، 3/1067

237 قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح غير علي بن سهل وهو ثقة (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 10/21)

وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تسبوا أصحابي! فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه".[238]

والإنسان قد يستغني بواقع الحال عن شهادة القرآن وتزكية النبي الأمين، فإنّ إخلاص الصحابة لهذا الدين وبذلهم له أعمارهم وأرواحهم حجّة ظاهرة لمن لا يذعن لغير شهادة الواقع المادي. قال الخطيب البغدادي: "على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطعَ على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيؤون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء".[239]

إنّ القدح في الصحابة لا يؤول إلّا إلى ردّ الدين وهدمه، وهو منبئ عن منزلة الدين كلّه في قلب مجترحه. ولله درّ أبي نعيم، فقد قال صدقًا: "**لا يبسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته والإسلام والمسلمين**".[240]

لم يكتف الشرفي بالنيل من عرض الأصحاب عليهم الرضوان، وإنّما مدّ لنفسه حبل الغي وزاد في إسرافه في البغي، بل قُل: أخرَجَ ما يريده مما وطّأ له بسبّ الصحابة، بقوله إنّ ظاهرة الدعوة إلى لزوم غرز السلف واتخاذهم قدوة، إنّما تعود إلى "حاجة الدين –أي دين- إلى التفاف أتباعه حول نمط واحد من السلوك ومن العقائد في آن. ولا

---

[238] رواه البخاري/ كتاب فضائل الصحابة/ قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: لو كنت متخذا خليلا، (ح/3673)؛ رواه مسلم/ كتاب فضائل الصحابة/ باب تحريم سبّ الصحابة رضي الله عنهم، (ح/6652).

[239] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص49

[240] أبو نعيم الأصبهاني، الإمامة والرد على الرافضة، تحقيق: علي الفقيهي، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1407هـ-1987م، ص376

يتسنى هذا التوحيد للآراء والممارسات إلا بإقصاء مجمل التأويلات التي من شأن الرسالة النبوية أن تكون مستعدة لقبولها، وبالاحتفاظ بتأويل واحد هو التأويل الذي دعمته السلطة السياسية حتى أصبح رسميًا وكانت الظروف التاريخية مواتية لانتشاره".[241] فهي إذن مجرّد ظاهرة بشرية تاريخية، وليست إيمانًا بخيريّة الصحابة، تلاميذ الرسول صلى الله عليهم وسلم، الذين زكّاهم القرآن وحمدت السنّة خصالهم!

وتصل فورة السكرة –عند الشرفي-من على الكرسي الذي صنعه له المخلوع في زمن تكميم أفواه أنصار الصحابة، إلى القول إنّ فهم الدين على فهم أبي بكر وعمر وبقيّة الصحابة الذين زكّاهم الوحي هو اتّباع للنصارى الكاثوليك حذو القذّة بالقذّة؛ إذ إنّ قادة الكاثوليك قد ألزموا قومهم بفهم آباء الكنيسة لرسالة المسيح والنصوص المقدّسة، كما يُلزم السُنّيون الأمّة بفهم دينها على فهم الصحابة!

ونحن نسأله: ما علاقة التزام أهل السنّة بفهم من زكّاهم الوحي وربّاهم النبيّ صلّى الله عليه وسلّم على عينيه، بإلزام رؤوس النصارى الكاثوليك طائفتهم بفهم دينها على فهم آباء الكنيسة الذين لم يزكّهم أيّ كتاب لهم، ولا هم رأوا المسيح، بل جلّهم عاش بعد المسيح بقرون قد تبلغ السبعة أو حتى أكثر،[242] وهم قوم تربّوا على فلسفة اليونان[243] لا على تعاليم الوحي الإلهي؟!

---

241 الشرفي، لبنات1، ص 41

242 *The Catholic Encyclopedia*, New York: Robert Appleton, 1909, 6/1

243 أثر الفلسفة اليونانيّة في الأدبيـات الآبائيـات جليّ منذ العصر الأول للآبـاء؛ فهو واضح في كتابات جستين (الشهيد)، وأريجن، وكلمنت السكندري، وترتليان ...
Frederick Copleston, *History of Philosophy*, Volume 2: Medieval Philosophy, London: Continuum, 2003, pp.13-39

الشرفي، شأنه شأن عامة عالمانيي تونس الطـاعنين في السنّة، مَـزجي البضـاعة في الحـديث، غـريب عن هـذا الفن، غير أنّه سليط الـدعوى وكثـير التنفخّ بمـا لم يـؤت من العلم. ورغم أنّ بحثه الذي سأعلّق عليه في هذا المقام يقع في أقل من سبع صفحات إلّا أنّه أتى فيه بالمنـاكير، والبوائـق، وصَـفَّ فيه من الأباطيـل مـا كـان يسـتغرق المستشـرقين أثقـالًا من الأوراق، وسيلًا من تقـارير المـؤتمرات. ولكن قبـل أن نـدلف إلى ساحة المحاكمة، يحقّ للعاقـل أن يسـأل، وقـد علم فقـر الشرفي المدقع في علوم الحديث، عن المصـدر الـذي يمـدّه بدعاويه الطاعنة في تَرِكَة رسول الله صلّى الله عليـه وسـلّم للأمة.

ومن يجعل الغربان له دليلًا..

رفع "نبيّ الحداثـة" في تـونس نفسـه إلى مقـام التجديـد في الدين كلّه؛ في العقيدة، وأصول الفقه، والفقه، والتفسير، والسيرة، والسِيَر، والحديث، غير أنّـه من المعلـوم أنّـه خـريج كليّة الآداب!

من أين إذن لهذا "المنبَّأ"، هـذه العلـوم الواسـعة الـتي لا يبرع فيها إلّا الآحـاد من أفـذاذ العلمـاء في كـل عصـر، ولعـلّ بعض العصور تخلوا من المحقّقين فيها جميعًا!

ربما هو سؤال لا يجوز طرحه حول مُنبَّأ وأتباع أسـلم لهم المقبور والمخلوع اللجام في الجامعات التونسيّة ليعبثوا فيهـا ويتقاسموها غنيمة باردة بلا مكس ولا إرجاء، ولينعم فيها كـلّ "خفيف" و"رقطـاء" بالألقـاب والأوسـمة. لقـد نصّـب القـوم أستاذهم، أو قل نبيّهم، على رأس مملكة الفهم، وتوّجوه بتاج الوقار. فلا يُسأل عن شيء وهم يُسألون!

ربّما يدفعني ولعي بتحسس الأخبـار وحـلّ الأحـاجي وفـك الألغاز أن أسـأل عن هـذا العلم الموسـوعي، بـل لأتـنزّل في الطلب، وأسأل فقط عن مصدر علمه الفائض بعلـوم السـنّة، فإنّها علوم ضنينة على طالبيها بالفضل.

الجـواب الـذي سـيأتيك، ظـاهرٌ، واضـحٌ، تنطـق بـه كتب الشرفي ومقالاته بلا تردد ولا توجّل: إنّه "الغراب"!

لقـد تتبعت مواقـف الشـرفي من السـنّة؛ فوجـدتها كلّهـا- تقريبًا-منهوبة من كتابَي محمود أبي رية "أضـواء على السـنة المحمدية" و"شيخ المضـيرة". انتهبهـا منهمـا انتهابًـا، بعجرهـا وبجرها. ولم أر له مع ذلك حـديثًا يُستشـفّ منـه الاطلاع على المصـادر الحديثيـة الأصـلية، أو قـراءة الكتابـات المعاصـرة الجادة عن السنة، باستثناء كتاب واحد لصبحي الصـالح، وهـو كتاب "علـوم الحـديث ومصـطلحه"، أصـرّ أن يحقّـره لأنـه لم يسـلك سـبيل تجـديع الـتراث، دون أن يفصّـل مواضـع اعتراضه،[244] بما يوحي أنّه نظر فيه نظرة عابرة، علمًا أنّه قـد ساقه في مراجع أطروحته التي ناقشـها منـذ أكـثر من ثلاثين سنة!

ورغم أنّ الشرفي ضنين بالمدح على غـير نفسـه، إلّا أنّـه كال لأبي ريّة الثنـاء العظيم، وأحـال إلى كتابيـه "أضـواء على السـنة المحمديـة" و"شـيخ المضـيرة" مـرات كثـيرة، بمـا لم يفعله مع كتاب آخر -باستثناء كتاب برجر، الذي مللناه؛ لكـثرة سَـوقه من غـير ضـرورة ولا حاجـة-، ومن ذلـك قولـه: "هـذا التطبيق قام به جزئيا الشيخ محمود أبو رية في كتابه "أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث". وقد كان المؤلف واعيًـا بـأن مواضـيع كتابـه هـذا الضـخم (ص 422 في طبعتـه الثالثة) مواضيع "**خطيرة لم يسبق أن حملها كتـاب من قبل**". والرجـل **مؤهـل فعلا**، بحكم **ثقافتـه الواسـعة**، لجمع المادة الغزيرة التي احتوى عليها مُؤلَّفه وإعمـال الـرأي

244 انظر الشرفي، الإسلام والحداثة، ص106-107

فيهـــا **بـــالتمحيص والمقابلة**، ولكنـــه لم يكن **العـــالم المحقق فحسب** بـل أراد لبحثـه أن يقـوم على "**المنهج العلمي الحـديث**""[245] ولعلّـك تلاحـظ أن الشـرفي تنتابـه خشية، ويغشاه خشـوع ورِقّـة، إذا كتب اسـمه "مُنبِّئـه"؛ فهـو عنده المرجع، والحُجَّة المحقّق!

وبعد أن أفـاض الشـرفي في التعريـف بمبـاحث كتـاب أبي ريّـة، قـال: "إنّ الانطبـاع الغـالب الـذي يخـرج بـه قـارئ كتـاب "أضواء على السنة المحمدية" أنه **لا سبيل البتة إلى الثقة في صـحة الأحـاديث النبويـة الـتي وصـلتنا** نظـرًا إلى الظروف الحافة بروايتهـا ثم بتـدوينها، رغم الجهـود الـتي بـذلها أهل الحـديث في الجـرح والتعـديل في الأسـانيد، وأنـه لا يصـح بالتالي اعتمادها في المجال التعبدي الصرف".[246]

وقـــال في الطعن في عدالـــة الصـــحابة: "تثـــير عدالـــة الصحابة **بلا استثناء** قضية شائكة تجـرأ الشـيخ محمـود أبـو رية بالخصـوص على إثارتهـا **وبيان تهافتها**، انظـر: أضـواء على السنة المحمدية"![247]

ولمـا حـاور مـراد هوفمـان، ضِـمن سلسـلة دار الفكـر "حوارات القرن الجديد"، كتب فقرة واحـدة يتيمـة في حجيّـة السـنّة، أخبرنـا فيهـا أن الحـديث قـد كُتب "في زمن متـأخّر **يستحيل** فيه الجزم في شأن طرق الرواية وعدالة الـرواة". وأحال مباشرة في الهامش إلى قرّة عينـه وتـوأم روحـه، أبي ريّة؛ إذ هو –عنده- حجّة الله على الخلق![248]

أبو ريّة (1889-1970م) كاتب مصري، لم يكمـل تعليمـه الأزهري، وأخفق في الحصول على الثانوية الأزهرية (!)، وهو رجل لم يدرس علم الحديث، وإنّمـا هـو جمّـاع رقـع، لعب بـه هواه، وربّما هوى غيره، فجمـع شـبهات الشـيعة حـول السـنة

---

245 المصدر السابق، ص100

246 المصدر السابق ، ص103-104

247 الشرفي، لبنات1، ص181

248 مراد هوفمان وعبد المجيد الشرفي، مستقبل الإسلام في الغرب والشـرق، ص 62

النبويّـة في كتـاب سـمّاه "أضـواء على السـنّة المحمديـة"، وخلطها بقليل من دعاوى المستشـرقين، ثم رصّـها رصًـا في كتابه الذي احتفى به شيعة العـالمين العـربي والفارسـي كـل احتفاء.

لم تعتد الساحة العربية في منتصف القرن الماضي توقّحًا في الطعن في السـنّة بالصـورة الـواردة في كتـاب أبي ريـة، مما أثار ضجّة كبيرة، واضطر عددًا من أهـل العلم للـرد على دعاويه، فألّفوا كتبًا، شاع أمرها، وذاع خبرهـا، وطبعت مـرات كثيرة، منها كتـاب "السـنّة ومكانتهـا في التشـريع الإسـلامي" لمصطفى السباعي، وهو أشهرها، وكتـاب المحـدّث المحقّـق عبد الرحمن المعلّمي "الأنوار الكاشفة لمـا في كتـاب أضـواء على السنة من الزلـل والتضـليل والمجازفة"، وكتـاب محمـد عبد الرزاق حمزة "ظلمات أبي ريـة"، كمـا ردّ كثـير من أهـل العلم على الكتاب الآخر لأبي ريّة الذي ذكره الشرفي مـرارًا: "شـيخ المضـيرة" في الطعن في راويـة الإسـلام أبي هريـرة رضي الله عنه، ومنهم د. محمد عجاج الخطيب، ومحمد أحمد الراشد، وعبد الستار الشيخ... لكنّ الشـرفي لا يـزال متشـبثًا بأهداب صاحبه على مدى أكثر من ثلاثة عقود، لا يـتزحزح عن الإحالـة إلى نفس المرجـع دون أن يبـدو من كلامـه أنّـه قـرأ الردود التي أتت على ادعاءات صاحبه من الأساس!

ومن دلائل غربة الشرفي عن علم الحـديث انبهـاره بعـدد مراجـع كتـاب "مُنبِّئـه" (عـددها 230 عنـوان)، رغم أنّهـا في حقيقة الحـال تضـم كتبًـا كثـيرة لا صـلة لهـا بعلم الحـديث[249]، والأعم الأغلب منهـا كتب في الأدب العـربي(!)، ولا صـلة لهـا البتة بموضوع كتابه، وليس في مراجعه مـا يـدل على التبحـر في الحديث، كما أنّ فيها عددًا من كتب الشيعة، ككتاب "أبـو هريرة" لعبد الحسين شرف الـدين الـذي انتهبـه أبـو ريـة في كتابــه "شــيخ المضــيرة". والكتب الحديثيــة فيــه أقــل من خمسـين، وجلّهـا عامـة. إنّ مراجعـه أشـبه بمراجـع طلبـة

249 دار المعارف، الطبعة السادسة

الجامعــات الكســالى عنــدنا في رســائلهم الجامعيــة حيث يحشون ثبت المراجع حشوًا لإيهـام المناقشـين بـأنهم نظـروا وبحثوا، رغم أن عناوينها منبئة بكسـلهم وعجـزهم. ولعـل من قرائن تكثّر أبي رية بالمراجع دون أن تكون أصـلًا للكتـاب مـا ظهــر لي من أخطــاء في أســماء الكتب، ككتــاب "مقاتــل الطالبين" للأصبهاني، كذا قال! والصواب "مقاتـل الطـالبيين" (من آل الـبيت) للأصـفهاني، و"تفســير القاضــي العــربي"، والصواب ابن العربي[250]، وكتاب "تاريخ أبي الفـدا لابن كثـير"، في حين أن أبا الفدا (توفي 732هـ) هو غير ابن كثـير (تـوفي 774هـ) المكنى بأبي الفداء، ولكـل منهمـا كتـاب في التـاريخ غير الآخر؛ فللأول كتاب "المختصر في أخبار البشر" ويسـمى اختصارًا "تاريخ أبي الفدا"، وللثاني كتـاب "البدايـة والنهايـة"، فالخلط هنا ليس عن زلة قلم وإنما خلط عن جهل وتــدليس، بل العنوان مضحك؛ إذ كيـف يَكتب تـاريخَ أبي الفـدا غـيرُ أبي الفدا؟! ومن قبائحه في ثبت المراجـع المنفـوخ فيـه أنـه أورد اسـم كتـاب "اختصـار علـوم الحـديث" لابن كثـير، وبعـد ثلاث صـفحات في نفس الثبت أورد اسـم "كتـاب البـاعث الحـثيث لابن كثير"، وهما كتـاب واحـد لابن كثـير، والثـاني هـو الاسـم الذي نشره به الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة (1353هـ)، ثم أحمد شاكر مع شرحه، ومن العجب هنا أن أبـا ريـة لم يـرتّب مراجعه ألفبائيًا وإنما موضوعيًا، ومع ذلـك ذكـر نفس الكتـاب باسمين مختلفين على مسافة واسـعة! والعجب من تنفّخ أبي ريّة أنه قـال بعـد أن سـرد مراجعـه، إن هنـاك مراجـع أخـرى كثيرة لم يشأ ذكرها خشـية الإطالـة، رغم أنّ عامـة المراجـع التي ذكرها لا علاقة لها بمادة الكتاب أصـلًا، وأعجب من ذلـك أن ينبهر الشرفي بهذا التنفّخ!

والرجــل معطــوب الأمانــة بلا مــراء؛ فهــو ينســب أحــد الاعتراضات إلى ابن قتيبة –خطيب أهل السنة- على أنه إنكار من ابن قتيبة على أبي هريـرة، والصـواب الظـاهر في كتـاب

[250] لا يمكن أن يكــون الأمر مجــرد طريقة خاصة للإحالة إلى ابن العــربي؛ لأنّ ثَبْتَ المراجع نفسه قد أحال كتاب "العواصم" إلى "ابن العربي".

ابن قتيبة "تأويل مختلف الحديث"، أنّ ابن قتيبة قد أورد الاعتراض للرد عليه لا لإقراره![251] فالرجل إذن-صاحب المراجع الوافرة المذهلة- ينقل عمّا لم يقرأه!!

وأبو ريّة جاهل بأبسط الاصطلاحات الحديثيّة، فهو يحدّثنا عن "رواية الذهبي" و"رواية ابن كثير"، رغم أنّه لا الذهبي ولا ابن كثير يرويان الأحاديث؛ لأنّ الرواية لا تكون إلا بالإسناد من الناقل إلى صاحب المتن، وإنما الذهبي وابن كثير يذكران الروايات التي رواها أصحاب الكتب المسندة كالكتب الستة والسير المسندة وغيرها،[252] فكيف يقع في هذا الخطل من تمرّس بفنّ الحديث؟!

ورغم أنّ أبا ريّة قد طعن في الأحاديث الصحيحة، بل والمتواترة باعترافه، إلّا أنّه لم يجد حرجًا في الاستدلال برواية في "مراسيل ابن أبي مليكة"،[253] رغم أنّه معلوم أنّ الحديث المرسل عند **المحدّثين** من الأحاديث الضعيفة[254] لأنّه من رواية التابعي عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم مباشرة دون واسطة؛ فالسند منقطعٌ! وليته إذ فعل ذاك سكت، وإنّما أضاف في الهامش عندما عاد إلى الإحالة إلى نفس الأثر والمصدر، أنّ ابن أبي مليكة ثقة، ومصدره في هذا التوثيق: كتاب التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري![255] وهذان نكارتان يتلبّس بهما من يعرف أبجديات علم الحديث ويتصدّى للأئمة بالنقد؛ لأنّ كون الراوي ثقة لا يدفع عن الرواية المرسلة ضعفها؛ إذ إنّ آفة هذه الرواية الانقطاع في السند لا ضعف الراوي، ثم إنّه لم يُعهد عن أحد من أهل العلم أن يحيل إلى كتاب معاصر في موضوع عام هو تاريخ التشريع الإسلامي، لتوثيق رجل خبره مبثوث في

---

251 أبو رية، أضواء على السنة، ص 177

252 انظر مثلًا قوله: "كما رواه ابن سعد والبخاري وابن كثير"!

253 أبو رية، أضواء على السنة، ص19

254 قال الإمام مسلم، في مقدّمة صحيحه: "المرسَل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحُجّة". (النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1347هـ-1929م، 1/132)

255 أبو رية، أضواء على السنة، ص26

"كتب الرجال" المرجعيّة، وهو عالم مشهور من التابعين، قد أفاض العلماء في بيان حاله!

وأبو ريّة صاحب وَلَهٍ بادّعاء الإحاطة بالعلوم، حتى ما فارق منها العلوم الشرعيّة؛ فهو مثلًا يطعن في ما أخبر به عبد الله بن عمرو بن العاص من البشارة بالرسول صلى الله عليه وسلم في التوراة، والرواية عنه في صحيح البخاري، فزعم أنّ ما قاله عبد الله رضي الله عنه لا أصل له في التوراة، وإنّما هو من احتيال كعب الأحبار على هذا الصحابي، رغم أنّ أبا ريّة لا يعرف من كتب أهل الكتاب شيئًا، وإنّما هو هوى السبّ! علمًا أنّ ما ذكره هذا الصحابي موجود في سفر إشعياء 42: 1- 17.

لقد تكرّر ذكر كتاب أبي ريّة في عامة كتب الشرفي على مدى أربعة قرون، مقرونًا دائمًا بالإعجاب والثناء، بل والانبهار، حتى وهبه لقب "شيخ"[256] على غير عادة الشرفي في وصف من يكابدون العلم الشرعي، رغم أنّ أبا ريّة ليس شيخًا، فليس يُعرف بدراسة نظامية ولا بثني الركب عند المشايخ، وإنما هي نهبات من كتب الشيعة، وهي شُبه مكررة، لا يعرف فيها لأبي رية سبق ولا "فضل".

ومن طرائف أبي ريّة أيضًا أنّه يطعن في جميع علماء الحديث، وهم الذين بلغوا في العلم –أو بِلُغة العصر: التخصص- ما بلغوا، لكنّه يقول في المقابل عن الشيخ رشيد رضا: "والسيد رشيد إذا أشار إلى خبر في مثل ذلك أو استشهد بحديث **فَثِق بأنه صحيح لا ريب فيه** لأنه كان من صيارفة الحديث."[257] وقد **نقل الشرفي تزكية أبي ريّة لرشيد رضا** أنه "شيخ محدّثي أهل السنة في عصرنا، بحيث يعلم من أمر الأحاديث التي حملتها الكتب المشهورة لدى الجمهور ويدرك ما اعتراها من فعل الرواة وغير ذلك ...

256 إنظر الشرفي، لبنات1، ص181

257 أبو رية، أضواء على السنة، ص22

مـا لم يعلم مثلـه سـواه"، **مقـرًا لها**![258]، وزاد في كتابـه "تحديث الفكر الإسلامي": "وهو محدّث يعرف ميدان الحديث بدقّـة".[259] علمًـا أنّ رشـيد رضـا ليس محـدّثًا ابتـداءً، وليس الحديث من صنعته، فلا هو درسه دراسـة متخصّصـة كمـا هـو شأن علماء الحـديث المعاصـرين لـه، ولا هـو كتب فيـه كتابًـا واحـدًا (مشـهورًا على الأقـل)، رغم أنّ لـه كتبًـا في الفقـه والعقيدة والتفسـير والـدفاع عن الإسـلام؛ فكيـف إذن أصـبح إمـام الأئمـة والصـيرفي الـذي لا يخفى عليـه أمـر النقـود المزيّفة؟! الجواب هو أنّ ردّه بعض الأحاديث الصحيحة وافـق هوى من أبي ريّة!

بل خـذ هـذه من رشـيد رضـا: "**أكثر** الأحـاديث الآحاديـة المتفـق على صـحتها لـذاتها كـأكثر الأحـاديث المسـندة في صحيحي البخاري ومسلم- **جديرة بأن يجزم بها جزمـاً لا تـردد فيـه ولا اضـطراب**، وتعـد أخبارهـا مفيـدة لليقين بالمعنى اللغوي الذي تقدم، ولا شـك في أن أهـل العلم بهـذا الشأن قلّما يشكّون في صـحة حـديث، فكيـف يمكن لمسـلم يجزم بأن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر بكذا ولا يـؤمن بصدقه فيه؟ أليس هذا من قبيـل الجمـع بين الكفـر والإيمـان وليُعلم إنني أعني بالمتفق عليه هنا ما لم ينتقد أحد من أئمـة العلم متنـه ولا سـنده فيخـرج من ذلـك مـا انتقـده مثـل الدارقطني وما انتقده أئمة الفقهاء وغيرهم، ومن غـير الأكـثر ما تظهر فيه علة في متنه خفيت على المتقدمين أو لم تنقـل عنهم وذلك **نادر**، وقد عدّ بعضهم هذه الأحاديث المتفـق على صـحّتها مفيـدة للعلم اليقيـني الاصـطلاحي إذا تعـددت طرقها".[260] فهو يصرّح أنّ الأحاديث الـتي اتفـق العلمـاء على تصحيحها، لا يعترض هو إلّا على النادر منها. ولا أظنّ أنّ كلمة

---

258 الشرفي، الإسلام والحداثة، ص95

259 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص32

260 فتـاوى الإمـام محمد رشـيد رضـا، تحقيـق: صـلاح الـدين المنجد ويوسف ق. خوري، بيروت: دار العمرية، 1426هـ- 2005م، 4/1331

"نادر" مبهمة تحتاج إلى تفسير. فهل حكم رشـيد رضـا هنـا – عند الشرفي وشيخه- حجّة أم لا؟!

إنّ أبا ريّة شيعي بلا ريب ولا مراء، لا يماري في ذلـك من قارن شبهاته بما جاء في كتب الشيعة، بل إنّه كثيرًا مـا يحيـل مباشـرة، ودون حيـاء، إلى مراجـع شـيعيّة في نقـل روايـات تطعن في الصـحابة، أو في تقريـر معـنى متصـل بـذلك، دون تشغيب عليـه أو إنكـار، على خلاف صـنيعه مـع أقـوال علمـاء السنة، وهذه حقيقة تثبت أنّ الرجل **ليس شكاكًا في نقل الأقدمين للروايـات؛ إذن لأجـرى خـاطر الشـك على الجميع**، خاصة أن الشيعة ليست لهم عناية جـادة بالأسـانيد. بل حتى تكراره المستمر السلام على رسول الله صـلى اللـه عليه وسلم بذكر الآل،[261] -على جوازه- ليس عفـوًا من الأمـر. وإذا لم يكن هذا الرجل شـيعيًا، فلِمَ لم يـترض على الصـحابة البتة، إلّا عليًا فخصّه بالسلام، لا مجرّد الترضي! [262] وهو الـذي حـطّ من قـدر الصـحابة ورمـاهم بكـل نقيصـة وعـدّهم من الغششة لدين الله، إلّا أنّه قـال مـع ذلـك: "إنّ حب آل الـبيت والتشـيع لهم لفـرض على كـل مسـلم مـؤمن برسـالة محمّد.".[263]

إنّ أبا ريّة رغم حرصه على إخفاء تشيّعه لم يستطع طمس معالم ذلك، ومن ذلك أنّه لما نقل فتوى رشيد رضـا في حـديث الأبدال، وتوهينه له ونسـبة وضـعه إلى المتصـوّفة والشـيعة، لم يملك أن يذر الكلام يمرّ دون اسـتدراك؛ فكتب في الهـامش إنّ علماء الشيعة ينفون "نفيًا باتًا أن يكونوا قد اشـتركوا في وضـع أحاديث الأبدال لأنه ليس عندهم أبدال حتى يضعوا لهم أحـاديث ولا يعترفون بهم."[264]

---

261 في كتابه: "شيخ المضيرة".
262 في كتابه: "شيخ المضيرة".
263 أبو رية، شيخ المضيرة، ص336
264 ?أبو رية، أضواء على السنة، ص104

إنّ ما كتبه أبو ريّة يحمل جميع خصـائص الكتب الشـيعية، وهي كما ثبت لي باستقراء كتب القوم في سجالهم مـع أهـل السنّة:

- ✓ التركـيز على الطعن في الصـحيحين دون بـاقي الكتب.
- ✓ التركيز على البخاري أكثر من مسلم.
- ✓ الطعن في الصحابة، خاصة من يعتبرهم الشـيعة رؤوس المخالفين لعلي رضي الله عنه، وبالذات معاويــة وعائشة رضي الله عنهما.
- ✓ الثناء على علي والحسين خاصة.
- ✓ الثنـاء الضـمني على الصـحابة الـذين لم يتهمهم الشـيعة بـالكفر (عـددهم لا يكـاد يتجـاوز أصـابع اليـد الواحدة، وأهمهم سلمان الفارسي رضي الله عنه).
- ✓ تبرئة الشيعة مما ينسب إليهم من دعاوى.
- ✓ الإيهام أنّ الأقوال الشاذة عنـد بعض السـنّة هي قول الجمهور.
- ✓ الإكثار من المراجـع عنـد تخـريج الأحـاديث، رغم أن هذه الكثرة لا تدل على صحة الحديث، بل قـد يكـون من خرّج الحديث قد ضعفه.
- ✓ عدم التنبيه على الزيادات الضعيفة، بما يوهم أنّ الراويــة الصـحيحة في الصـحيحين مثلًا تضـم الزيــادة المنكرة في الكتب الأخرى.
- ✓ **الإســـراف** في إظهـــار الاطلاع على الكتب ومعرفـة المصـطلحات، وفي نفس الآن ارتكـاب أخطـاء فاحشة **لا يقع فيها مبتدئ في علم الحديث**.
- ✓ نسبة الاعتراضات إلى علماء أهـل السـنة، **رغم** أنّ هؤلاء العلماء قد أوردوها للرد عليها.
- ✓ نقل شبهات الشيعة نفسـها، بـالترتيب والتوثيـق نفسه...

ولعل الأمر ما احتمل التقيّة في صورتها القصوى، ولـذلك أثبت أبو ريّة مقدمة الشيعي صـدر الـدين شـرف الـدين، في صدر كتابه "شيخ المضيرة". والمقـدّم هـو ابن عبـد الحسـين شرف الدين صاحب أحد أشـهر الكتب الشـيعية الطاعنـة في أبي هريرة. ولا تستغرب أن تجد إضـافة إلى ذلـك وصـف أبي ريّة لهذا الكاتب الشيعي بـأنّه "العالم الكبير الأستاذ"،[265] فـإنّ التشيّع قد صادف منه "قلبًا خاليًا؛ فتمكّن"!

وبعد هذا التطواف، قد يأخذك العجب كـل مأخـذ، ويطـير بك كل مطار، وتتساءل في ذهـول واجم: هـل تَعَلْمَنَ التشـيّع أم تشيّعت العالمانيّة؟!

السنّة .. خديعة!

جُـرأة الشـرفي على الطعن في السـنّة لا تخطئهـا العين الغافلة، فالرجل، مثلًا، يرفض الأحاديث التي تروي المعجزات المادية للرسول صـلى اللـه عليـه وسـلم، رغم كثرتهـا وقـوّة أسـانيدها المتعاضـدة[266]، متهمًـا المسـلمين-في ردهم على مخالفيهم من أهـل الكتـاب- بـأنّهم من جهـة نفـوا التلازم بين النبـوة والمعجـزة، ومن جهـة أخـرى اخـترعوا روايـات المعجزات.[267] وهكـذا، كلّمـا رأى الشـرفي في السـنّة أمـرًا لا يوافق مزاجه الحداثي وعقيدته العالمانيّة؛ أعمـل فيـه معـول الهدم، ونسبه إلى الزور والميْن!

أمّا ما تعلّق بموقـف الشـرفي من حجيّـة السـنة النبويـة، وقبل ذلك حفظها، ففيه من الكذب والباطل والإجحاف الكثير مما ينخلع له قلب المنصـف ويضـيق لـه صـدر الأريحي. فهـو القائل إنّ في القول بحجيّة السنّة "تضخيم [لـــ]ــدور النـبي على حساب رسالته".[268] فهـل رسـالة هـذا النـبي هي قـراءة محفوظاته من الوحي، ثم الانزواء في ركن خليّ؟! كيف يزيغ

265 ?أبو رية، شيخ المضيرة، ص7

266 هي في مجملها متواترة تواترًا معنويًا، وبعضها متواتر لفظيًا، مثل معجزة حنين الجدع وانشقاق القمر.

267 انظر عبد المجيد الشرفي، الفكر الإسـلامي في الـرد على النصـارى إلى نهاية القرن الرابع/العاشر، ص475

268 عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 161

العقـل عن حقيقـة أنّ حركـة النـبي بين النـاس هي ممارسـة واقعيـة وحركـة حيّـة بـالوحي وتفعيـلٌ للرسـالة؟! مـا قيمـة الرسالة إن لم تكن أقوال النبي وأفعاله تمثّلًا للوحي؟!

لننصرف إلى النظر في تفاصيل دعاويـه، لمعرفـة حقيقـة مذهبه، ودليله، ولنكتشف مبلغ الظلم في تقريراته وتهاويله.

-الأضلولة الأولى-

هَدم السنّة

قال الشرفي: "إنّ شأن هذا الحديث لعجيب حقًا! فلقـد احتفظ هو ذاته بما يفيد نهي الرسول عن تدوينه، وأَمْـرَه بـألا يكتب عنــه ســوى القــرآن، أي بمــا ينســف مشــروعيته من

الأساس. أراد النبي أن يكون القرآن وحده النبراس الذي يهدي المسلمين في حياته وبعد مماته."[269]

قلت: هذا هو التدليس بعينه وذيله، لم يذر الشرفي منه شيئًا إلّا أتاه، فالشرفي هنا يعتمد على الحديث لنفي الحديث؛ لكنّه ينتقي من نصوصه ما يوافق هواه دون أن يبسط الاستدلال، ويفصّل الكلام، ويدفع الاعتراض.

لقد أشار الشرفي إلى نهي الرسول صلّى الله عليه وسلّم عن كتابة حديثه، ووقف هناك ليطلق دعواه الباطلة، دون تفصيل! بل هو لم ينقل أصلًا الحديث المحتجّ به، وهو حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه"!![270] وهي دعوى قديمة، أبطلها أهل العلم ببيان يشفي صدور الباحثين بحق عن الحق. وسنردّ نحن على دعوى الشرفي من ثلاثة أوجه:

حديث النهي مختلَف في رفعه:

جاء النهي عن كتابة الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في رواية أبي سعيد الخدري. وليس يصحّ في النهي غير هذا الحديث؛ فقد رُوي النهي-مرفوعًا- عن أبي هريرة، وفي الإسناد عنه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم،[271] وهو ضعيف[272]، كما رُوي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، وفيه انقطاع.[273]

حديث أبي سعيد الذي أخرجه مُسلِم، مختلَف في رفعه إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم بين أئمة الحديث، فإنّ هناك من أهل الصنعة من ذهب إلى خلاف مذهب مسلم، فحكم أنّ هذا الحديث لا يصحّ عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وإنّما هو من كلام أبي سعيد الخدري موقوفًا عليه.

---

269 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص176-177

270 رواه مسلم/ كتاب الزهد والرقائق/باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (ح/7702)

271 الخطيب، تقييد العلم، تحقيق: يوسف العش، بيروت: دار إحياء السنة النبوية، 1974م، ط2، ص33-35

272 ابن حجر، تقريب التهذيب، ص578

273 المصدر السابق، ص35

ومن هؤلاء أمير المؤمنين في الحـديث، محمـد بن إسـماعيل البخاري. قال ابن حجـر: "ومنهم من أعلّ حـديث أبي سـعيد، وقــال: الصــواب وقفــه على أبي ســعيد. قالــه البخــاري وغيره".[274] فلو ثبت أنّ هـذا الحـديث ليس من كلام الرسـول صلّى الله عليه وسلّم وإنّما هو من قول أبي سـعيد الخـدري، فإنّه لا يبقى عنـدنا إذن غـير طلب الرسـول صـلّى اللـه عليـه وسـلّم كتابـة حديثـه، وإقـراره ذلـك، ويرتفـع بـذلك التعـارض الظاهري بين الأحاديث.

حديث النهي منسوخ:

جاءت أحاديث كثيرة في الإذن بالكتابـة عن عـدد كبـير من الصحابة، بأسانيد صحيحة. وممّا يؤكد أن أحاديث الإذن ناسـخة للحظر –إن صحّ مرفوعًا-، ما أخرجه البخاري عن رسول صلّى الله عليه وسلّم في خطبته عام الفتح (قبـل ثلاث سـنوات من وفاته)، قوله: "اكتبوا لأبي شاة!" لمـا قـال لـه رجـل من أهـل اليمن: "إكتب لي يا رسول الله!"[275] بـل لقـد قـال صـلّى اللـه عليه وسلّم في مرض موته: "ائتوني بكتـاب أكتب لكم كتابًـا لا تضلوا بعده!"[276] وهـو مـا يقطـع أنّ الرسـول صـلّى اللـه عليـه وسلم قد أباح كتابة حديثه بعد أن منع من ذلك، هذا إن قلنا إنّ المنع والإذن متعلّقين بنفس الوجـه، وإلّا فـإنّ من العلمـاء من قال إنّ المنع كان خاصًا بأفراد معينين، وقال آخرون إنّ المنــع كان خاصًا بكتابة الحديث والقـرآن في صـحيفة واحـدة. وقيـل غير ذلك. فإذا كان حديث المنع معارضًا لأحاديث الإباحة، صرنا إلى القول بالنسخ لتـأخّر الإذن على الحظـر، وإذا كـان حـديث الحظر مخصوصًـا بـأفراد معيـنين أو بوجـه من الكتابـة محـدّد؛ فليس هناك إذن ما يُستشكل على الإباحة العامة.

ترك الكتابة لا يلزم منه رد الحجيّة:

---

274 ابن حجر، فتح الباري، 1/208

275 رواه البخاري/ كتاب العلم/باب كتابة العلم، (ح/112)، ومسلم/كتاب الحج/باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد، على الدوام، (ح/3371)

276 رواه البخاري/كتاب العلم/ باب كتابة العلم، (ح/114)

الكتابة إمّا أن تكـون وسـيلة للحفـظ أو سـبيلًا للتوثيـق، والفـرق بين الحفـظ والتوثيـق هـو أنّ الحفـظ يكـون وسـيلة للتعلّم والاستذكار أمّـا التوثيـق فيُحتـاج إليـه مـع التعلّم، عنـد التنـازع والتقاضـي. ومـا كـان النـاس في زمن الصـحابة مـع أخذهم مباشرة عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وقـدرتهم على التثبّت منه في كل حين، في حاجة إلى الكتابـة كوسـيلة للتوثيق الذي يقصد منه الرد إليه عند التنـازع، فلم يبـق، إذن، غـير الكتابـة للحفـظ. وليس من المعقـول أن يمنـع الرسـول صلّى الله عليه وسلّم الصـحابة من الكتابـة عنـه ليمنعهم من الحفظ؛ لأنّ أصل الحفظ هو الذاكرة لا الكتابة. فما هو سـبب المنع من الكتابة إذن؟

الجواب الأقرب هو منع اختلاط القرآن المكتوب بالحـديث النبوي في أمّة أميّة لم تألف حفـظ تراثهـا كتابـة، وممـا يؤيـد ذلـك، قولـه صـلّى اللـه عليـه وسـلّم: "لا تكتبـوا عـني **غـير القرآن**، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه".

أضف إلى ما سبق أنّ الرسول صلّى الله عليه وســلّم لم يكن عَييّ اللسان، وقـد أقـرّ لـه المسـلم والكـافر بالفصـاحة والبيان. فلو كان قصده صلّى الله عليه وسلّم بمنع الكتابـة ألّا يكون كلامه ملزِمًا للأمـة؛ لقـال للصـحابة في وضـوح لا لبس فيه: إنّ كلامي غير ملزم لكم، والإلزام هو فقـط مـا جـاء في القرآن! ما الذي كان يمنعه من ذلك؟!

هـل من الممكن أن يفهم العـربي من النهي عن الكتابـة، رد الإلزام؟ قطعًا، لا! لأنّ العرب أصـلًا مـا كـانوا أهـل كتابـة. وقد قـال رسـول اللـه صـلّى اللـه عليـه وسـلّم، في الحـديث المتفق عليه: "نحن أمّة أميّة؛ لا نكتب ولا نحسب."[277]

فائـدة: كـان أعـداء السـنّة من قبـل أفقــه من "ورّاقي" اليـوم؛ فقـد علمـوا أنّ الحاجـة قائمـة إلى نص في تقريـر أنّ

---

277 رواه البخاري/كتاب الصوم/باب قول النـبي صـلى الله عليه وسـلم لا نكتب ولا نحسب، (ح/1947)؛ ومسلم/كتـاب الصـيام/بـاب وجـوب صـوم رمضـان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال، (ح/2563).

السنّة غير ملزمة، وأنّ النهي عن الكتابـة لا يقـوم حجّـة لنفي الحجيّة؛ فاختلقوا حديثًا يلوكه من يُسمَّون زورًا "بـالقرآنيين"، وهو ما رواه الطبراني في الكبير (رقم 1429) عن ثوبان، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قـال: "ألا إن رحى الإسـلام دائرة" ، قـال ثوبـان: "فكيـف نصـنع يـا رسـول اللـه؟" قـال: "اعرضـوا حـديثي على الكتـاب، فمـا وافقـه فهـو مـني، وأنـا قلته". هذا الحديث قال فيه الإمام عبد الرحمن بن مهدي إنّـه من وضــع الزنادقــة والخــوارج. وقــال فيــه يحــيى بن معين: موضوع وضعته الزنادقة.[278] وإسناده عند الطـبراني واه؛ ففيـه يزيد بن ربيعة، وهـو الرحـبي الدمشـقي. قـال فيـه البخـاري: أحاديثــه منــاكير. وقــال النَسـائي والــدارقطني والعقيلي: متروك![279]

لطيفة: حديث النهي عن الكتابة الذي أخرجـه مسـلم هـو عن زيـد بن أسـلم عن عطـاء عن أبي سـعيد الخـدري، وهـو إسـناد جـاء بـه أيضًـا أمـر الرسـول صـلّى اللـه عليـه وسـلم بالالتزام بأحكامه؛ فقد روى ابن حبّان من طريقه عن زيــد بن أسلم عن عَطَاء، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُـدْرِيِّ، قَـالَ :قَـالَ رَسُـولُ اللَّهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ: "مَنْ نَـامَ، عَنِ الْـوِتْرِ أَوْ نَسِـيَهُ؛ فَلْيُوتِرْ إِذَا ذَكَرَ أَوِ اسْـتَيْقَظَ". وهـو من أحـاديث الأحكـام الـتي اعتقد الصحابة حجيّتها.

278 الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، 1/188
279 ابن حجر، لسان الميزان، 8/492-493

-الأضلولة الثانية-
منع الرسول صلّى الله عليه وسلّم الأمّة من الالتزام بسنّته

قال الشرفي: "... وألّا تكون لأقواله هو صبغة معيارية ملزمة."[280]

قلت: هل حقًا أراد الرسول صلّى الله عليه وسلّم ألّا تكون أقواله ملزمة للصحابة، وللأمة من بعدهم؟

ما هو السبيل لإدراك ذلك؟

لا حجّة إلّا يكون القرآن أو قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله أو إقراره.

لم (يتحفنا) الشرفي بحجّة من القرآن، ولم يجد في السنة غير حديث النهي عن الكتابة الذي أشار إليه ضمنًا. ولو أنّه كان (علميًا) كما يدّعي، و(منهجيًا) كما يحب أن يزعم لفصّل المجمل، واستظهر النصوص؛ لكنّه لكلالته لم يفعل، وأنّى له أن يفعل والنصوص متوافرة فصيحة البيان، صريحة المعاني في أنّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم قد حرص على بثّ **عقيدة** حجيّة ما يبلّغه عن الله سبحانه، وأنّ الصحابة قد أُشربت قلوبهم هذا المعنى؛ فلم يرفعوا حاجب الشك إليه بعد أن استقر في أعماق وعيهم بحقيقة انتمائهم للإسلام.

دلالة القرآن على حجيّة ما يأتي به الرسول صلّى الله عليه وسلّم:[281]

1-وجوب الإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم، وما يلزم من ذلك من طاعته، وأنّ ردّ حكمه يتنافى مع الإيمان به:

280 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص177

281 مختصرًا عن عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، المنصورة: دار الوفاء، 1997م، ص291-308

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُـواْ أَطِيعُـواْ اللّـهَ وَأَطِيعُـواْ الرَّسُـولَ وَأُوْلِي الأَمْـرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُـونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا}[النساء:59]

{وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَـوَلَّيْتُمْ فَـاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِين}[المائدة:92]

قال الإمام ابن القيم في تفسير هذه الآية : "فأمر تعــالى بطاعته، وطاعة رســـوله. وأعـــاد الفعل إعلامًا بـــأن طاعة الرسول تجب استقلالًا من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بـــل إذا أمر وجبت طاعته مطلقًا، ســـواء كـــان ما أمر به في الكتاب، أو لم يكن فيه؛ فإنه أوتي الكتاب ومثله معه".

2-الرسول صلى الله عليه وسلم مبيّن للكتاب وشارح لـه شرحًا معتبرًا عند الله تعالى، مطابقًا لما حكم به على العبـاد، وأنه صلى الله عليه وسلم يعلّم أمّته أمرين: الكتاب والحكمة (وهي السنّة):

{هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُـولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِـهِ وَيُـزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِين}[الجمعة: 2]

{لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِـهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَـانُواْ مِن قَبْـلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِين}[آل عمران:164]

قـال الشـافعي: "فـذكر الله الكتـاب وهو القـرآن، وذكر الحكمـة، فسـمعت من أرضى من أهل العلم بـالقرآن يقـول الحكمة: سنّة رسـول اللـه، لأن القـرآن ذكر وأتبعته الحكمـة، وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم الكتـاب والحكمة. فلم يجز والله أعلم أن يقـال: الحكمة ههنا إلا سنّة رسـول الله. وذلك أنّها مقرونة مع الكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتّم على الناس اتباع أمـره. فلا يجـوز أن يقـال لقـول: فـرض إلا

لكتــاب الله ثم ســنة رســوله، لما وصــفنا، من أن الله جعل الإيمان برسوله، مقرونًا بالإيمان به".[282]

3-وجوب طاعة الرسول صلّى الله عليه وسلّم طاعة مطلقة فيما يأمر به وينهى عنه، وأنّ طاعته، طاعة لله، والتحذير من مخالفته:

{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيم}[النور:62]

{فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا}[النساء:65]

قال العلاّمة ابن عاشور: "وقـد نُفي عن هـؤلاء المنـافقين أن يكونــوا مؤمــنين كمــا يزعمــون في حــال يظنّهم النــاس مؤمنين، ولا يشعر الناس بكفرهم، فلذلك احتاج الخبر للتأكيد بالقســم وبالتوكيــد اللفظي، لأنّــه كشْــف لبــاطنِ حــالهم. والمقسم عليه هو: الغاية، وما عطف عليها بثمّ، معاً، فإنْ هم حكّموا غير الرسول فيما شجر بينهم فهم غير مؤمنين، أي إذا كان انصرافهم عن تحكيم الرسول للخشية من جوره كما هـو معلـوم من السـياق فافتضـح كفـرهم، وأعْلَم اللـه الأمّـة أنّ هؤلاء لا يكونون مؤمنين حتّى يحكّموا الرسـول ولا يجـدوا في أنفسهم حرجاً مِن حكمه، أي حرجاً يصـرِفهم عن تحكيمـه، أو يسـخطهم من حكمــه بعــد تحكيمــه، وقـد علم من هــذا أنّ المؤمــنين لا ينصــرفون عن تحكيم الرســول ولا يجــدون في أنفسهم حرجاً من قضائه بحكم قياس الأحرى."[283]

4-وجوب اتّباع الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع ما يصدر عنه، والتأسي في ذلك به، وعلى أنّ اتّباعه لازم لمحبّة الله:

---

282 الشافعي، الرسالة، ص78

283 الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، تونس: الـدار التونسـية للنشـر، 1984م، 5/111

{قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِـرْ لَكُمْ ذُنُـوبَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيم}[آل عمران:31]

{لَقَدْ كَـانَ لَكُمْ فِي رَسُـولِ اللَّهِ أُسْـوَةٌ حَسَـنَةٌ لِّمَن كَـانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}[الأحزاب:21]

5-الرسول صلّى الله عليه وسلّم أُمِر باتّباع القرآن، وأنّ امتثاله لهذا الأمر حجّة للوحي (السنّة) من الوحي (القرآن):

{ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِـعْ أَهْـوَاء الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُون}[الجاثية:18]

{اتَّبِـــعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْـــكَ مِن رَّبِّكَ لا إِلَـــــهَ إِلاَّ هُـــوَ وَأَعْـــرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِين}[الأنعام:106]

دلالة الســـنّة على حجية ما يـــأتي به الرســـول صـــلّى الله عليه وسلّم:[284]

1-الأحاديث الدالة على أن السنّة أخت القـرآن تماثله في الحجية والاعتبـــار، وأنه لا يمكن معرفة الشـــرع من القـــرآن وحده، بل لا بد معه من العمل بالسنّة :

قال صلى الله عليه وسلم: "خذوا عني مناسككم".[285]

قال صلى الله عليه وسلم: " صلوا كما رأيتموني أصلي".[286]

2-الأحاديث التي يـأمر فيها النـبي صـلى الله عليه وسـلم بالتمسك بسنّته ويحذر من اتّباع الهوى والاستقلال بالرأي:

قال صلى الله عليه وسلم: "كل أمـتي يـدخلون الجنة، إلّا من أبى". قـالوا: "يـا رسـول اللـه ومن يـأبى؟" قـال: "من أطاعني دخل الجنّة، ومن عصاني فقد أبى."[287]

---

284 مختصــرًا عن الحســين شــواط، حجية الســنة وتاريخهــا، فرجينيــا: الجامعة الأمريكية العالمية، 1425هـ-2004م، ص222-226

285 رواه مسلم/كتاب الحج/باب اسْتِحْبَابِ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا وَبَيَانِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لِتَأْخُـذُوا مَنَاسِكَكُمْ، (ح/3197)؛ والنسـائي/كتـاب مناسك الحج/باب الركوب إلى الجمار واستظلال المحرم، (ح/3075)، وأبو داود/كتاب المناسك/ باب في رمي الجمار، (ح/1972).

286 رواه البخاري/ كتاب الأذان/باب الأذان للمسافرين، (ح/634).

287 رواه البخاري/ كتاب الاعتصام/ باب الاِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صـلى الله عليه وسلم، (ح/7365)

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئًا ترخّص فيه فتنزه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "ما بال أقوام يتنزهون عن الشىء أصنعه، فوالله إني أعلمهم بالله وأشدهم له خشية".[288]

3-الأحاديث التي فيها الأمر بسماع السنّة وحفظها وتبليغها ونشرها بين الناس، مما يدل على حجيتها:

قال صلى الله عليه وسلم: " نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ".[289]

قال صلى الله عليه وسلم: "بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار".[290]

تعذّر العمل بالقرآن وحده:

إنّ من أعظم أدلة حجيّة السنّة، أنّ الله سبحانه قد أراد للأمّة ألّا تعمل بالقرآن إلّا ببيان من السنّة، حتى تكون كل دعوة للعمل بالقرآن في غنى عن السنّة مجرّد ادّعاء تكذبه شواهد الواقع. قال ابن حزم: "في أي قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، وأن الركوع على صفة كذا، والسجود على صفة كذا، وصفة القراءة فيها والسلام، وبيان ما يجتنب في الصوم، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة، والغنم والإبل والبقر، ومقدار الأعداد المأخوذ منها الزكاة، ومقدار الزكاة المأخوذة، وبيان أعمال الحج من وقت الوقوف بعرفة، وصفة الصلاة بها وبمزدلفة، ورمي الجمار، وصفة الإحرام وما يجتنب فيه، وقطع يد السارق، وصفة الرضاع المحرم، وما يحرم من المآكل، وصفة الذبائح والضحايا، وأحكام الحدود، وصفة وقوع الطلاق، وأحكام

---

288 رواه البخاري/كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة/باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين، (ح/7387)؛ ومسلم/كتاب الفضائل/باب علمه صلى الله عليه وسلم بالله تعالى وشدة خشيته، (ح/6255).

289 رواه الترمذي/كتاب العلم/بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ، (ح/2868).

290 رواه البخاري/ كتاب أحاديث الأنبياء/باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (ح/3499).

البيوع، وبيان الربـا والأقضـية والتـداعي، والأيمـان والأحبـاس والعمــرى، والصــدقات وســائر أنــواع الفقــه؟ **وإنمــا في القرآن جمـل لـو تركنـا وإياهـا لم نـدر كيـف نعمـل فيها**، وإنما المرجوع إليه في كل ذلك النقل عن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم، وكـذلك الإجمـاع إنمـا هـو على مسـائل يسيرة".[291]

وقد أبانَ مكحول (توفي 112هـ) بكلمات بالغة الدقّـة عن موقع السنّة كأصل ومرجـع في دين الإسـلام، في قولـه: "إن القـرآن أحـوج إلى السـنة من حاجة السـنة إلى القـرآن."[292] فـالقرآن لا يسـتغني عن السـنّة لتفصـيل مُجملـه، وإحكـام متشابهه، وتخصيص عامّه، وتقييد مطلقـه. وهـو مـا يعـني أنّ الأخـذ بكثـير من ظـواهر القـرآن متعـذّر أو مجـانب لمقصـود الشرع.

دلالة الإجماع على حجية السنة:

تواتر الخبر عن الصـحابة أنّهم كـانوا يـردّون الحكم دائمًـا إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم إذا جـاءهم الأمـر أو النهي عنه من غير طريق القرآن.[293] ولم يؤثر عن أي منهم الإصـرار على الاستقلال برأيه بعد أن بلغه حكم السنّة المخالف لرأيه. وقد نقل هذا الإجماع عدد من أهل العلم.

قـال الشـافعي: "لم أسـمع أحدًا نسـبه النـاس أو نسـب نفسه إلى علم، يخالف في أن فرض الله عز وجل اتّبـاع أمـر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه، وأن اللــه عز وجل لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنّة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنّ ما سواهما تبـع لهمـا، وأن فـرض اللـه علينـا وعلى من بعـدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسـلم

291 ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، 2/79
292 رواه سعيد بن منصور
293 أفـاض د. عبد الغـني عبد الخـالق في نقل الأخبـار عن الصـحابة في سـياقات كثيرة مختلفة متعاضدة قاطعة بهذا الأمر. (عبد الغـني عبد الخـالق، حجية السـنة، ص 283-290)

واحد لا يختلف فيه الفرض، وواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".[294]

وقال الشوكاني: "إن ثبوت حجيّة السنة المطهرة واستقلالها بالتشريع ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام".[295]

وهذا الشرفي نفسه يقول، في لقاء صحفي مع مجلة "Jeune Afrique" (2008م): "لسنا مسلمين إذا رددنا فعل النبي وأقواله" "on n'est pas musulman si l'on rejette l'action et les dires du Prophète."!![296]

-الأضلولة الثالثة-
السنّة، اختراع العاجز!

294 الشافعي، الأم، تحقيق: حسان عبد المنان، عمان: دار الأفكار الدولية، 1420هـ-2000م، ص1567

295 الشوكاني، إرشاد الفحول، 1/190

296 *Jeune Afrique*, art. "Le message de Mohammed a été dévoyé," in 12/08/2008 http://www.jeuneafrique.com/Article/LIN10088lemesyovdta0/abdelmajid-charfi-islam-coranle-message-de-mohammed-a-ete-devoye.html

قــال الشــرفي عن "إســباغ" المســلمين، منــذ القــرون الأولى، على السنّة، الصـبغة المرجعيّـة، رغم "نهي" الرسـول صـلّى اللــه عليــه وسـلّم عن ذلــك: "عــدم تهـيئهم لتحمــل المســؤولية الجســيمة المترتبــة عن اجتهــاداتهم في تنظيم حياتهم حالا بينهم وبين الاستجابة."[297]

قلت:

أولا: هل كان حرص التابعين ومن تلاهم على الرجوع إلى السنّة التشريعية لقيادة أمرهم في شؤون نظام الحياة مـردّه عجزهم عن تنظيم أمر معاشهم، وسوء تدبيرهم في التعامــل مع نوازل عصرهم؟

من أين للشرفي هذه الدعوى؟

لا يحتاج الأمر كثير بحث ولا قليله؛ لأنّـه من المعلـوم أنّهـا فِريــة استشــراقيّة، أصّــلها كــلّ من جولدتســيهر وشــاخت، ونقضـها المحـدِّث محمـد مصـطفى الأعظمي[298]، واليـوم هي تنتفض أيضًـا من اعتراضـات المستشـرق هرالـد موتسـكي[299] الذي كان يومًا ما من أنصارها قبل أن يصرّح-وهو المتخصـص في مصنّف عبد الرزاق (توفي 211 هـ)- قائلًا:"لقد اسـتنتجت أثنـاء دراسـة مصـنّف عبـد الـرزاق أنّ النظريـة الـتي نصـرها جولدتســيهر، وشــاخت، وآخــرون كُــثر على خطــاهم، **وأنــا منهم**، والـتي هي إجمـالًا، تـرفض أدبيـات الحـديث كمصـدر

---

297 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص177

298 انظر مؤلفاته القيّمة الماتعة، ومن أهمها:
On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence
Studies in Early Hadith Literature, Indianapolis: Islamic Teaching Center, 1977
وفي كتابه الأخير الرائع، والذي أهداني -مشكورًا- نسـخة منـه، حـديث قيّم عن المنهج الحديثي، وإن كان الكتاب عن حفظ النص القرآني وشبهات المستشرقين:
The History of the Qur'anic Text from Revelation to Compilation: A Comparative Study with the Old and New Testaments, Leicester: UK Islamic Academy, 2003

299 من المستشـرقين الآخـرين المعارضـين لشـاخت، بـدرجات متفاوتـة، نـذكر: (Sezgin)، (Abbott)، (Coulson)، (Fück) ...

تـاريخي موثـوق عن القـرن الأول، تَحْـرِم الدراسـة التاريخيـة للإسلام المبكّر من نوع من المصادر مهم ومفيد."[300]

ملخّص هذه الشبهة كما وردت في كتاب شاخت "Origins of Muhammadan Jurisprudence" (1950م)، هـو أنّ أسـانيد الأحـاديث قـد ظهـرت في القـرنين الثـاني والثـالث لـدعم الأحاديث الملفّقة التي اخترعتها الأجيال اللاحقـة انتصـارًا إلى مذاهبها الفقهية.

وعلى التفصـيل، تقـوم أطروحـة شـاخت على ثمانيـة دعاوى.

1. ليس التشريع جـزءًا من الـدين. ومـا كـان نبي الإسلام مشرّعًا.
2. ظهـرت المـذاهب الفقهيـة القديمـة، والموجودة إلى اليـوم، في العقـود الأولى من القـرن الثاني. وقد كانت "السنّة" عندها هي "الـتراث الحي" ="الأمـر المجتمـع عليـه"، والـذي هـو الأمـر الـذي اسـتقرت عليـه الجماعـة، عملًا، في ذاك الزمـان. "فالسنّة" في المعنى الأبكر، بالتالي، هي غـير أقـوال الرسول صلّى الله عليه وسلّم وأفعاله وتقريراته.[301]
3. أدّى وجود هذه المذاهب إلى ظهور حـزب المحـدّثين الـذي اختلـق أحـاديث لتأييـد اجتهاداتـه الفقهية.

---

300 "While studying the Musannaf of `Abd al-Razzaq, I came to the conclusion that the theory championed by Goldziher, Schacht, and in their footsteps, many others – myself included – which in general, reject hadith literature as a historically reliable sources for the first century AH, deprives the historical study of early Islam of an important and a useful type of source." Harald Motzki, "The Musannaf Of `Abd al-Razzaq Al-San'ani as a Source of Authentic Ahadith of The First Century A.H.", in *Journal Of Near Eastern Studies*, 1991, Volume 50, p. 21

301 قال الشرفي: "مفهوم السنّة لم يتبلور إلّا مع منتصف القرن الثاني لأنّ السـنّة كـانت من قبل ما جـرت عليه العـادة في المدينة أو عند جماعة المسـلمين القليلة الأولى، أمّا السـنّة المنسـوبة إلى الرسـول فهـذا مفهـوم متـأخر". (تحـديث الفكر الإسلامي، ص37)

4. أدّى ظهور الحزب الجديد وما أظهـره من معارضة إلى توجّه المذاهب الأقـدم إلى تبـني هـذه الأحاديث المختلقة.

5. آل الأمر في القـرنين الثـاني والثـالث إلى أن نسب الفقهاء اجتهاداتهم إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم!

6. نتيجـة لمـا سـبق كشـفه (!)؛ لا يوجـد أيّ تراث تشريعي تصحّ نسبته إلى الرسول صـلّى اللـه عليه وسلّم.

7. لا توجد قيمة تاريخية للأسانيد المسـتعملة لتوثيـق الأحـاديث النبويـة؛ لأنهـا اختُلقت لشـرعنة الاجتهـادات المتـأخّرة، بنسـبتها إلى الرسـول صـلّى الله عليه وسلّم.[302]

وملخّص الرد على شاخت:

- ✓ لم ينبنِ هذا المذهب على اسـتقراء لكتب الحديث الأبكر، بل ولا على دراسـة جمهـرة واسـعة من الأحاديث، وإنّما قام على انتقـاء عـدد قليـل من الأحاديث، ضمن عدد قليل من الكتب، تاركًـا أصـرح الأحاديث، ومهملًا النظر الاستيعابي.
- ✓ اعتمد شاخت على كتب الحديث المبكـرة ذات الطابع الفقهي، والتي تتعمّد الاختصار والاكتفاء بالأحاديث والآثار التي تنصر المـذهب، وإهمـال ذكـر الإسـناد -أحيانًـا- لشـيوعه أو للاختصـار، والاكتفـاء بطريق واحد وإهمال نقل بقية الطـرق، وتَـرَك كتب الحـديث الخالصـة؛ وهـو مـا سـاهم في فشـله في تقديم صورة حقيقيّة عن واقـع تناقـل الأحـاديث في المرحلة الأولى للتصنيف.[303]

302 M. Mustafa al-Azami, *On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford: The Oxford Centre for Islamic Studies, 1996, pp. 1-2

303 Ibid., p.183

✓ عمـــلُ شـــاخت قـــائم على الإجمـــالات والتحليلات العامـة الـتي لا ترتكـز على بحث دقيـق مسـتفيض في الأسـماء والتـواريخ؛ ولـذلك جـاءت النتيجـــة تعميميّـــة رغم قيامهـــا على ملاحظـــات فرديّة.[304] وقد اختار موتسكي في دراسـته لمصـنّفَ عبد الرزّاق اعتمـاد المنهجين النقـديين المسـمّين "source-analytical" و"tradition-historical"، وهمـــا قـــائمين على الســـعي إلى البحث عن المصـــادر المبكّرة للنص قبل جمعه، مع التركيز على أسـانيده في مراحل تداوله منذ البداية. كشـفت أسـانيد عبـد الرزاق، أنّه نقل أغلب أحاديثه عن أربعة رواة، وهم: معمـــر، وابن جـــريج، والثـــوري، وابن عيينـــة، على اختلاف كبـير في نِسـب أحـاديثهم. درس موتسـكي إثـر ذلـك أسـانيد ابن جـريج (مكّـة: 80- 150هـ)، وركّـز على روايتــه عن عطــاء بن أبي ربــاح (27-114هـــ)؛ ثم روايـــات عطـــاء التـــابعي إلى نهايـــة الإسناد؛ فاستبان له، فقـط من خلال طبيعـة شـبكة الأسـانيد وصـيغ الروايـة، أنّ احتمـال اختلاق هـذه الأســانيد منتــف إذا نظرنــا إلى المنهج المتصــوّر لتلفيق الأسانيد؛ إذ إنّه من الواضـح أنّ "كـل مصـدر له طـابع فـردي" "each source has an individual character".[305]

رغم ما في جهد موتسكي من صبر وتتبّع قـاداه إلى النتيجـة المنطقيّـة الـتي بلغهـا، إلّا أنّ منهجـه يعتـبر، بلا ريب، بـدائيًا إذا قـورن بمنـاهج المحـدّثين المسلمين القدماء (من أهل القرون الأربعة الأولى) في نقـد الأخبـار، فـإنّ منهجهم قـائم على السـبر

304 Harald Motzki, "The Musannaf Of `Abd al-Razzaq”, p.2
305 Ibid., p.8

العالي، والتحليل المستفيض، والمقارنات الواسـعة، والنظـر في الرجـال والعـادات والنـواميس الكونيّـة واللغة والجغرافيا، ممّا لا يُعرف لـه نظـير ولا شـبيه في تـاريخ نقـد الروايـات في الأمم الأخـرى، قـديمًا وحديثًا، ولكن لأنّ الشرفي يعاني من عقدة التماهي "Identification" في ذات الآخــر، و"كــره الــذات" " Self-hatred"؛ فليس من سبيل لإقناعه إلّا أن تأتيـه نسائم الحق من جهة الغرب!

✓ القراءة في منهج شـاخت في الحكم على المســائل التفصــيليّة، مُبِينــة أنّــه كــان ينطلــق من "النتيجة"، وأنّه لم يكن خاضعًا لمنطق "الاستنباط"، وإنّمــا كــان خاضــعًا لمنطــق "الاســتبطان"؛ فهــو يستبطن النتيجة في مبتدأ البحث ولا يستنبط الحكم انطلاقًا من الحقائق الموضوعية في خط تصـاعدي. وقد أوقعه ذلـك في إصـدار أحكـام بالغـة التطـرّف و"السوداوية". ومن أمثلة ذلك:

أ-أفضل الأسانيد: قعّد شاخت قاعدة: "كلّما كان السـند أجـود؛ كـان الـتراث أكـثر تـأخّرًا" The more perfect the isnad, the later the tradition"؛[306] فقلب بذلك الأمر رأسًا على عقب؛ إذ إنّ الأصل أن يقـال: "كلّما تقوى السند؛ ازداد يقيننا بنسـبة الحـديث إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم"!

ب-الحـديث المتـواتر: كـثرة أسـانيد الحـديث، ليست إلّا خديعة من المتـأخّرين؛ ولـذلك فلا فضـيلة للحديث المتواتر على حديث الآحاد؛ فالكـلّ مختلـق مزوّر![307]

---

306 Joseph Schacht, “A Revaluation of Islamic Traditions,” in *The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, No. 2 (Oct., 1949), p.147

307 Joseph Schacht, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford, Clarendon Press,1967, p.163

ب-الأسانيد العائلية: قعّد شاخت قاعدة: "وجـود عائلــة في الإســناد [....]؛ علامــة إيجابيّــة على أنّ التراث المضمّن فيه غير أصـيل".[308] وكـأنّ المنطـق التـاريخي يقضـي بصـورة قاطعـة أنّـه لا يُتصـوّر أن يكون الجد وابنه وحفيده أمناء في نقل الخبر!

ولــو شــئنا أن نلخّص نظريّــة شــاخت؛ لقلنــا: "أسانيد الحـديث نوعـان: نـوع معيب غـير مرضـي، وهو حجّة في ظاهره (المعلّ) على أنّه لا يقودنا إلى متن ثـابت عن الرسـول [صـلّى اللـه على وسـلّم]، ونوع جيّد، وهو مزيّف في ذاتـه، وكـاذب في إيحائـه أنه يقودنا إلى متن ثـابت عن الرسـول [صـلّى اللـه على وسلّم]"! وكأن شاخت يقول لإسـناد الحـديث: "إن كنت قبيحًـا؛ فتلـك حقيقتـك! وإن كنت ظـاهرًا جميلًا؛ فـأنت في الحقيقـة تتجمّـل! أنت مـدان على كلّ حال!".

✓ زعم شــــاخت أنّ "الســــنّة" بــــالمعنى المستعمل عنـد المتـأخرين (أقـوال الرسـول صـلّى الله عليـه وسـلّم وأفعالـه وتقريراتـه) لم تعـرف إلّا على يد الشافعي.[309] والحقيقة أنّها مماحكـة لفظيّـة، لا تنتجُ -إذا لم توظّف بسوء نيّة- حقيقة معرفيّة ذات بال؛ لأنّه حتّى لو افترضنا صـحّة مـا ادّعـاه شـاخت، وهو غير صحيح باستقراء استعمالات الكلمة[310]؛ فإنّ ذلك لا يدفع البتّة حقيقة حجيّة السنّة عند السـابقين للشــافعي؛ لتــواتر الآثــار على أنّ جميــع الفقهــاء السابقين كـانوا يعـودون للسـنّة لاسـتنباط الأحكـام منها. كما أنّ الشافعي لم ينـاظر مخالفيـه من أهـل السنة، في زمانه وما قبله، في حجيّة السنّة كأصل،

---

308 Schacht, “A Revaluation,” p.147

309 Schacht, *The Origins*, p.2

310 M. Mustafa al-Azami, *On Schacht’s*, pp.29-54

وإنّما كانت المناظرة في دلالة السنّة وثبوت أفرادها.

✓ كان شاخت يلوي أعناق النصوص بطريقة محيّرة، لا يخفى التدليس فيها على ذي عينين. من ذلك زعمه أنّ الاجتهاد المحض للعلماء كان يسّمى سنّة، واحتج بقول الزهري الذي رواه عنه مالك (باب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ): "من أدرك من صلاة الجمعة ركعة؛ فليصل إليها أخرى." وزاد الزهري: "وهي السنّة"![311] والعجب هنا أنّ المعنى واضح لا خفاء فيه، وهو أنّ المقصود بالسنّة ما جاء عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم، ويؤكّد ذلك أنّ مالكًا قد قال مباشرة بعد نقله هذا الأثر عن الزهري: "وَعَلَى ذَلِكَ أَدْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِبَلَدِنَا، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلّم قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلاَةِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاَةَ"! فمالك يفسّر معنى "السنّة" بنقله حديثًا عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يثبت شرعيّة قول الزهري!!

وقد تتبّع الشيخ الأعظمي الأمثلة التي أوردها شاخت، وناقشها بالرجوع إلى أصلها العربي في سياقها؛ فأبان خيانات علميّة هائلة في كلام شاخت: تزوير معنى الكلام، وترجمة الألفاظ بصورة غير دقيقة، واستنباط أمور لا علاقة لها البتّة بمباني الاقتباس، والمبالغة في نسبة مذاهب إلى الأئمة رغم أنّ النقول والأرقام والنسب تدفع مزاعمه.[312]

---

[311] Joseph Schacht, *The Origins*, p.62

[312] تعرّضت دراسة الشيخ الأعظمي إلى هجوم استشراقي حاد؛ لأنّها ترفض التنطّع التشكيكي؛ وجاءت كثير من مراجعات المستشرقين لها اختزاليّة، وبعيدة عن إدراك سعة أدلّتها وتماسكها؛ انظر كمثال: Christopher Melchert, “On Schacht's "Origins of Muhammadan Jurisprudence" by M. Mustafa al-Azami,” in *Journal of Law and Religion*, Vol. 15, No. 1/2 (2000 - 2001), pp. 363-367

✓ من العيوب المنهجيّة الشنيعة في ما كتبه شاخت أنّه ينقل أحيانًا أقوال الخصوم رغم وجود مخالفها عند أهلها،[313] ويبتر النصوص لتوافق زعمه،[314] ويستدل بنصوص غير صريحة في دعم فهمه.[315] وقد بلغت رغبته في إثبات مذهبه على حساب الشهادات التاريخيّة الثابتة، أن اتهم كتابات المعتزلة القديمة، والمحفوظة، أنّها لم تصدق في وصف موقف المعتزلة الأوائل من السنّة.[316] كلّ ذلك لأنّ شاخت يريد إثبات أنّ المعتزلة كانوا ينكرون السنّة رأسًا، بلا تفصيل!

✓ شكّك شاخت في واحد من أهم النصوص القاطعة بوجود الأسانيد في القرن الأول، وهو أثر ابن سيرين الذي أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه بسند جيّد: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت **الفتنة**، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم." فزعم أنّ كلمة "الفتنة" هنا تشير إلى الفتنة التي بدأت بمقتل الوليد بن يزيد (126هـ)، ولما كان ابن سيرين قد توفي سنة (110هـ)؛ فإنّ هذا الأثر ملفّق –بزعمه- لأنّه يتحدّث عن فتنة تالية لموت صاحب المقولة![317] وهو تفسير

تهافت اعتراض المخالفين للشيخ الأعظمي، فاحش إلى درجة مبالغ فيها، من ذلك قول هربرت برج: "من المؤكّد أن الكثير (many) من الأمثلة التي استدلّ بها شاخت قد أقيمت بصورة خاطئة أو غير مناسبة، لكنّ نَبْذ عدد قليل (few) من الأمثلة لا يعني بالضرورة إضعاف الأنماط الشاملة التي اقترحها شاخت"! (Herbert Berg, *The Development of Exegesis in Early Islam: the authenticity of Muslim literature from the formative period*, Richmond, Surrey : Curzon, 2000, p.26) فهل نحن أمام أدلة فاسدة "قليلة" أم أدلة فاسدة "كثيرة"؟!

313 Schacht, p.73; see M. Mustafa al-Azami, *On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence*, p.52

314 Schacht, p.62; see Azami, p.50

315 Schacht, p.70; Azami, p.51

316 Joseph Schacht, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, p.259

317 Ibid., p.36-37

فـاحش في تكلّفـه؛ إذ لا قرينـة عليـه من لغـة، ولا سياق؛ فاللغة والسياق يشيران إلى ّأن ابن سـيرين يتحـدّث عن أمـر مضـى، مـرّت عليـه سـنوات، أو عقود، كما أنّـه لم يُعـرف أنّ مـوت الوليـد بن يزيـد كان لحظة مفصليّة في تاريخ روايـة الحـديث، حـتى يُعتبر "الفتنة"، المعرّفة بالألف واللام! وإنّما القرائن السـياقية والتاريخيّـة متّجهـة إلى تقريـر أنّ الفتنـة المقصـودة في هـذا الأثـر هي مـا كـان بين علي وشيعته ومعاوية وشيعته –رضـي اللـه عن الصـحابة أجمعين-، كما هو قول كثير من الشرّاح، لما أُثِر عن هذه الفتنـة من انقسـام الأمـة، وفي رأي وجيـه هي فتنة المختار الثقفي. فقد جـاء عن حرملـة بن نصـر العبسـي أنـه لمـا رأى أصـحاب المختـار بن عبيـد الثقفي يكـذبون في الحـديث قـال: "مـالهم قـاتلهم الله، أي عصابة شانوا وأي حديث أفسـدوا".[318] وعن إبـراهيم النخعي قـال: "**إنما سـئل عن الإسـناد أيام المختار**".[319] قال ابن رجب : "وسبب هذا أنـه كـثر الكـذب على علي في تلـك الأيـام".[320] ويمكن الجمـع بين القـولين بوجـه معتـبر قـوي، وهـو أنّ المقصود ليس الفتنة ذاتها بين علي ومعاويـة رضـي اللـه عنهمـا، وإنّمـا تـداعياتها بظهـور الفـرق، وعلى رأسها الشيعة. وأيًا ما كـان تفسـير كلمـة "الفتنـة"، فإنّ هذه الفتنـة كـانت في القـرن الأول، وهي دالـة على وجود الأسانيد وتحرّي صدقها منذ تلـك الفـترة المبكّرة.

318 ابن رجب، شـرح علل الترمـذي، تحقيـق: نورالـدين عـتر، القـاهرة: دار الملاح للطباعة والنشر، 1398هـ - 1978م، 1/52.

319 أحمد بن حنبـل، العلل ومعرفة الرجـال، رواية عبد اللـه، تحقيـق: وصي الله عباس، الرياض: دار الخاني، 1422هـ-2001م، ط2، 3/380.

320 ابن رجب، شرح علل الترمذي،1/52.

✓ القول إنّ هذه الأسانيد مركّبة يقتضي أنّ جميع من صنّفوا في جمع الحديث والرجال والعلل في القرنين الثاني والثالث كانوا كَذَبة، يقصدون الخيانة، وأحسنهم -في القرن الثالث- كانوا حمقى لأنهم خُدعوا بشيوخهم الكذبة! وهذا قول لا يقوله من به حصاة من عقل! كما أنّ افتراض أنّ أهل الحديث قد اختلقوا عن عمد كلّ الأحاديث لنصرة مذاهبهم، وأنّ أهل الرأي أخذوا عنهم هذه الأحاديث بعد ذلك، مع علمهم أنّها مكذوبة، يَسلب علماء القرن الثاني الأمانة العلميّة بصورة كليّة، وينفي عنهم أدنى درجات الالتزام الأخلاقي في أمّة "دينيّة". كما تفترض القراءة التاريخية لشاخت أنّ هذه الخيانات "الجماهيريّة" المتعمدة لم تثر أدنى درجات الاعتراض و"التفاضح" في زمن كانت فيه السجالات الفكريّة في أوجّها!

✓ لَهَجُ المستشرقين بنظرية المؤامرة، داء فاحش في مقولاتهم، إذ إنّ من عادتهم اختلاق وهم تآمري معقّد في شكله ومتداخل في خيوطه، دون أن يمهدوا لزعمهم بالمقدمات المستفيضة والاستقراء الكلّي أو الجزئي الواسع. إنّ القول إنّ المسلمين قد اخترعوا أسانيد لمروياتهم في القرن الثاني حيث كانت علوم الحديث والفقه تدرّس في حلقات ضخمة في المساجد، وتؤلّف فيها الكتاب، ويتناظر فيها العلماء كتابة ومشافهة أمام الملأ، كلّ ذلك في دولة عظمى قائمة على مراعاة أصولها الدينيّة ومرجعية الوحي، يقتضي نوعًا من الخيال (المريض)، أو نوعًا من الفكر السادر كما في روايات "الخيال العلمي"، خاصة أننا لم نجد رواية واحدة-ولو ضعيفة- تقول"إن الأجيال الأولى لم تبلّغ

عن النبي أي حديث من أحـاديث الأحكـام، وأنّ كـلّ الأحــاديث إنّمــا هي مختلقــة. وقــد بلــغ الســفه الاستشــراقي منتهــاه، في كتــاب المستشــرق –الأكاديمي- ديفيد باورز (David Powers): "*Muḥammad is not the father of any of your men : the making of the last prophet*" الــذي راج بصــورة كبــيرة بين المتخصصين في ظـرف قياسـي- والـذي هـدم فيـه صاحبه كتب الحديث والسيرة والمغـازي وكَتَب فيـه قصّة جديـدة للسـيرة كلّهـا مغـامرات ومـؤامرات –على نســق يحســده عليــه الهوليــديون-ليثبت في النهايــة أنّ زيــد بن حارثــة رضــي اللــه عنه[321] هــو الشخصــيّة المحوريّــة في تــاريخ الإســلام المبكّــر، والمؤلّــــف –في نفس الآن-يشــــك في الوجــــود التاريخي لزيد!! كلّ ذلـك وحجّتـه الوحيـدة فيـه هي سقوط أحد اللامين من كلمة "كلالة" من مخطوطة قرآنية (328(a))[322]، لتكون الكلمـة "كلـة"[323] بمعـنى زوجة الابن كما في عامة اللغات الســامية، رغم أنّ كل المخطوطات الأخـرى والقـراءات تثبت اللامين. وقد تآمر المسلمون الأوائـل بمكـر وخبث –بزعمـه- لإضافة لام جديـدة في كتـابهم! ورغم أنّني أعلم أنّ (الشَـطح) هـو السـبيل الأوّل للكتّـاب (الأكـاديميين والشعبيين) في الغرب للتميّز والشهرة، إلّا أنّني لم أتصـوّر أنّ هـوس المـؤامرة من الممكن أن ينبــني على سـقوط حـرف واحـد، من كلمـة واحـدة، في كتاب كامل، من مخطوطة واحدة! وهو نـوع صـارخ

[321] وهو الذي تبنّاه الرسول صلّى الله عليه وسلّم قبل تحريم التبنّي.

[322] كنت راجعت صــورة المخطوطــة، في النســخة (facsimile) الــتي نشــرها فرنســوا ديـروش (*Le Manuscrit Arabe 328 (a) de la Bibliothèque Nationale de France*, Lesa (Novara) : Fondazione Ferni Noja Noseda, Studi arabo islamici, 1998)، فلم أر ما يقطع بسـقوط إحـدى اللامين، علمًا أنّ الناسخ الأصلي -أو ناسخ آخر- قد قام بإعـادة كتـاب الكلمة بصـورتها الصحيحة.

[323] في العبرية: כלה - في السريانية: [illegible].

من الابتذال العلمي، وإنْ طُرِّزت حواشيه بالألقاب العلميّة وتقريظات المشاهير![324]

- ✓ أنكر شاخت أنه كان للرسول صلّى الله عليه وسلّم سلطان تشريعي، كما أنكر وجود قضاة شرعيين في زمن النبوة وفي عصر الخلفاء الراشدين، وهي دعوى تخالف قطعيات التاريخ الثابتة بالقرآن الكريم وبالأخبار المستفيضة. كما زعم أنّ الكلام في القرن الأوّل كان قاصرًا على الجوانب التعبديّة، وهو زعم مخالف لبدهيات النظر التاريخي الذي يقتضي وجود نسق قانوني حاكم في المجتمع الإسلامي المتنامي في ظل دولة عظمى تحكم بلادًا شاسعة في العالم. ولم يستطع شاخت ولا غيره إثبات مصدر قانوني غير إسلامي كان حاكمًا في القرن الأول؛ فلم يبق عندها غير الحديث عن السلطان التشريعي والفقهي الإسلاميين.
- ✓ أهمل شاخت البحث عن مصدر الأقوال الفقهية، بعد قلب علاقتها بالحديث، من نتاجٍ إلى مصدرٍ، مكتفيًا بالإحالة إلى "التراث الحي"، وهو معنى "غامض بصورة مزعجة" "painfully vague" كما يقول المستشرق اليهودي زيف مَجهن.[325] وهو ما يعبّر بدوره عن خلل منهجي قاتل، يدلّ على فقدان التصوّر المنطقي المكتمل لحركة الفقه المبكّرة.
- ✓ الزعم أنّ الفقهاء الأوائل كلّهم كانوا على مذهب أهل الرأي، قبل أن يظهر "حزب" المحدّثين،

[324] كنت أتصوّر، وأنا أفحص مراجعات (Reviews) النقّاد لكتاب باورز في المجلات الأكاديمية الاستشراقية، أن أجد حدًا معقولًا من الإنكار على هذه السخافة، لكنني فوجئت أن كل الذين علقوا على الكتاب، وإن خالفوه في كثير أو قليل، لم يسعطوا شططه، باستثناء "وائل حلاق" الأكاديمي النصراني-الفلسطيني الأصل، والذي يدرّس في الولايات المتحدة الأمريكية!

[325] Ze'ev Maghen, “Dead Tradition: Joseph Schacht and the Origins of "Popular Practice",” in *Islamic Law & Society*, oct2003, Vol. 10 Issue 3, p.281

لا دليل عليه. إنّ النظر التاريخي قاطع أنّ "أهل الرأي" كانوا محصورين في مناطق محدودة جغرافيًا، وأهمّها العراق، وأنّ أهل الحديث كان لهم وجود أوسع جغرافيًا، وأبكر تاريخيًا.

✓ ثابت تاريخيًا، بأدلّة متواترة في مجموعها، أنّ المحدّثين كانوا يتّهمون الفقهاء من أهل الرأي بالعزوف عن تطلّب الحديث عند أهله لقصور هممهم عن ذلك، علمًا أنّ كبار المحدّثين في القرن الثاني كانوا فقهاء يعود إليهم العامة والخاصة في أمور الفتوى، كمالك، والأوزاعي (توفي 157ه)، والليث بن سعد (توفي 175هـ) الذي قال فيه الحافظ الذهبي: "كان الليث رحمه الله **فقيهَ** مصرَ، **ومحدّثها**، ومحتشِمها، ورئيسها، ومن يفتخر بوجوده الإقليم، بحيث أن متولي مصر وقاضيها وناظرها، من تحت أوامره ويرجعون إلى رأيه ومشورته".[326]

.. والسؤال التالي هو: هل قرأ الشرفي ما كتبه شاخت؟

الجواب هو أنّ الشرفي يذكر في كتابه: "الرد على النصارى" شاخت ويحيل إلى كتابين له (دون ذكر الصفحات طبعًا)، ولكنّه بالإضافة إلى خطئه في رسم اسم شاخت؛ فقد كتبه "Sachet"[327] وهو "Schacht"؛ فإنّه نسب إلى هذا المستشرق نظريّة لم يدّعها، وهي أنّ "الأوضاع المتجددة تستدعي البحث باستمرار عن حلول جديدة لكن محافظة على مقاصد الشريعة"[328]، وهو تبسيط منحرف لنظرية شاخت التي جعلت أغراض الفقهاء والمحدّثين المتأثّرة بالبيئة وبأغراض الحكّام هي الموجّه لهذا الفقه، لا مقاصد الشريعة؛ لأنّ "الشريعة" نفسها –ككيان موضوعي-لم تكن موجودة في القرن الأوّل بزعم شاخت!

---

326 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 8/143

327 وقد رسمه في كتابه "لبنات1" ص 62: "J. Schecht"!!

328 الشرفي، الرد على النصارى، ص113

وأخـيرًا، يبـدو أنّ الشـرفي قـد تراجـع عن هـذه الفريـة، جزئيًا، في كتابه الصـادر سـنة 2011م، كمـا سـبقت الإشـارة إليه. وذلك بعد أن قرأ-كما يقول- ما كتبه موتسكي. علمًا أنّ هناك دراسات أخرى جادة نشرت في الفترة الأخيرة، نقضت جوهر دعاوى شاخت، ومن أهمها الكتاب المـاتع للمستشـرق ي. دوتن (Y. Dutton) ـ" *The Origins of Islamic Law: The Qur'an, the Muwatta' and Madinan 'Amal* "، والذي أثنى عليه موتسكي نفسه ثناءً عظيمًا.[329]

ثانيا: لمـاذا تضـخمت أسـباب نشـوء الصـبغة المعياريـة للسنّة، من "عجز الأوّلين"، في كتـاب "الإسـلام بين الرسـالة والتاريخ" إلى "عوامل ثقافية، وبسبب عوامـل سياسـيّة أيضًـا واقتصـــادية واجتماعيـــة" في كتـــاب "الثـــورة والحداثـــة والإسلام"[330]؟! هل الأسباب تتوالد "ما بين عين وانتباهتهـا"؟! ولماذا يمعن الشرفي في القسوة على عقولنا بهـذا الإجمـال المرَضـي الملازم لكلامـه؛ إذ إنّـه يتحـدّث عن عوامـل كثـيرة، كـذا، وكـذا، ثمّ لا يسـعفنا بالبيـان؟! وكأنّنـا مطـالبين بإنشـاء حواشي تفسيريّة لكلامه، أو ربّما علينا أن نعينـه على نفسـه، فنشرح له "خواطره" الجافة بندى الخيال الجاري!

329 Harald Motzki, “The Origins of Islamic Law: The Qur'an, the Muwatta' and Madinan 'Amal by Yasin Dutton,” in *Journal of Law and Religion*, Vol. 15, No. 1/2 (2000 - 2001), pp. 369-373

330 ص157

-الأضلولة الرابعة-
انتهاء الصحابة عن كتابة الحديث النبوي

قال الشـرفي: "ولا شـك أنّ الجيـل الأول من المسـلمين قد الـتزم التزامًـا كـاملًا بـذلك النهي عن كتابـة الأقـوال الـتي كانوا شاهدين عليها."[331]

قلت:

أولا: لا أدري من أين جاءه اليقين بـترك الشـك؟ لا سـبيل إلّا أن يكون من السنّة! لكنّ السنّة الـتي شـهدت في حـديث واحد للنهي عن الكتابـة، زخـرت بالأحـاديث المبيحـة للكتابـة! فإن أراد "الكم"، فهو محجوج بكم المرويات المبيحة للكتابـة، وإن أراد الكيف، فهو محجوج بتأخر روايـات الإذن بالكتابـة! لا مفر!

331 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص177

ثانيا: دواوين التــاريخ حافلــة بأخبــار صــحف الصــحابة، كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وهــو من أكثر الصحابة رواية للحديث، وقد كان يكتب الحديث بإذن مباشر من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقد قال له كما في سنن الدارمي ومسند أحمد بسند صحيح: "اكتب؛ فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق". وهو الـذي قـال فيـه أبـو هريرة-وهو من هو في الرواية- كما في الصحيحين: "مـا كـان أحد أعلم بحديث رسول الله صلّى الله عليه وسـلّم مـني؛ إلا ما كان من عبد الله بن عمـرو؛ فإنـه كـان يكتب بيـده، ويعيـه بقلبه، وكنت أعيه بقلبي، ولا أكتب بيدي، واستأذن رسول الله صلّى الله عليـه وسـلّم في الكتابـة عنـه: فـأذن له". وهـو مـا يُظهر أنّ هذه الصحيفة، والمسمّاة "بالصادقة"- كانت مع عبد الله بن عمرو بن العاص أثناء حياة الرسول صـلّى اللـه عليـه وسلّم وبعد وفاته (توفي 63هـ)، وأنّها كانت تضمّ عددًا ضخمًا من الأحاديث.

هذا مثال واحد يكشف فساد دعوى الشـرفي. وقـد جمـع الأعظمي في كتابــه "دراســات في الحــديث النبــوي وتــاريخ تدوينـــه" خـــبر أكـــثر من خمســـين صـــحابيًا كـــانوا يكتبـــون الحديث.[332] وهو ما يظهر فشوّ الكتابة في عصر الصحابة رغم أنّ الســـلطان الأعلى للتواصـــل المعـــرفي كـــان للتواصـــل الشفهي.

-الأضلولة الخامسة-
كتابة السنّة لمجرّد التبرّك

332 انظر الأعظمي، دراسات في الحديث النبـوي وتـاريخ تدوينـه، بـيروت: المكتب الإسلامي، 1405هـ-1985م، ص 92-142

قــال الشــرفي: "الأشــخاص القلائــل الــذين دوّنــوا من الصـحابة في صـحائف منثـورة مـا سـمعوه مشـافهة كـانوا يرغبون في الاحتفاظ بما بلغهم لأنفسـهم على سـبيل التـبرّك أكثر ممّا كانوا يسعون إلى بثّه من حولهم."[333]

قلت:

أولا: كيف يكون الجيـل الأول قـد "الـتزم التزامًـا كـاملًا"، ويكـــون هنـــاك "أشـــخاص قلائـــل" يعملـــون بعكس هـــذا "الالتزام"؟! هذا تناقض ما لـه مفتـاح! وأشـد منـه أنـه يهـدم الزعم السابق أنّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم قد نهى عن الكتابة، بلا نسخ!

ثانيا: من أين للشــرفي القــول إنّ كتابــة بعض الصــحابة كانت بدافع البركة المجرّدة؟! إنّ الأمـر لا يمكن أن يفسّـر إلّا بإقرار الصحابة، وأنّى له هذا الإقرار؟!

ثالثًا: لم يحفظ الصحابةُ القرآن إلّا في صـدورهم، إلّا قلّـة قليلة جدًا –مقارنة بعددهم الأَلفيّ- من الكتبة الـذين اختـارهم الرسول صلّى الله عليه وسـلّم –وآخـرين معهم-؛ فهـل يعـني ذلك أنّ اقتصار قلّة على الكتابة، سببه أنّ الكتابة ما كـانت إلّا للبركة؟! ولماذا لا يفسّر ترك الإقبال على الكتابة-وهو الحـق- على أنّ الوسـيلة الأولى للحفـظ في البيئـة الثقافيـة لـذاك الزمان، هي حفظ الصدر لا حفظ الكتابة.

رابعا: إذا فسّـــرنا الكتابـــة في زمن الصـــحابة على أنّهـــا للبركة، فكيف نفسّر التناقل الشفهي المكثّـف للأحـاديث بين الصحابة؟! أللبركة!؟

خامسًـا: لا يسـتقيم القـول إنّ الصـحابة لم يطلبـوا غـير البركة في كتابتهم للحديث النبوي، مع علمنا أنّ الصـحابة قـد اسـتودعوا عـددًا هـائلًا من حـديث الرسـول صـلّى اللـه عليـه وسلّم في صحف التابعين. علمًا أنّ القرائن متـوافرة على أنّ

333 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص177

التـابعين مـا كتبـوا عن الصـحابة لمجـرّد البركـة، ولا كُتِب عن التابعين لأجل البركة. ومن هذه القرائن التي قصدناها:

(1) مضـمون الأحـاديث: عـددٌ من صـحف التـابعين عن الصـحابة الـتي نعـرف اليـوم مضـمون نصوصـها، كـانت تضـمّ أحـاديث في الأحكـام-التحليـل والتحـريم-. ومن أشـهر صـحف التـابعين، صـحيفة أبي الزبـير المكي (تـوفي128هــ) عن جـابر بن عبـد اللـه الصحابي، وقـد أخـرج مسـلم من هـذه الصـحيفة عـدة أحاديث، وهي زاخرة بأمور الحلال والحرام.

(2) حـرص التـابعين على بثّ مـا كتبـوه: الصحف التي كتبها التابعون، كان منها مـا يعـدّ مصـدرًا لنقـل الروايـات، فهـذا عبـد الـرحمن بن عائـذ الأزدي (توفي 80هـ)، قال عنه بقية بن ثور بن يزيد: كان أهـل حمص يأخـذون كتب ابن عائـذ فمـا وجـدوا فيهـا من الأحكام عمدوا بها على باب المسجد قناعة بها ورضـى بحديثه.[334] وقد روى عبد الرحمن عن عمر وعلي ومعاذ بن جبل وأبي ذر وغيرهم رضي الله عنهم.

(3) الكتابـة لضـبط الحـديث: ضـبط الحـديث كتابـة، وسـيلة عمليـة لاتّقـاء النسـيان والـوهم. قـال منصور: قلت لإبراهيم النخعي (توفي 96ه): ما لسـالم بن أبي الجعـد أتمّ حـديثًا منـك؟ قـال: إنّ سـالم كـان يكتب.[335]

(4) عـدد الأحـاديث: روى ابن الجعـد (تـوفي 230هــ) في مسـنده[336] عن الأعمش (تـوفي 148هــ) قولـه: "كتبت عن أبي صـالح[337] ألـف حـديث".[338] فهـل

---

334 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 4/488

335 ابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة، تحقيـق: صـلاح هلـل، القـاهرة: الفـاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1424هـ-2004م، 2/379

336 هذا المسند جمعه تلميذه الإمام البغوي.

337 أبو صالح السمان: تابعي لازم أبا هريرة رضي الله عنه مدة.

338 مسند ابن جعد، تحقيق: عبد المهـدي بن عبد القـادر بن عبد الهـادي، الكـويت: مكتبة الفلاح، 1495هـ-1985م، 1/454،(ح/792)

يُظنّ أنّ كتابة ألف حديث هو أمـر على سـبيل البركـة، بما تضمّنته الأحاديث من أمور من صميم الـدين. وهـذا يدلّ على أنّ تناقـل الحـديث في زمن التـابعين، كتابـة، كان بغرض التعلّم والبلاغ؛ فإنّ الأعمش كان قبلة طلبة الحـديث. وقـد روى عنـه الحـديث جمهـرة من الأئمـة الـذين عليهم مـدار عامـة الأحـاديث كشُـعبة، ومَعمـر، وسفيان بن عيينة...

والنــاظر في مضــمون هــذه الصــحف أو مــا نقــل عن مضمونها[339]، يتبيّن له أنّها قـد احتـوت على تفاصـيل العقيـدة، والفقه، والتفسـير، والسـيرة، وغـير ذلـك، أي مجمـوع الـدين كلّـه؛ بمـا يكشـف أنّ الغـرض من نسـخها كـان حفـظ الـدين وتبليغه إلى الأمة، لا مجرّد "البركة".

سادسًا: لماذا كان عدد الكاتبين من الصحابة قليلًا؟ سؤال لم يحسن الشرفي الجـواب عنـه. إنّ من اسـتقرأ منهج أهـل القرن الأوّل يتبيّن له بجلاء أنّه كـان هنـاك خلاف بين السـلف حول الكتابة، بما في ذلك تأليف الكتب؛ فقد كـان طائفـة من السلف من الصـحابة والتـابعين وتـابعي التـابعين يميلـون عن تقييـد العلم، والسـبب هـو اعتقـادهم أنّ تقييـد العلم بالكتابـة مدعاة إلى الكسل وتحوّله إلى مجرّد معارف باردة، كما كانوا يخشــون أن يــؤول الأمــر إلى تــرك الحفــظ والاتكــال على الكتابة، في أمّة كلّ ثقافتهـا سـماعيّة. ومن الآثـار الـتي تـبيّن ذلك قول أبي سعيد الخدري رضـي اللـه عنه–في مـا أخرجـه ابن أبي شيبة في المصنّف- لمن طلب منه أن يُكتبه الحديث: "لا نُكتبكُم، خـذوا عنّـا كمـا أخـذنا عن نبينـا صـلّى اللـه عليـه وسلّم". وهذا ابن عباس -في ما يرويه عنـه عبـد الـرزاق في المصنّف- يقول: "إنّا لا نَكْتُبُ العلمَ ولا نُكْتِبهُ". وروى الخطيب عن الأوزاعي قولـه: "كـان هـذا العلم شـيئًا شـريفًا، إذ كـانوا يتلقونه، ويتذاكرونه بينهم، فلما صـار إلى الكتب، ذهب نـوره،

[339] انظر سبر صحف التـابعين: محمد مصـطفى الأعظمي، دراسـات في الحـديث النبوي وتاريخ تدوينه، 1/ 143-325

وصار إلى غير أهله".[340] ويلخّص القاضي عياض الأمر - في ما نقله عنه النووي-: "كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم، فكرهها كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف".[341]

سابعا: لماذا لم تكن الصحف هي العمدة في نقل أحاديث رسول الله عليه وسلّم؟ الجواب، هو أنّ هذه الأحاديث التي عند الصحابة لم تكن لها أسانيد أصلًا؛ فهي منقولة مباشرة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ فلماذا يحتاج الصحابي إلى استظهار كتابه إذا كان ما عنده هو فقط مجموعة قليلة من المتون القصيرة –دون إسناد-، هذا في الأحاديث القولية، أمّا الأحاديث العمليّة فهي بلا إسناد وقائمة أصلًا على الرواية بالمعنى!

-الأضلولة السادسة-

340 الخطيب، تقييد العلم، ص64

341 النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 18/129-130

قال الشرفي إنّ الكتابـة بـدأت على رأس المائـة الأولى، وشكك في أمر عمـر بن عبـد العزيـز بجمـع السـنّة. وأضـاف قائلًا: "وليس من قبيل الصـدفة أن يُنسـب خـرق هـذا المبـدأ على رأس المائة الثانية إلى عمر بن عبد العزيز، ذاك الخليفة الذي اعتبره الوجدان الجمعي "خـامس الخلفـاء الراشـدين"، فقـد كـان لا بـدّ من أن يصـدر عن رمـز من رمـوز الصـلاح والتقوى كي تكون له حظوظ في القبول. وكان الزهـري، في المنظـور السـنّي، هـو الـذي قـام بمهمـة هـذا التـدوين، وفتح البــاب الــذي ســيلج منــه ثقــات الــرواة والوضّــاعون على السواء."[342]

قلت:

أولا: قد ظهر لك أنّ الكتابة كانت منـذ القـرن الأول، غـير أنّه لم تكن هناك رغبة في جمعها في دواوين لتوافر الصـحابة الذين مات آخرهم - أبو الطفيـل الليـثى رضـي اللـه عنه- في بداية القرن الثاني.

ثانيا: لماذا يستنكر الشرفي أن يكون عمر بن عبد العزيـز الخليفة العالم قد أمر بجمع السنّة وتـدوينها؟ مـا الغرابـة في أن يفعل ذلك رجل جمع منصبي الخلافة والفقـه في الـدين؟! إنّ إطلاق عـارض الشـك لمجـرّد التشكيكــ، منهج غـير علمي يتحدّى منطق التاريخ وقرائن الأحوال.

ثالثا: أخرج عبد الرزاق في مصنّفه عن مَعْمَر عن الزُهري (فهو إسـناد كالشـمس) قولـه: "كنّـا نكـره كتـاب العلم حـتى أكرَهَنــا عليــه هــؤلاء الأمــراءُ، فرأينــا ألّا نمنعــه أحــدًا من

342 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص177

المسلمين".[343] فهل نقبل شهادة الزهـري عن نفسـه أم نأخـذ بوساوس الشرفي؟!

رابعـا: هـل تـدوين السـنة كـان سـببًا لـدخول الوضـع في الحـديث؟ إنّـه تفسـير غـريب، لا يسـتقيم إلّا بـأن يكـون من جمعوا الأحـاديث في مصـنّفات هم أنفسـهم المختلقين لهـذه الأحاديث، وهو مـا لم يدّعـه الشـرفي؛ إذ إنّ الوضـع كـان من قِبل الرواة أثناء التناقل الشفهي!

خامسا: أخبرنـا الشـرفي أنّ الوضـع قـد بـدأ في القـرن الأول، ثم أخبرنا أنّ كتابة الحديث بدأت بعد هـذا القـرن، وأنّ هذه الكتابة هي سبب ظهور الوضاعين؛ فكيف يستقيم الجمع بين الدعوى الأولى والدعوى الثانية؟!

-الأضلولة السابعة-
تشكيك النُحاة واللغويين في حفظ السنّة

زعم الشـرفي أنّ "أعلام اللغـويين في القـرن الثـاني للهجرة لم يعتـبروا الحـديث حجّـة، ولم يعتمـدوه لا في وضـع القواعد ولا في الشـرح والتفسـير، رغم تأكّـدهم من فصـاحة النبي. كل ما في الأمر أنهم كانوا لا يثقـون في أنّ مـا يُنسـب إليه قد روي بلفظه لا بالمعنى فقط، لا سيما والمدّة الفاصـلة بين عصر النبوّة وعهد التدوين تزيـد على القـرن، وأنّ الـرواة لم يكونـوا جميعهم من العـرب الخلّص، بـل كـان المـوالي يمثّلون الأغلبية المطلقـة من بينهم. وكيـف يثقـون بالأحـاديث وهم يـرون عـددها يتضـخّم من يـوم إلى آخـر، ويشـيع فيهـا الوضع والكذب؟"[344]

---

[343] مصـنّف عبد الـرزاق، 11/258، (تحقيـق: حـبيب الـرحمن الأعظمي، بـيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ-1983م، ط2) (ح/20486)

[344] الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص177-178

وقـال: "من المعـروف أنّ معظم علمـاء اللغـة والنحـاة المتقدّمين لم يكونوا يحتجون بالحديث."[345]

قلت:

والدعاوى إن لم يقيموا عليها بيّنات أصحابها أدعياء

أولا: من أين جاء بهذا الخبر؟ هل قام الشـرفي باسقصـاء خبر أعلام اللغويين؟ الجواب هو أنّ الشـرفي قـد سـطا على هذه الفكرة من عند (شيخه) أبي ريّة[346]، لكنّـه ظنّ أنّـه أقـدر منه على ترسيخ الشبهة، فلم يكتف بالإحالـة إلى النحـاة كمـا فعل (شيخه)، وإنّما وسّع الأمر حتى يشـمل اللغـويين! وهـذه الزيادة دليل على عظم جهله وتعالمه كما سيأتي.

ثانيًا: كيف للشرفي أن يطلق القول في هذا الشـأن رغم أنّ المؤلفات التي وصلتنا من القرن الثاني، في كـل العلـوم، قليلة جدًا، ولا يمكن البتة أن تكون قاعدة ماديـة لإطلاق مثـل هذه الأحكام الواسعة. والرجل مفرط في إطلاق الأحكام كأنّه أحاط بالمؤلفات الإسلامية قاطبة، رغم أنـه لا يخفى على من قرأ كتبه أنّه ضعيف القراءة إلى حد الإقلال المحيّر.[347]

ثالثا: الخلاف بين النحاة حول جـواز الاستشـهاد بالحـديث النبـوي مشـهور، وقـد ردّ عـدد من أهـل العلم على مـذهب المانعين، كاشـفين فسـاد أصـول دعـواهم وتنـاقض مـذهبهم.

345 الشرفي، لبنات2، ص65

346 أقرّ، ضمنًا، في كتابه القديم (1991م) "الإسلام والحداثة" ص 109، أنه عالة على أبي رية في هذه الشبهة.

347 من ذلك قوله في مقـام آخر إنّ "كتب الناسخ والمنسـوخ عديـدة ولكنّها كلّها متأخرة" (الشرفي، الإسلام بين الرسـالة والتـاريخ، ص157) ، رغم أنّ التـأليف فيها كـان مبكـرًا، فقد نسب صـاحب "الفهرسـت" (ألّف سـنة 377ه) كتبًا في الناسخ والمنسـوخ إلى مقاتل ابن سـليمان (تـوفي 150ه)، وابن الكلـبي (204ه)، وحجـاج الأعور (توفي 206ه)، وجعفر بن مبشر (234ه) (ابن النـديم، الفهرسـت، تحقيق رضا تجدد، طهران: مكتبة الأسدي، 1971، ص40). وحُقّق ونشر كتاب ينسب إلى الزهري (توفي 124ه) (الزهري، الناسخ والمنسوخ رواية أبي عبد الرحمن محمد بن الحسـين السلمي، ويليه: تنزيل القرآن بمكة والمدينة، تحقيـق: حـاتم صـالح الضـامن، بـيروت: مؤسسة الرسـالة، 1418ه-1998م، ط3، وحققه أيضًـا مصـطفى محمـود الأزهـري، الريـاض: دار ابن القيم- القـاهرة: دار ابن عفـان، 2008م.). وأشـار محقق كتـاب "الناسخ والمنسـوخ" لقتـادة السدوسي (تـوفي 117ه) إلى عـدد من ممن ألّف في الناسخ والمنسوخ، وأقدمهم عطاء بن مسلم (توفي 115) (قتادة السدوسـي، الناسخ والمنسوخ، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ- 1998م، ط3، ص10).

وقد ذهب ابن خروف، والصـفار، والسـيرافي، وابن عصـفور، وابن مالـك، وابن هشـام، وكثـير غـيرهم إلى جـواز الاحتجـاج بالحديث مطلقًا.

بحث مجمع اللغة العربية، مسألة الاحتجاج بالأحـاديث في القضايا النحوية وخلص إلى أنّه:

"لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجـد في الكتب المدونة في الصدر الأول، ككتب الصحاح الستة فما قبلها.

يحتج بالحديث المـدوّن في هـذه الكتب الآنفة الـذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تُعد من جوامع الكلم.

د- كُتُب النبي صلّى الله عليه وسلم.

ه - الأحـاديث المروية لبيـان أنه كـان يخـاطب كل قـوم بلغتهم.

و- الأحاديث الـتي عـرف من حـال رواتها أنهم لا يجـيزون رواية الحـديث بـالمعنى مثل: القاسم بن محمـد، ورجـاء بن حيوة، وابن سيرين.

ز- الأحـــاديث المروية من طـــرق متعـــددة وألفاظها متّحدة."[348]

رابعا: زعم أبو ريـة أنّ الأعم الأغلب من النحـاة مـا كـانوا يرون الاستشهاد بالحديث النبوي، وهـو زعم باطـل؛ فقـد عـدّ ابن الطيب من القـائلين بجـواز الاستشـهاد بالحـديث من النحـاة: ابن فـارس، وابن خـروف، وابن جـني، وابن بـري، والسهيلي، بل وقال: لا نعلم أحـدًا من علمـاء العربيّـة خـالف في هـذه المسـألة إلّا مـا أبـداه الشـيخ أبـو حيـان في شـرح التسهيل وأبو الحسن الضائع (توفي 680هـ) في شرح الجمل

348 مجموعة القـرارات العلمية (3) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًـا، ص3-4 (نقله محقّق: بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بين بدر الدين الـدماميني وسـراج الـدين البلقيني، تحقيق: رياض الخوام، بيروت: عالم الكتب، 1418هـ-1998م، ص11-12)

وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (توفي 911 هـ).[349] وقـد ناقض أبو حيان نفسه؛ فقد حصرت إحدى الباحثات لأبي حيان في كتابيـه "ارتشـاف الضـرب" و"منهج المسـالك" ثمانيـة وعشرين حـديثًا انفـرد في الاحتجـاج بهـا، وبـنى عليهـا حكمًـا جديدًا أو معنى جديدًا أو استعمالًا جديدًا.[350]

وقـد اسـتدلّ المجـيزون من النحـاة للاستشـهاد بالحـديث النبوي، بأدلّة قوية، منها:[351]

1- استشـــهاد أصـــحاب المعـــاجم بالحـــديث في معـاجمهم كـالجوهري (تـوفي 397هـ) في صـحاحه، وابن سـيده (ت 458 هــ) في مخصصـه، والأزهـري (تـوفي 615هـ) في تهذيبه، واللغة أخت النحو، قال السـهيلي: "لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه أبو حيان، وابن الضائع".

2- أن أحاديث الرسول صـلى الله عليه وسـلم أصح سـنداً من أشـعار العـرب، حيث إن الحـديث نقل عن العـرب الفصـحاء مع العـدل والضـبط، فهو أوثق من نقل أهل اللغة الذين ينقلون عن واحدٍ، لا تُعرف حاله.

3- أن تـدوين الحـديث قد تمّ قبل فسـاد اللغـة، فما روي باللفظ فـأمره واضـح، وما روي بـالمعنى إنما رواه عرب خلص قبل تفشي الخطأ في اللغة.

4- أن المطلـوب غلبة الظن، وليس اليقين، فـالظن كـاف في نقل مفـردات الألفـاظ، وتقعيد القواعـد، وهو مناط الأحكام الشرعية.

5- أن اللحن وقع في الشـعر كما وقع في الحـديث، وكذلك التبديل والتصحيف وقعا في الشعر أيضـًا. إضـافة

---

349 محمد الخضر حسـين، "الاستشـهاد بالحـديث"، مجلة مجمع اللغة العربية 3/199 (نقله سعيد الأفغاني، أصول النحو، دمشق: دار الفكـر، 1383هـ-1963م، ص 49)

350 خديجة الحديثي، موقف النحـاة من الاحتجـاج بالحـديث الشـريف، العـراق: دار الرشيد، 1981م، 347-364

351 صالح صـافار، النحويـون والحـديث الشـريف، دراسة في إشـكالية الاستشـهاد النحوي بالحديث الشريف، مجلة الساتل، العدد الثاني، يونيو 2007م، ص52

إلى أن الحـديث قد اعتـنى به العلمـاء فصحّحوه ونقحـوه، وعلوم الحديث خير دليل على ذلك، بينما الشعر لم يتـوفر له ما توفر للحديث.

خامسا: من المعلوم المشـهور أنّ اللغـويين قـد اعتمـدوا بتوسّع كبير الحديث النبـوي في مـواطن الاستشـهاد، حتّى إنّ **من ردّ على النحـاة عــدم استشــهادهم بالحــديث النبــوي، جعـل استشـهاد اللغـويين حجّـة عليهم**![352]

ولنأخــذ مثلًا معجم "العين" للخليــل ابن أحمــد الفراهيــدي (100ه-173ه)، وهو أوّل معجم للغة العربيّة (في ما بلغنـا من شواهد التاريخ)، وقد وردت فيه أحاديث كثيرة جدًا، منها:

- ✓ في مادة "عق"، كتب: "ومن الحديث كـلُّ امرئ مُرتهن بعقيقتِه. وفي الحديث: أنّ رسول الله صلى اللـه عليـه وسـلم عقّ عن الحسـن والحسـين بزِنة شعرهما ورِقاً."[353]
- ✓ في مــادة "عج": قــال: "عج: العَجُّ: رفــع الصوت، يقال: عَجَّ يَعِجُّ عجاًّ وعَجِيجًا. وفي الحـديث: "أفضـــل الحَجِّ العَجُّ والثَّجُّ" فـــالعَجُّ رفـــع الصـــوت بالتلبية، والثَّجُّ صبُّ الدِّماء، يعني الذبائح." [354]
- ✓ في مـادة "عـد"، كتب: "والعِـداد: اهتيـاج وجَعَ اللَّديغ [...]وفي الحديث: "ما زالت أَكْلـةُ خَيْبَـرٍ تُعَــادُّني فهــذا أوان قَطْـعُ أبهَــري"، أي تُراجعــني، ويُعاودنُي ألم سمها في أوقات معلومة." [355]
- ✓ في مادة "خشع": كتب: "والخُشْـعَةُ: قُـفٌّ غلبْت عليه السُّهولة، قُفٌّ خاشِعٌ وأَكَمَــةٌ خاشِـعةٌ أي

352 انظر مثلًا سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص53-55

353 الخليل بن أحمد الفراهيــدي، العين، تحقيــق: مهــدي المخــزومي وإبــراهيم السامرائي، العراق: دار الرشيد، 1985م، 1/62

354 المصدر السابق، 1/67

355 المصدر السابق، 1/80?

مُلْتَزِمَةٌ لاطئةٌ بالأرض. وفي الحديث: "كانت الكَعْبَـةُ خُشْعَةً على الماءِ فَدُحِيَتْ منها الأرضُ".[356]

- ✓ في مـادة "خلـع": "وفي الحـديث: "خَلَـع رِبْقَـةَ الإسـلام من عُنُقِـهِ" إذا ضـيَّع مـا أعْطى من العَهْدِ وخرج على النَّاسِ." [357]
- ✓ في مـادة "خنـع"، كتب: "وفي الحـديث: "أخْنَـع الأسـماء إلى اللـه من تَسـمَّى باسـم مَلِـك الأملاكِ" أي أذَلُّها." [358]

والأمثلة كثيرة جدًا لا يليق المقام هنا باستقصائها، وقد وردت فيها الأحاديث في الشرح والتفسـير. فلمـاذا نسـب الشرفي الاعتراض إلى "اللغويين" لا النحاة؟ الجـواب هـو أنّ الشرفي أراد أن يزايد على (شيخه)؛ فانكشفت سـوأة جهلـه. فجمـع سـوأتين: سـوأة الجهـل، وسـوأة التعصّـب لجهله، والإغراق فيه.

سادسا: هـذه الشـبهة مصـدرها كتـاب أبي ريّـة : "أضـواء على السـنة المحمديـة".[359] وهـو لم يخصّـها بـالقرن الثـاني، فكيف خصّص الشرفي دون استقراء ولا استدلال؟!

سابعا: ما قيمة قـول النحـاة واللغـويين في إثبـات أصـالة الحديث النبوي؟ أين دعوى التخصـص الـتي لا يكـلّ الشـرفي عن تكرارهـا! إذا كـان قـول الفقهـاء والأصـوليين هَـدَر عنـد المحدّثين، رغم أنّهم يعملون ضمن العلـوم الشـرعية، فكيـف بمن لا رصيد لهم في علم الحديث؟!

ثامنا: إذا كان النحاة لم يعتدّوا بالحديث النبوي في القرن الثاني –وقد كانت كثير من الأحاديث عندها تؤخذ مباشرة عن التابعين[360]- لأنّ منه ما روي عن الأعاجم؛ فهذا –إن صحّ جدلًا-

---

356 ?المصدر السابق، 1/112

357 ?المصدر السابق، 1/119

358 ?المصدر السابق، 1/121

359 ص345-349

360 آخر من توفي من التابعين هو خلف بن خليفة عـام 181 هــ. قـال السـيوطي: "فقرنه صـلى الله عليه وسـلم هم الصـحابة وكـانت مـدتهم من المبعث إلى آخر من

دليـل ظـاهر على ضـعف معـرفتهم بطـرق الحـديث؛ إذ لم يمكنهم تميـيز الحـديث الـذي رواه العـرب من الـذي رواه الأعاجم رغم قصر الأسانيد! ومن كـان هـذا حالـه من الجهـل بهذا العلم؛ فلا يعتد به قدر نقير في أمر الحديث الجليل!

تاسعا: قول من قال من النحاة باطّراح الحـديث لأنّـه قـد روي بالمعنى واختُلف في لفظه، يكشف تنـاقض هـذه الفئـة؛ لأنّ الشعر نفسه الذي هو عمدة النحاة قد تعـرّض للتحريـف. قـال الميمـني: "النقل بـالمعنى شـيء ليس بمقصـور على الأحاديث فحسب، بل إن تعدد الروايات في البيت الواحد من هذا القبيل. والقـول بـأن ذلك منشـأه تعـدد القبائل ليس مما يتمشى في كـل موضـوع. على إن إثبـات ذلك في كل بيت دونه خرط القتـاد. زد إلى ذلك ما طـرأ على الشـعر من التصحيف والوضع والاختلاق، من مثل ابن دأب، وابن الأحمـر، والكلبي، وأضرابهم".[361]

عاشرا: الزعم أنّ انتشار الوضـع كـان "سـببًا كافيًـا لعـدم الاستشهاد بالحديث في مجال اللغة" في القرن الثاني، دليـل على جهل الشرفي بدلالـة الاستشـهاد وحجيّـة الشـاهد؛ إذ إنّ اللغـويين مـا كـانوا يشـترطون صـحة الروايـة أصـلًا في الاستشـهاد، ودليـل ذلـك أنّ الأعم الأغلب من الشـعر الـذي يستشهدون بـه، في إسـناده مجاهيـل، والانتحـال في الشـعر معروف منذ ما قبل الإسلام، فكيف، إذن، يُحتج بالشعر الـذي لا سـبيل إلى تصـحيح إسـناده وعُـرف فيـه الانتحـال، ويُـترك الحديث الذي يزعم الشرفي أنه قد شاع فيه الوضع؟!

الحـادي عشر: قـال الأسـتاذ صـالح صـافار: "ربط وقـوع اللحن في الحـديث بالأعـاجم غـير مسـلم بـه، ذلك أن اللغة

ماتٍ من الصحابة مائة وعشرين سنة، وقرن التابعين من مائة سـنة إلى نحو سـبعين" (نقلًا عن محمد شمس الحق العظيم آبادي، عـون المعبـود في شـرح سـنن أبي داود، المدينة المنورة: محمد عبد المحسن، 1389هـ-1969م، 12/410).

[361] عبد القـادر البغـدادي، خزانة الأدب ولبّ لبـاب لسـان العـرب، تحقيـق: عبد السلام هـارون، القـاهرة: مكتبة الخـانجي، 1418هـ-1997م، ط، 1/9 (هـامش المحقّق).

"ملك لمن يتكلمها، ويتقنها، فإن أتقنها فليس هناك فــرق بينه وبين العــربي إلا النّســب، والنّسب لا أثر له على اللســان".
أضف إلى ذلك أنّ علــوم العربية قد ســاهم فيها كثــير من الأعاجم، كالحضـرمي، وعيسى بن عمـر، ويـونس بن حـبيب، وما سـيبويه والفارسـي، وغيرهما إلا دليل عظيم على ذلـك، كما أن الشعر قد رواه الأعاجم كذلك، قـال الميمـني: "ورواة الشعر أيضًا فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم".[362]

الثاني عشر: التابعون الذين عليهم مدار أشـهر الأحـاديث كنافع بن عمر -من كبار التـابعين-، والزهـري (القرشـي) -من صغار التابعين-، عـرب خلّص. وحـتى مشـاهير المـوالي، رُبّـوا صغارًا في أحضان الصحابة كسالم مولى ابن عمر رضي اللـه عنه؛ فلا قيمة إذن لقول الشرفي إنّ أغلبية الـرواة كـانوا من الموالي.

الثالث عشر: لم يقل أبـو حيّـان -أشـد النحـاة مغـالاة في ترك الاستشهاد بالحديث النبوي- إنّ شيوع الكذب والوضع هو سبب ترك الاستشهاد بالحـديث في المبـاحث النحويـة، وإنّمـا حجة القـوم هي: روايـة الحـديث بـالمعنى، ووقـوع اللحن من الرواة غير العرب.

لمـاذا إذن زاد الشـرفي حجّـة ثالثـة عنـد نقلـه لمـذهب الأقدمين؟

السبب هـو أنّ روايـة الحـديث بـالمعنى واللحن في بعض لفظه لا يؤديان إلى هدم حفظ الحـديث وحجيّتـه، ولـذلك نفخ الشرفي في كيس الدليل ليضيف إليه دعوى ثالثة أضعف من سابقتيها حتّى يصل إلى إثبات باطله.

362 صالح صـافار، النحويـون والحـديث الشـريف، دراسة في إشـكالية الاستشـهاد النحوي بالحديث الشريف، مجلة الساتل، العدد الثاني، يونيو 2007م، ص 46

-الأضلولة الثامنة-
سلطان المصنّفات الحديثية

قال الشرفي: "المصنّفات التي تبوأت شيئًا فشيئًا منزلة ألحقتها بقداسة المصحف، حتّى أصبحت عبارة "رواه الشيخان"، أي البخاري ومسلم، كافية في التسليم بصحة الحديث والالتزام بما فيه."[363]

قلت:

363 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص178

أولا:لم يـزعم أحـد لهـذه المصـنّفات (بصـيغة الجمـع) الحديثية هذه المرتبة، خاصة أنهـا، باسـتثناء جـامعي البخـاري ومسلم[364]، تضم مع الصحيحِ الضعيفَ وحتى الموضوع. وكيـف تكون كما ادّعى الشرفي، وأصحابها قد يـوردون الحـديث في مصنّفاتهم ويضعفونه بأنفسهم، أو تدلّ تصريحاتهم، أو قـرائن أحـوالهم على عـدم الـتزامهم برواية المقبـول (الصـحيح والحسن) دون غيره:

1-الإمام الترمذي في جامعه، ساق روايات وضعّفها.

2- النسائي في سننه (الكبرى والصغرى)، ضعّف عـددًا من الروايات التي ساقها.

3- قال أبو داود كلمته الشهيرة في رسالته لأهل مكة في وصف سُننه: "وما كان في كتابي من حديث فيـه وهن شـديد فقد بيّنته. ومنه ما لا يصح سنده."[365]

4- قال ابن تيمية عن حـال الـدواوين الحديثيـة لأحمـد بن حنبل (المسند وغيره): "وليس كل ما رواه أحمد في المسـند وغـيره يكـون حجـة عنـده، بـل يـروي مـا رواه أهـل العلم، وشـرطه في المسـند أن لا يـروي عن المعـروفين بالكـذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشـرطه في المسـند [أ]مثـل [من] شـرط أبي داود في سـننه وأمـا كتب الفضـائل فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحًا أو ضعيفًا فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلّا ما ثبت عنده".[366]

5- ألّف الإمام الدارقطني كتابه الـذي يعـرف "بالسـنن"، واسـمه الحقيقي: "المجْتَنَـا من السُّـنن المـأثورة عن النـبي صلى الله عليه وسلَّم، والتنبيه على الصـحيح منهـا والسـقيم،

---

364 اشترط الصحة أيضًا ابن خزيمة في كتابه "مختصر المختصر..." المعروف عند المتـأخرين باسم "صـحيح ابن خزيمـة"، فقد اشـترط فيه على نفسه إخـراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم، لكنّه لم يـوفّ بشـرطه في عدد من رواياته، وكذلك الأمر مع مسند ابن حبّان المعروف بـ"صحيح ابن حبّـان"، ومنتقى ابن الجارود.

365 أبو داود، رسـالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سـننه، تحقيق محمد بن لطفي الصبّاغ، بيروت: المكتب الإسلامي، 1405هـ، طبعة 3، ص27

366 ابن تيمية، منهاج السنة النبويـة، تحقيـق: محمد رشـاد سـالم، الريـاض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406هـ-1986م، 96/7-97

واختلاف النـاقلين لهـا في ألفاظهـا"، وغـالب مـا رواه فيـه ضـعيف أو موضـوع؛ وذلـك لأنّـه وضـعه أساسًـا لبيـان علـل أحاديث الأحكام.

ثانيا:لم يرفع أحد هذه المصـنّفات بهـذا الإطلاق إلى رتبـة قداسة القـرآن، وإنّمـا أهـل العلم من أهـل السـنّة، منـذ زمن الصحابة إلى اليوم، يعتقدون أن الحـديث إذا صـحّ فإنـه حجـة في العقائد والشرائع كما القرآن، فكلّه وحي معصوم.

-الأضلولة التاسعة-
الإمام مالك وشكّه في الحديث

قـال الشـرفي: "كـان الإمـام مالـك يعيش في البيئـة الحجازيـة وفي منـأى عن دواعي الوضـع المتعمـد، ولم يثبت في موطّـأه، وهـو يبحث عن سـند لأحكامـه الفقهيـة، سـوى ثلاثمائة حديث أو نحوها، حتّى قيل فيه إنّـه "أصـحّ كتـاب بعـد كتاب الله".[367]

قلت:

أولا: الزعم أن الأحاديث المرفوعة في الموطأ تبلغ قريبًـا من الثلاثمائة، منقول بجهل عن كتـاب أبي ريـة، دون بحث أو تعقّب، رغم أنّ الشرفي ممن يقدّسون الشك!

ثانيـا: للموطـأ روايـات كثـيرة، وهي مختلفـة في عـدد أحاديثهـا لاختلاف الـرواة ملازمـةً للإمـام مالـك، ذلـك أنّ من هؤلاء الرواة من أخذ عن مالك قبل سنوات من وفاته وهنـاك من صحبه إلى وفاته، وكان من عادة مالك تنقيح كتابـه زيـادة وحـذفًا، علمًـا أنّ روايـة يحـيى بن يحـيى الليـثي هي أشـهر روايات الموطـأ، وهي على قـولٍ آخـرَ الروايـات عن مالك[368]، فيها من المرفوع قريبًا من ثمانمائة حديث. وقالت طائفة من أهل العلم إنّ رواية أبي مصـعب الزهـري هي آخـر الروايـات

---

367 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص178

368 سـليم الهلالي، الموطأ برواياته الثمانية بزياداتها وزوائـدها واختلاف ألفاظهـا، د.م د.ن، 2003، 1/140

عن مالك،[369] كما هو قول الخليلي في الإرشـاد،[370] وفيهـا،كمـا قال الإمام ابن حزم الذي يراها أيضًا آخـر الروايـات، زيـادات عن الموطآت الأخرى نحو من مائة حديث.[371]

ثالثا: قول الشافعي في الموطأ كان قبل تأليف صـحيحي البخاري ومسلم، إذ إنّ الشافعي (تـوفي 204هــ) من تلاميـذ مالـك، وقـد تـوفي لمـا كـان البخـاري طفلًا (ولـد ببلخ في أفغانستان سنة 194هـ) وقبل ولادة مسلم (ولد في نيسابور، شمال شرق إيران، سنة 206هـ). فهـذا الإيـراد من الشـرفي في هذا السياق، غير أمين؛ لأنّه موهم أنّ أصـحّ كتـاب حـديث فيــه فقــط بضــع مئــات من الأحــاديث، في حين أنّ جــامع البخـاري، وهـو أصـحّ كتب الأحـاديث، وقـد قـال فيـه الإمـام النسائي (توفي 303هـ): "ما في هـذه الكتب كلهـا أجـود من كتاب محمـد بن إسـماعيل"[372]، فيـه بـالمكرّر (7397) حـديثًا مرفوعًا، ومن غير المكرّر (2761) حديثًا مرفوعًا، كما هو عَدُّ ابن حجر.[373]

رابعا: لم يزهد مالك في المسـند المرفـوع، ذلـك أنّـه مـا سـعى إلى اسـتيعاب الأحـاديث النبويّة في موطّئـه، كما هو ظــاهر من تقســيمه له؛ فإنّــه لم يســر بــه على نســق "الجوامع"،[374] ولـذلك خلا الكتـاب من أبـواب كثـيرة تضـمنتها كتب الحـديث الأخـرى مثـل التوحيـد، والتفسـير، والزهـد، والقصص...

خامسا: عبارة "وهـو يبحث عن سـند لأحكامـه الفقهيـة"، ليست على إطلاقها؛ فمعلوم –لغير الشرفي طبعًا!- أنّ مالكًا قد أخـرج أحـاديث في موطئـه صـحيحة الإسـناد، وبعضـها

---

369 ولعلّه أقوى الأقوال، لعلمنا أنّ أبا مصـعب الزهـري عـاش في المدينـة، ومـات وهو قاضيها الأوّل.

370 أبو يعلى الخليلي، الإرشـاد في معرفة علمـاء الحـديث، تحقيـق/ محمد سـعيد إدريس، الرياض: مكتبة الرشد، 1/228

371 الذهبي، تذكرة الحفاظ، 2/483

372 ابن حجر، هدي الساري، ص489

373 المصدر السابق، ص469

374 الجامع: الديوان الحديثي الذي يستوعب موضـوعات الـدين وأبوابـه، ولا يقتصر على أحاديث الأحكام أو أيّ شق موضوعي.

بالإسناد الذهبي: نافع عن ابن عمـر عن الرسـول صـلّى اللـه عليـه وسـلّم، لكنّـه لم يعمـل بهـا، لأنّهـا مخالفـة لعمـل أهـل المدينة؛ فهي عنده، على الظـاهر، في عـداد المنسـوخ؛ وقـد قال الإمام ابن حزم عن الموطأ: "وفيه نيـف وسـبعون حـديثًا قد ترك مالك نفسه العمل بها".[375]

سادسا: لم يدَّعِ الإمام مالك أنّ ما جمعه في الموطـأ من أحاديث هو غاية ما وصـل الأمـة عن رسـول اللـه صـلّى اللـه عليـه وسـلّم؛ ولـذلك رفض طلب أبي جعفـر المنصـور إلـزام الناس بكتابه؛ ومن أسباب ذلك كما قال المعلمي: "لأنـه يعلم أنّ فيه أحاديث أخذ بها هو وقد يكون عند غيره مـا يخصصـها، أو يقيدها أو يعارضها، وفيه توقف عن أحاديث قـد يكـون عنـد غيره وما يقويها ويؤيـدها، وقـد يكـون عنـد غـيره أحـاديث لم يقف عليها هو."[376] وقال أيضًا :"**لم يقصد مالك أن يجمــع حديثه كله ولا الصـحيح عنـه في الموطـأ، إنمـا ذكـر في الموطأ ما رأى حاجة جمهور الناس داعية إليه**".[377] وأضـاف: "كـان مالـك رحمـه اللـه يـدين باتّبـاع الأحـاديث الصحيحة إلا أنه ربما توقـف عن الأخـذ بحـديث ويقـول: ليس عليه العمل عندنا. يرى أن ذلك يدل على أن الحديث منسـوخ أو نحو ذلك. والإنصاف أنه لم يتحـرر لمالـك قاعـدة في ذلـك فوقعت له أشياء مختلفة".[378]

---

375 السيوطي، تنوير الحوالك، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.، 1/9

376 المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص254

377 المصدر السابق، ص291

378 المصدر السابق، ص23

-الأضلولة العاشرة-
الحديث عند السنّة والشيعة واحد

زعم الشـــرفي أنّ الخلافـــات في المواضـــيع بين الكتب الحديثية لأهل السـنة والكتب الحديثيـة للشـيعة (المدونـة في القرن الرابع الهجـري) يسـيرة؛ حتّى يثبِتَ أنّ تـاريخ الحـديث المزيّف، واحد.[379]

قلت: إذا كان "صـاحبنا" لا يعـرف من كتب الحـديث عنـد أهل السنة خـبرًا، فهـل يُـرجى من مثلـه أن يـدرك خـبر كتب الشـيعة على كثرتهـا وضـخامتها، وهي الـتي قـال أحـد أعلام الشـيعة في عــدد أحــاديث واحــد منهــا فقــط، وهــو كتــاب "الكافي"-وهو واحـد من الكتب الأربعـة الأهم عنـد الشـيعة-: "إنّ ما في الكافي يزيد على ما في مجمـوع الصـحاح السـتة للجمهـور[380]"؟![381] طبعًـا لن أشـير إلى كتـاب "بحـار الأنـوار" للمجلسي، فهو في 110 مجلّدات، لأنـني أجـزم-بلا تـردد- أنّ مجموع قراءات الشرفي في العلوم الشرعية طوال حياتـه لا يبلغ هذا الحجم، ولا نصيفه!

ألا فاعلم أنّ كتب الحـديث الشـيعية لا تضـم من أحـاديث الرسول صلى اللـه عليـه وسـلم إلّا القليل[382]، وجلّهـا روايـات عن جعفر الصادق رضي الله عنه (توفي 148هـ)، والأئمة من آل الـبيت ممن عاشـوا في القـرنين الثـاني والثـالث، ولـذلك فتعريف الحديث عندهم هـو: "كلامٌ يَحكي قـولَ المعصـوم أو

---

379 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص178

380 أي الكتب الستة لأهل السـنة، والـتي عليها مـدار أحـاديث الأحكـام: البخـاري-مسلم-أبو داود-الترمذي-النسائي-ابن ماجه! علمًا أن تسميتها بالصحاح الستة خطأ.

381 الشهيد الأول، الذكرى، إيـران: 1271هـ، ص6. وهو أمر يمكن أن يُـدرك بالعـدّ المجرد.

382 أصـول الكـافي، وهما الجـزآن الأولان منـه، وخاصـان بالعقائـد، فيهما 3783 حديثًا، وليس منها عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سوى 21 حديثًا!!

فعله أو تقريره."[383] وبالأرقام أقول إنّ الكتب الحديثية الأربعة التي عليها مدار المذهب الشيعي تضم 44 ألف حـديث، منهـا أكثر من تسعة آلاف حـديث لجعفـر الصـادق، وليس لرسـول الله صلّى الله عليه وسلّم منها غير 644 حديث!

إنّ قـول الرسـول صـلّى اللـه عليـه وسـلّم وفاطمـة وعلي وبقيّة الأئمة حتى صاحب السـرداب، وفعلهم، وتقريـرهم داخـل في مسمّى الحديث؛ فكيف يُتصوّر مـع ذلـك أن تكـون أحـاديث أهل السـنة موافقـة نوعًـا لأحـاديث الشـيعة، مـع عـدم تطـابق المصادر، واختلاف البيئة، وتباعد الدواعي، وتنافر المقولات!؟

ولـو نظرنـا في "الكـافي" الـذي هـو أهم الكتب الحديثيـة للشيعة، فسنلاحظ أنّه يتكون من ثمانية أجزاء:

- الجزآن الأولان في العقيدة. الجـزء الأول يتكـون من: أربعة كتب: كتاب العقل والجهل، وكتاب فضل العلم، وكتـاب التوحيـد، وكتـاب الحجّـة الخـاص بكـلّ مـا يرتبـط بالأئمة المعصومين، وهو أوسعها(!).
- الفروع في الفقـه تقـع في خمسـة أجـزاء، وبين الفقه السني والشيعي مسافات.
- الجـزء الأخـير فيـه خُطب أهـل الـبيت ورسـائل الأئمة وآداب الصالحين وطرائف الحكم.

هـذا على مسـتوى التقسـيم العـام، والفـارق بينـه وبين دواوين أهــل الســنة واضــح، أمّــا على مســتوى التفصــيل، فالاختلاف أجلى. ولعلّنا نأخذ أبوابًا متقاربة من الكافي لنـدرك بصورة أجلى الفرق بين كتب السنة وكتب الشيعة:

- بــاب لــزوم الحجــة على العــالم وتشــديد الامر عليه.
- باب النوادر.
- كتاب التوحيد .. باب حدوث العالم وإثبات المحدث.

[383] عبد الهادي الفضلي، أصـول الحـديث وأحكامـه، بـيروت: مؤسسة أم القـرى، 1421هـ، ط3، ص19

- باب اطلاق القول بأنه شئ.
- باب أنه لا يعرف إلا به.
- باب أدنى المعرفة.
- باب الكون والمكان.
- باب النسبة.
- باب النهي عن الكلام في الكيفية.
- باب في ابطال الرؤية.
- باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى.
- باب النهي عن الجسم والصورة.
- باب الارادة انها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل.
- جملة القول في صفات الذات وصفات الفعل.
- باب حدوث الأسماء.
- باب معاني الأسماء واشتقاقها.
- باب الفرق ما بين المعاني التي تحت أسماء الله وأسماء المخلوقين.
- باب الحركة والانتقال.
- باب البداء.
- باب في أنه لا يكون شئ في السماء والأرض الا بسبعة.
- باب البيان والتعريف ولزوم الحجة.
- باب اختلاف الحجة على عباده.
- باب حجج الله على خلقه.
- كتاب الحجة .. باب الاضطرار إلى الحجة.
- باب أن الحجة لا تقوم لله على خلقه الا بإمام.
- باب أن الأرض لا تخلو من حجة.

- بـاب أنـه لـو لم يبـق في الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجة.
- باب معرفة الإمام والرد اليه.
- باب فرض طاعة الأئمة.
- بـاب في أن الأئمـة شـهداء اللـه عزوجـل على خلقه.
- باب أن الأئمة عليهم السلام هم الهداة.
- باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه.
- بـاب أن الأئمـة خلفـاء اللـه عزّ وجـل في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى.
- باب أن الأئمة عليهم السلام نـور اللـه عز وجل (!!).
- باب أن الأئمة هم أركان الأرض (!!).
- باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته.
- بـاب أن الأئمـة عليهم السـلام ولاة الأمـر وهم النـاس المحسـودون الـذين ذكـرهم اللـه عز وجل.
- باب أن الأئمة عليهم السلام هم العلامـات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه.
- باب أن الآيات التي ذكرهـا اللـه عزّ وجـل في كتابه هم الأئمة عليهم السلام.
- باب ما فرض الله عزّ وجل ورسوله صلى الله عليه وآله من الكون مع الأئمة عليهم السلام.
- باب أن أهل الذكر الذين أمـر اللـه الخلـق بسؤالهم هم الأئمة عليهم السلام.
- باب أن من وصـفه اللـه تعـالى في كتابـه بالعلم هم الأئمة عليهم السلام.

- باب في أن من اصـطفاه اللـه من عبـاده وأورثهم كتابه هم الأئمة عليهم السلام.
- باب أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبـوة ومختلف الملائكة.
- بـاب أن الأئمـة ورثـوا علم النـبي وجميـع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم.
- باب أن الأئمة عليهم السلام عندهم جميـع الكتب التي نزلت من عند الله عز وجل.
- بـاب مـا أعطى الأئمـة عليهم السـلام من اسم الله الاعظم.
- باب ما عند الأئمة من آيات الأنبيـاء عليهم السلام.
- بـاب أن مثـل سـلاح رسـول اللـه مثـل التابوت في بني إسرائيل.
- باب فيه ذكر الصـحيفة والجفـر والجامعـة ومصحف فاطمة عليها السلام.
- باب لولا أن الأئمة عليهم السلام يـزدادون لنفد ما عندهم.
- باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة.
- باب أن الأئمة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يعلموا علموا.
- باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون مـتى يموتون، وأنهم لا يموتون الا باختيار منهم.
- باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمـون علم ما كان وما يكون.
- باب أن الله عزّ وجل لم يعلم نبيه علمًا إلّا أمره أن يعلّمه أمير المؤمنين.

- بـاب ان الأئمـة عليهم السـلام لـو سـتر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وعليه.
- بـاب فيـه ذكـر الأرواح الـتي في الأئمـة عليهم السلام.
- بـاب الـروح الـتى يسـدد اللـه بهـا الأئمـة عليهم السلام.
- باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله.
- بـاب أن الإمامـة عهـد من اللـه عزّ وجـل معهود من واحد إلى واحد عليهم السلام.
- باب الأمور التي توجب حجة الإمـام عليـه السلام.
- بـاب ثبـات الإمامـة في الأعقـاب وأنهـا لا تعود في أخ ولا عم ولا غيرهما من القرابات.

أين، إذن، يا مجدّد الفكر، وجدت هذا التوافق بين الشـيعة وأهل السنة؟!

وأخيرًا، لمـاذا حـدّد الشـرفي الـدواوين الحديثيـة للشـيعة بتلك التي ألّفت في القـرن الرابـع، رغم أنّ اثـنين من الكتب الأربعة التي عليها مدار المـذهب الشـيعي، أقصـد (التهـذيب) و(الاستبصار)، قد ألّفا في القرن الخـامس؟ والجـواب هـو أنّ الشرفي لا يعرف عن الكتب الشيعية شيئًا!

-الأضلولة الحادية عشر-
بساطة المحدّثين

زعم الشـرفي أنّ عصـر التـدوين (الـذي يبـدأ عنـده على أبكر صورة في زمن تابعي التابعين)، كان عفويًـا دون قواعـد مؤصّلة، وقصده كما سيأتي فقط هو نقد الإسناد.[384]

قلت:

أولا: أهم قواعد نقد الرجال كانت معروفة في زمن تابعي التابعين، وهي قواعد على دقّتهـا، بسـيطة وبدهيـة، وتُشـترط في عامة الأخبار التي يحتاج المرء الاستيثاق منها.

ثانيا: علم أصول الفقه كان قبل الشـافعي علمًـا "عفويًـا" بلغ فيه مجتهدو الصحابة والتابعين الغاية؛ فهل يقال مـع ذلـك

384 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص178

إنّ "العفوية" دليل سذاجة أو تقصير؟! علمًا أنّه من طبيعة العلوم، أن تكون مرحلة التقعيد متأخرة عن مرحلة الممارسة الأولى.

ثالثا: لا يضير الصحابة والتابعين أن تكون أصول نظرهم في الحكم على الأسانيد غير متضمنة للتعقيدات الموجودة في كتب المتأخرين، إذ إنّ أسانيدهم كانت قصيرة، وكانت الإشكالات في كثير الأحيان تُحَلُّ بسؤال الراوي مباشرة، دون الحاجة إلى تقعيدات نظريّة مجرّدة.

-الأضلولة الثانية عشر-
ظاهرية المحدّثين

زعم الشرفي أنّ المحدّثين "كانوا يتحرّجون كل التحرّج من التدّخل بشكل من الأشكال في نقد محتوى الأخبار المنسوبة إلى النبي [...] ولذلك لم يجدوا بدًا من التركيز على السند دون المتن للتأكد من مدى صحّة هذا العدد

الضـخم من الأحـاديث الـتي يسـعون إلى جمعهـا ويتجشّـمون السفر إلى مظانها أو تبلغ مسامعهم بشتّى الطرق."[385]

قلت: هي الدعوى التي لا يملّ أعداء السنة من تكرارهــا، وقد رُدّ عليهـا مـرّات وكـرّات[386]، ولكن يبـدو أن في اجترارهـا لذاذة في أفواه المبطلين! وقد كتب ابن القيم كتابه: "المنــار المـنيف" -مطبـوع- للـرد على سـؤال: "هـل يمكن معرفـة الحـديث الموضـوع بضـابط، من غـير أن يُنظـر في سـنده؟"ـ وفيه الكفاية والشفاية لمن أراد الحق وسعى لـه سـعيه وهـو مخلص.

لنعد إلى مبدأ الاستشكال، ولنسأل: هل وقـع في خلـد أي من علماء الحديث في زمن الروايـة (الـذي يسـميه الشـرفي زمن التدوين!) أنّ استقامة السند مغنية عن نقـد المتن قبـل التسليم بصحة الرواية؟

الجواب تجده بيسـر عنـد اسـتقراء منهج القـوم من أهـل تلـك القـرون الأولى، وهـو لائح واضـح. بـل قبـل أن تسـتقرأ، جمعًا ونظرًا، ودون أن تكلّف نفسك نَصَبًا، افتح أي كتــاب في تعريف علم الحديث، وانظـر التعريـف، فسيشـرق في ذهنـك الجـواب. خـذ مثلًا أبسـط تعريـف لهـذا العلم، بأبسـط عبـارة وأوضحها، للإمام ابن حجر: "معرفـة القواعـد المعرّفـة بحـال الراوي والمروي." وأضاف: "وإن شئت حذفت لفظ: معرفـة، فقلت: القواعـد."[387] فهـذا العلم، إذن، هـو "قواعــد" للحكم، وليس حفظًـا للنصـوص بلا تمحيص، ولا هـو جمـع بلا نظـر ولا تقليب. وهـو نظـر في حـال المـروي كمـا هـو نظـر في حـال الراوي.

---

385 المصدر السابق، ص178-179

386 من أحدث الـردود العلميّة على هـذه الفريـة، مقـال المستشـرق (Jonathan A.C. Brown):

"How We Know early Hadith Critics Did *Matn* Criticism and Why It's So Hard to Find" in *Islamic Law and Society,* 2008 (15): 143-84.

387 جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: مـازن السرساوي، القاهرة: دار ابن الجوزي، 1431هـ، 1/ 68.

كما تقرّر عند أهل الحـديث أنّ صـحّة السـند لا تقتضـي –آليًا- صحّة المتن، ولذلك أثبتوا قاعدة: "صحّة الإسـناد لا يلـزم منها صـحّة المتن".[388] وهي قاعـدة صـريحة في أنّـه لا يُكتفى باعتبار استقامة المتن للحكم على الحـديث بالصـحّة. ولـذلك اشترط أهل العلم سلامة كل من السـند والمتن من القـوادح للحكم للحديث بالصحّة. قـال ابن أبي حـاتم الـرازي: "يقـاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصـلح أن يكـون من كلام النبوة".[389]

أمّا إن أردت أن تدرك تفصيل عمل أهل الحديث في نقـد المتن؛ فاعلم أنّ ذلك ظاهر من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: نقد السـند يقتضـي نقـد المتن.

وفيه:

- ✓ الحكم على رجـــال الحـــديث بالضـــبط والعدالة، خاصة التـابعين وتـابعي التـابعين، أساسـه النظـر في مرويـاتهم، وهـو مـا يسـمّى اصـطلاحًا "**بالسبر**"، أي تعقّب حال الراوي ومروياته؛ فتقارن مروياتـه بالروايـات الصـحيحة، وتقـارن رواياتـه هـو نفسـه ببعضـها، ممـا رواه في شـبابه بمـا رواه في شـيخوخته، ومـا رواه في بلـد مـا بمـا رواه في بلـد آخـر، ومـا رواه عن راو بمـا رواه عن غـيره، وغـير ذلك من الأحوال؛ بما يكشف استقامتها واستقرارها أو نكارتها واضطرابها.[390] ولذلك تجد في اصطلاحات تجريح الرواة: فلان يروي المناكير، عامـة مـا يرويـه غير محفوظ، أحاديثه مقلوبة، أمره مضـطرب، تُكلّم في روايته عن المجهولين، ثقة ربما أخطأ، ثقة ربما

388 أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، ص 41.

389 ?ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 1/351.

390 انظر للاستزادة: كتـاب "السـبر عند المحـدّثين وأثـره في معرفة أنـواع علـوم الحديث في المتن والإسناد، وفي الحكم على الرواة وعلى مروياتهم" –أصله أطروحة دكتـوراه- في بيـان أثر سـبر أحـاديث الرجـال في الحكم على المتن من خلال نمـاذج عملية من أقوال العلماء.

وهم، ثقة في حديثه تخليط، ثقة له أوهام، ثقة يغرب، روايته عن الشاميين أصلح...[391]

✓ إنّ دراسة منهج المحدّثين في القرون الأولى، مبينة أنّهم "**كانوا يحكمون على الراوي بمروياته، ولا يحكمون على الرواية بالراوي**"[392]؛ أي أنّهم لا يتعاملون مع الثقات والضعفاء بمنطق ظاهريّ آلي، وإنّما ينظرون إلى مرويات الراوي أولًا، ثم ينتقون منها ما دلّ على ضبطه فيها، وإن كان ضعيفًا، ويتركون ما خفّ ضبطه فيها وإن كان ثقة. ومن خلال دراسة روايات كلّ راو، استخلصوا قواعد للتعامل مع ذات الرواة.

✓ **تفرّد** الراوي بالحديث، وإن كان إمامًا، وكان ظاهر سنده الاستقامة، مدعاة للارتياب في متنه. قال ابن رجب: "وأمّا أكثر الحفّاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه: "إنّه لا يتابع عليه"، ويجعلون ذلك علّة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه."[393] وهو دليل على أنّهم لا يغترون بالإسناد المستقيم إذا كان الراوي الثقة قد تفرّد به. وهو ما يكشف حالة التحفّز عند المحدّثين والتشكّك عند التعامل مع الأسانيد، عكس ما يُنسب إليهم من غفلة وسطحية.

391 انظر أحمد معبد عبد الكريم، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، الرياض: أضواء السلف، 1425هـ-2004م

392 عزيز الدايني، أسس الحكم على الرجال حتّى نهاية القرن الثالث الهجري، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م، ص102

393 ابن رجب، شرح علل الترمذي، 1/352-353

الوجه الثاني: علوم خاصة بنقد المتن: من علوم الحديث ما اختص بالنظر في المتون. ومنها:

- ✓ علم مختلِف الحديث: هو العلم الخاص بدراسة الأحاديث المتخالفة ظاهرًا. والعناية فيه قائمة على النظر إلى المتون لا الأسانيد؛ لأنّ العلماء لا يتوجّهون لهذه الأحاديث لدفع الإشكال عنها إلّا عندما يبدو صلاحها إسناديًا وتعارضها متنيًا. وكثيرًا ما تُعتمد متون الأحاديث الأخرى الثابتة أداة للجمع بين هذه الأحاديث أو الترجيح بينها.
- ✓ علم مشكل الحديث: علم مشكل الحديث هو علم متعلّق بـ"أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مقبولة يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة".[394] وهذا العلم يقوم على دفع التعارض بين متن الحديث المشكل والحقائق الشرعية أو الكونيّة الثابتة.

الوجه الثالث: علوم خاصة بنقد السند والمتن معًا:

- ✓ علم العلل: هو علم يبحث عن أوهام الرواة الثقات في مروياتهم.[395] وعالِمُ العلل ينظر في العلل الخفيّة –لا الظاهرة- في الحديث الذي رواه الثقات بسند ظاهره الاتصال. فالحديث المعلّ كما قال السخاوي هو: "خبر ظاهره السلامة، اطّلع فيه بعد التفتيش على قادح".[396] وهذا يؤكّد أنّ المحدّثين ما كانوا يقبلون حديث الثقات دون تردد

---

394 أسامة خياط، مختلف الحديث، الرياض: دار الفضيلة، 2001م، ص32

395 أبو سفيان مصطفى باجو، العلة وأجناسها عند المحدّثين، طنطا: دار الضياء، 1426هـ-2005م، ص8

396 السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: صلاح محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ- 1993م، 1/227

ولا مراجعـة، وإنّمـا كـانوا يضـعون كـلّ حـديث على المحك.

وقـد بـدأ النظـر في علـل الحـديث منـذ عصـر الصحابة، ولعلّ عمر رضي الله عنه هو أوّل من بــدأ ذلك؛ فإنّه إذا سمع حـديثًا وعَجِب أن لم يبلغـه أيـام رسول الله صـلى اللـه عليـه وسـلّم، سـعى إلى أن يجتمع له أكثر من طريق لهذا الحديث. وأشهر مثال لذلك مـا كـان بينـه وبين أبي موسـى الأشـعري في شأن حديث الاستئذان ثلاثًا.[397] ولـذلك قـال الـذهبي: "هـو الـذين سـنّ للمحـدّثين التثبّت في النقـل."[398] وأبـــرز من تحـــدّث في العلـــل زمن الصـــحابة أمّ المؤمنين عائشة رضـي اللـه عنهـا في اسـتدراكاتها على أحاديثَ للصحابة ظنّت أنهم وهمـوا فيهـا، ومن ذلك استدراكها، كمـا في صـحيح مسـلم، على عبـد الله بن عمر رضي الله عنهما حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّ الميت يعذب ببكــاء الحي. فقـالت: يغفـر اللـه لأبي عبـد الـرحمن، أمـا إنّـه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطـأ، وإنّما مرّ رسـول اللـه صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكى عليها أهلها، فقال: إنهم يبكون عليها، وإنها لتعذب في قبرها."[399]

بلغت عنايـة الأئمـة الأعلام بالعلـل الغايـة؛ حتّى قـال عبـد الـرحمن بن مهـدي (تـوفي 198ه): "لأَنْ أعرف علّة حديث هو عندي، أحب إليَّ من أنْ أكتب حــديثًا ليس عنــدي".[400]وقــد اهتم علمــاء الحــديث بالنظر في المتون، حتى صارت لهم ملكـة تقـودهم

397 لم تكن هذه العادة مطّردة عند عمر رضي الله عنـه، وإنمّا يبـدو أنّه رضي الله عنه كان يتشدّد في الأمر إذا خشي أن تكون رواية الصحابي لحديث يتضمن أمــرًا تعمّ به الحاجة ولم يسمعه هو، وهمًا من هذا الصحابي.

398 الذهبي، تذكرة الحفاظ، 1/6

399 رواه مسلم/ كتاب الجنائز/ باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه/ ح:2199.

400 ابن أبي حاتم، علل الحديث، تحقيق: سـعد عبد الله الحميّد وخالد الجريسـي، الرياض، 1427هـ، 1/387 -388

إلى الحكم على الحديث بمجّـرد قـراءة متنـه. قـال ابن دقيق العيد: "وأهل الحـديث كثـيرًا مـا يحكمـون بــذلك باعتبــار أمــور ترجــع إلى المــروي وألفــاظ الحديث. وحاصله يرجع إلى أنـه حصـلت لهم لكـثرة محاولة ألفاظ الرسول صلّى الله عليه وسـلّم هيئـة نفسانية، أو مَلَكة يَعرفون بها ما يجوز أن يكـون من ألفاظ النبي صلّى الله عليه وسلّم، ومـا لا يجـوز أن يكون من ألفاظه."[401]

وقد أُلّفت في علم العلل كتب كثيرة في القرن الثاني الذي يدندن الشـرفي دائمًـا أنّـه أصـل محنـة العلم الحـديث. ذكـر الترمـذي (تـوفي 297هــ) في كتابه "العلل الصغير" عددًا من المؤلّفين في العلل، وهم: هشام بن حسّان (توفي 147هـ)، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (توفي 150هـ)، وسـعيد بن أبي عروبة (توفي 156هـ)، ومالـك بن أنس (تـوفي 179هـ)، وحمّـاد بن سـلمة (تـوفي 167هــ)، وعبـد الله بن المبارك (تـوفي 181هــ)، ويحـيى بن زكريـا بن أبي زائـدة (تـوفي 183هــ)، ووكيـع بن الجـراح (تـوفي 197هــ)، وعبـد الـرحمن بن مهـدي (تـوفي 198هـ)، وأضاف الترمذي قائلًا: "وغـيرهم من أهـل العلم والفضل صنّفوا، فجعـل اللـه في ذلـك منفعـة كثـيرة."[402] وأحصـى محقـق كتـاب "العلـل ومعرفـة الرجـال" لأحمـد بن أحنبـل أكـثر من أربعين مصـنّفًا في العلل في القرون الثاني والثالث والرابع، وكثـير منها موسوعيٌّ مسـتفيض.[403] وهي حجّـة ماديّـة على أنّ نقد متون الأحاديث قد مـورس بكثافـة في زمن

---

401 ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص311-312

402 الترمذي، الجامع الصحيح، تحقيـق: إبـراهيم عطـوة عـوض، القـاهرة: الحلـبي، 1393هـ-1975م، الطبعة2، 5/738

403 أحمد بن حنبـل، العلل ومعرفة الرجـال، تحقيـق: وصي الله بن محمد عبـاس، الرياض: دار الخاني، 1422هـ-2001م، الطبعة2، 1/39-43

التابعين وتابعي التابعين، لا فقـط ضـمن الدراسـات الحديثية العامة، وإنّما بإفراده بمصنّفات مستقلة.

✓ علم المـــدرج: مِن علـــوم العلـــل، علم المدرج، وهـو يتعلّـق بزيـادة راو أو أكـثر في السـند (مُـدرج السـند)، أو زيـادة كلام في المتن (مُـدرج المتن) بما يتوهم السامع أنّه جزء من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. الزيادة في الكلام تدخل في حد الضعيف، ولهـا أهميّـة كبـيرة في تنقيـة متن الحـديث من الزيـادات الـتي تبـدو ظـاهرًا من كلام الرسول صـلّى اللـه عليـه وسـلّم في حين أنّـه بعـد البحث، ينكشــف أنّهــا من كلام واحــد من الــرواة. وحذف الزيادة المدرجـة من المتن المرفـوع تَظهـر قيمتهـا بصـورة واضـحة إذا كـانت الزيـادة تتضـمن حكمًا شرعيًا زائدًا، أو تفسّر معنى الحـديث أو بعض لفظه.

لمـاذا كـان جـلّ العمـل منصـبًا في ظـاهره على الأسانيد دون المتون؟

الجواب من أوجه:

الوجه الأول: نقـد الأسـانيد بتوسـع أدّى بنفسـه إلى إلغـاء عدد ضخم من المتون الباطلـة الـتي تخـالف القـرآن والعقـل والتـاريخ؛ وهـو مـا آل إلى أن يكـون العمـل على تـبيّن علـل المتون أضيق حالًا؛ فـإنّ الغربلـة الأولى آلت إلى ألّا يبقى من القش إلّا قليله.

الوجه الثاني: ماذا لو قلبنا الأمر وتصـوّرنا أن يكـون مبـدأ النظر في الحكم على الأحاديث وأساسـه هـو المتن؟ النتيجـة هي أنّه لن يكون بإمكاننا اكتشاف آلاف الأحاديث الموضوعة؛ والسـبب هـو أنّ الكثـير من الـذين اختلقـوا أحـاديث، اختـاروا متونًا لا تخالف القرآن ولا العقل ولا التاريخ، مثل الـدعوة إلى فضائل الأعمال، أو ذكر فضل السور والعبادات، أو الثناء على

آل البيت أو الصحابة أو البلدان، أو ذم العقائد الباطلة والفرق المنحرفـة، أو غــير ذلــك من الأمــور الــتي كــانت مــادة الموضــوعات في الحــديث. ومن هــؤلاء محمــد بن ســعيد الشامي المصلوب القائـل: "إني لأسـمع الكلمـة الحسـنة، فلا أرى بأسًا أن أنشئ لها إسـنادًا".[404] كيـف من الممكن هنـا أن نحكم بزور نسبة هذه الأحاديث إلى الرسول صلّى اللـه عليـه وسـلّم؟ كـلّ هـذه الأحـاديث داخلـة في حـدود "المعقـول" و"الممكن" ولا تحمل ما يدلّ بصورة قاطعة أنها مختلقة، وقد بلغت في القـرون الأولى آلاف الأحـاديث؟[405] لا سـبيل هنـا إلّا النظر في الأسـانيد! ومثـال ذلـك أحـاديث فضـل بغـداد، فهي عامـةً "ممكنـة" لا تعـارض شـرعًا ولا عقلًا ولا حسًـا، فهـل نقبلها؟ لما درس العلماء هذه الأحـاديث، خلصـوا إلى أنّ كـلّ الأحاديث التي جاءت في فضل بغداد، لا تصحّ، وسبب ذلك هو نظرهم إلى الأسانيد بالأساس!

الوجه الثالث: هناك الكثير من الأحاديث المتخالفـة، وكـل منها داخل في حد "الممكن"، مثل نسبة الواقعة المعينـة إلى زمـنين مختلفين، أو تغليب فضـل طائفـة من الصـحابة على أخرى، أو بلد على آخـر أو غـير ذلـك... كيـف بإمكاننـا هنـا أن نوازن بين الممكنـات إذا لم ننظـر نظـرة فاحصـة دقيقـة في الأسانيد! وهذا أمر واقـع حقًـا، ويواجهـه العلمـاء في أحـاديث الأحكام في حكم يـبيح وآخـر يحظـر، أو في أسـباب الـنزول، وفي أوجه أخرى كثيرة. لا شكّ أنّ استفراغ الجهد الأكـبر في فحص الإسـناد سـيلغي معضـلة "تعـارض الممكنـات"، وهي إشكالية أوسع بكثير وأعضل من قضية المتـون المنكـرة؛ لأنّ المتن المنكر يحمل في ذاته علامة فسـاده، أمّـا "الممكنـات"

404 أبو زرعـة، تـاريخ أبي زرعة الدمشـقي، تحقيـق: خليل المنصـور، بـيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ-1996م، ص213، حديث رقم 1147، بسند جيد.

405 قـال الحافظ أبو يعلى الخليلي: "قـال بعض الحفّـاظ: تـأمّلت ما وضـعه أهل الكوفة في فضائل علي، وأهل بيته؛ فـزاد على ثلاثمائة ألـف." (الخليلي، الإرشـاد في معرفة علماء الحديث، 1/420)!! ولاشك أنّه تصفو من هذه الأعداد الضـخمة، آلاف لا تخالف القرآن ولا العقل ولا الحس، رغم أنّها مختلقة!

فتخفي في كثــير من الأحيــان مــا يطعن في صــدقها، إلّا أن تُدرس من جهة الرجال الذين يُسندون الرواية.

-الأضلولة الثالثة عشر-
سذاجة المحدّثين

قــال الشــرفي: "لم يكن المحــدّثون في بدايــة أمــرهم يعيرون أهمية للطرق التي وصل بها إليهم الحديث."[406] يقصد –كمـا أبـان عن ذلـك في تتمـة كلامـه- اتصـال السـند وصـيغ التحمل.

قلت:

أولا: هـذه الـدعوى مناقضـة لقـول الشـرفي نفسـه في الفقـرة قبـل السـابقة، إنّ معـايير الصـحة كـانت في البدايـة

406 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 179

تطبق بصورة آلية قبل تقعيد القواعـد! فهـل كـان المحـدّثون مهملين للنظر النقدي أم كانوا على خلاف ذلـك؟ وهـل كـانوا مجتهدين في تبيّن مواطن العلّة القادحـة في التسـليم بصـحة الرواية؟ الشرفي يهبك الجواب ونقيضه!

ثانيًا: إذا كــان هــؤلاء المحــدثين لا ينظــرون في ســلامة الإسـناد من القـوادح، بالإضـافة إلى أنّهم-كمـا زعم الشـرفي سابقًا- لا يرفعون رأسًا بنقد المتون؛ فكيف كـانوا يُعـدّون من طائفة المحدّثين؟ ولماذا قام علم الحديث أصلًا، وصنّفت فيـه الكتب، وعقدت له مجالس العلم؟!

ثالثًا: قام نقد الرجال على الشـك وسـوء الظن؛ حـتى إنّ العلماء كانوا يسجّلون للرواة الذين يؤخذ عنهم الحديث، أدنى العـثرات، كمـا كـانوا يبـالغون في تحـرّي أمـرهم؛ حـتى قـال الحسن بن حي (توفي 169هــ): "كنّـا إذا أردنـا أن نكتب عن الرجل، سألنا عنه حتّى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه".[407]

ومن علامـات تنبّـه علمـاء الحـديث وحيطتهم أنّهم كـانوا يميّزون بين تديّن الرجل وصلاحه من جهـة، وروايتـه للحـديث من جهة أخرى؛ ولـذلك تركـوا الأخـذ عن كثـير من الصـالحين والعبّـاد لقـوادح في روايتهم مثـل سـوء الحفـظ واضـطراب الرواية. وقد روى مسلم، في مقدمته، من حـديث أبي الزنـاد عن أبيه، قال: "أدركت بالمدينة مائة كلّهم مـأمون، مـا يؤخـذ عنهم الحـديث، يقـال: ليس من أهلـه".[408] وقـال إبـراهيم بن الأشعث: "سمعت أبـا أسـامة يقـول: قـد يكـون الرجـل كثـير الصلاة كثير الصوم ورعًا جائز الشهادة، في الحديث لا يسوى ذه، ورفع شيئًا ورمى به".[409]

رابعا: الشهادات التاريخية متـوافرة أنّ النظـر في اتصـال الأسانيد وصيغ الأداء كان شـائعًا في العصـور الأولى للروايـة، وهـذا أمـر يسـهل الكشـف عنـه لمن قـرأ قليلًا في مبحث

---

407 الخطيب، الكفاية، ص93

408 النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 1/86-87

409 ابن حبـان، المجـروحين من المحـدّثين، تحقيـق: حمـدي عبد المجيد السـلفي، الرياض: دار الصميعي، 1420هـ-200م، 1/24

التدليس: تدليس الـرواة، في زمن التـابعين ومن تلاهم، فـإنّ أهل الطبقات الأولى كانوا كثيرًا ما يتحاشـون روايـة من أبهم صيغة التحمّل بأن عنعن مثلًا وكان يُعرف بالتدليس؛ حتى قال شعبة (توفي 160هـ): "إذا كان في الحديث حدثني وسمعت؛ فهو دست بدسـت، وإذا لم يكن فيـه سـمعت وأخـبرني؛ فهـو خل وبقل".[410] وقال ابن المديني: "قال يحيى قـال هشـام بن عروة (توفي 146هـ) إذا حدّثك رجل بحديث، فقـل: عمّن هـو وممن سمعته، فإنّ الرجل يحدّث عن آخر دونه".[411] وكان ابن سيرين (توفي 110هــ) إذا حدّثـه الرجـل الحـديث ينكـره، لم يقبل عليه ذاك الإقبال، ثم يقول: "إنّي لا أتهمك ولا أتهم ذاك، ولكن لا أدري من بينكم".[412]

والأمثلـة في هـذا البـاب كثـيرة جـدًا، مبثوثـة في كتب المصطلح والعلل والرجال، وهي مثبتة في أقـدم الكتب الـتي بلغتنا، بالأسانيد المتصلة، وهي من الظهور والشـيوع بمكـان، وبالإمكـان الاطلاع على مئـات النمـاذج منهـا في " العلـل ومعرفـة الرجـال والتـاريخ" لابن المـديني (161هـ-234هــ)، و"العلل ومعرفة الرجـال" لأحمـد بن حنبـل (164هـ-241هــ) وغيرهما..

ولعـلّ من أبـرز الأمـور دلالة على العنايـة بـالنظر في الأسـانيد، البحث عن الأسـانيد العالية؛ إذ إنّ طـالب الحـديث كان يرحل المسافات البعيـدة ويلقى أحيانًـا الأهـوال؛ ليسـمع حـديثًا واحـدًا أو بعض أحـاديث سـمعها هـو نفسـه قبـل ذلـك بواسطة ثقة عن هذا الذي رحل إليه، وهو أمـر دال على علـو الهمّة في دفع الريبة. ومن الشهادات العمليّة في هـذا البـاب قـول أبي العاليـة (تـوفي 90هــ): "كنـا نسـمع الروايـة عن أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ونحن في البصـرة،

---

410 أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، القاهرة: مكتبة الخـانجي، 1416هـ-1996م، 7/149

411 ابن رجب، شرح علل الترمذي، 1/59

412 المصدر السابق، ص60

فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم."[413]
لقد كان علوّ الإسناد مُنية كلّ محدّث ممـارس للصـنعة؛ حـتى أُثِرَ عن يحيى بن معين قولـه وهـو على فـراش المـوت، وقـد سُئل: "ما تشتهي؟" قال: "بيت خالي وإسناد عالي".[414]

خامسا: كان أهل القرون الأولى يعدّون رواية المتون دون إسـناد، ضـلالة وحماقـة، حتّى قـال الإمـام الزهـري، التـابعي (توفي 124هـ)، لابن أبي فروة لما سمعه يـذكر أحـاديث عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم دون إسناد: "قَاتَلَـكَ اللَّهُ يَـا ابْنَ أَبِي فَرْوَةَ، مَـا أَجْـرَأَكَ عَلَى اللَّهِ لا تُسْـنِدُ حَـدِيثَكَ؟ تُحَـدِّثُنَا بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا خُطُمٌ، وَلا أَزِمَّةٌ."[415] لعلمهم أنّ المتون التي لا يعضدها برهان تاريخي إسنادي، هَدَرٌ، لا تُثبت حقًّـا ولا تنفي باطلًا!

ويكفينـا في هـذا المقـام أن نسـوق مثـالًا واحـدًا يكشـف بطلان ما ادّعاه الشرفي:

روى مسلم في مقدمة الصـحيح بسـنده إلى أبي إسـحاق إبـراهيم بن عيسـى الطالقـاني قـال: "قلت لعبـد اللـه بن المبارك (توفي 181هـ): يا أبـا عبـد الـرحمن، الحـديث الـذي جـاء: "إن من الـبر بعـد الـبر، أن تصـلي لأبويـك مـع صـلاتك، وتصوم لهما مع صومك". قال: فقال عبد الله: "يا أبـا إسـحق عمن هــذا؟" قــال: قلت لــه: "هــذا من حــديث شــهاب بن خراش". فقال: "ثقـة، عمن؟". قـال: قلت: "عن الحجـاج بن دينار". قال: "ثقة، عمن؟" قال: قلت: "قال رسول الله صلى الله عليه وسـلم". قـال: "يـا أبـا إسـحاق، إن بين الحجـاج بن دينار وبين النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم مفـاوز تنقطـع فيهـا أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف".[416] فالسـؤال

---

413 الخطيب، الكفاية في الرواية، ص402-403

414 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص231

415 الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيـق: أحمد السـلوم، بـيروت: دار ابن حـزم، 1424هـ-2003م، ص115

416 المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، 1/88-89

هنا عن سند الحديث لمعرفـة حـال رجالـه، أثقـات هم أم لا؟ ولمعرفة اتّصال الرواية!

-الأضلولة الرابعة عشر-
النقد الحديثي، مؤامرة مذهبيّة

زعم الشرفي أنّ "الغاية المضمرة" من تقعيد قواعد علم الحـديث: "الانتصـار في النهايـة لمـا رُوي في نطـاق الفرقـة المذهبية."[417]

417 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص180

قلت:

أولا: إنّها والله لإحدى الكُبَـر! طعن فجّ في خـير القـرون، واتهام الأئمة الأعلام الذين حفظوا سـنة الرسـول صـلى اللـه عليه وسلم من الضياع بأنّهم كذبة من أهل الفِرى والمين!

ومن أعجب مـا تقـرأ أنّ القواعـد الـتي ذكرهـا الشـرفي، وهي ألّا يكون الراوي مجهولًا، وأن يكون مأمونًـا من الكـذب، وأن يكون حافظًـا، وأن يكـون الإسـناد متصـلًا، هي شـروط لا يمـاري أهـل الحِجـا أنّهـا شـروط بدهيـة للتسـليم للروايـة بالاستقامة! فهلّا كشف عن هـذه القواعـد الـتي اتخـذها أهـل العلم سبيلًا لأغراضهم "المذهبية" الضيّقة!

ثانيا: لا يصحّ أن يقال إنّ الشيعة الأوائـل والمتـأخرين قـد وضعوا قواعد لتمييز الصحيح من الضعيف والموضوع، انتصارًا للمذهب الشيعي، وذلك لثلاثة أسباب:

السـبب الأول: لم يهتم الشـيعة الأوائـل بالكتابـة في المصطلح، وأوّل كتاب لهم فيه، على المشـهور، هـو "البدايـة في علم الروايـة" لـزين الـدين بن علي العـاملي، المعـروف بالشـهيد الثـاني، المتـوفى سـنة 964هـ/1557م!! وقـد بـرّر الشـيعة انصـرافهم عن علم الحـديث درايـة بأنّـه كـان فيهم المعصومين، بما أغنـاهم عن قواعـد النقـد الحـديثي!![418] فلم يهتم الشيعة على مدى تسعة قرون أصلًا بتمحيص مرويـاتهم، وإنّما هو التجميع المحض!

السبب الثـاني: علم مصـطلح الحـديث عنـد الشـيعة متـأثّر بصورة بالغة بالقواعد التي قعّدها علماء أهل السنّة[419]؛ فلو كان تقعيد هذه القواعد لغرض مذهبي لما كان الشيعة -خصوم أهـل السنة- ليتبنّوه!

418 قـال أبو الفضل حافظيـان البـابلي (الشـيعي): "بالنسـبة إلى الشـيعة الاثـني عشرية فلم يشعروا بالحاجة إلى علم الدراية؛ وذلك بسـبب وجـود الأئمة المعصـومين عليهم السلام بين ظهرانيهم؛ إذ كانوا ينهلون عنهم الأحكام والأحـاديث وهم في مـأمن من خطر تسرّب الوضع أو التحريف أو الكـذب إليهـا" رسـائل في دراية الحـديث، قم: دار الحديث، 1383هـ، 1/13-14

419 وهو ما يظهر في أنّ كتاب الشهيد الثاني هو –بإقرار كثـير من علمـاء الشـيعة، كالخوئي- اختصار لمقدمة ابن الصلاح ثم شرحها.

السبب الثالث: ليست للشيعة عناية بنقـد مـرواياتهم على أصـــول الحـــديث عنـــدهم؛ لعلمهم أنّ الأعم الأغلب منهـــا سيسقط في ميزان النقد لو نُخِل بمنخل هذه القواعـد؛ حـتى قال الحر العاملي (توفي 1104هـ)، وهو أحد أعمدة المـذهب الشيعي الاثني عشري و"شيخ المحدثين" كما وصفه المحدّث القمّي، في الرد على الأصوليين الشيعة الـذين يـرون وجـوب فحص الأحاديث، على خلاف الأخباريين، إنّ مذهب الأصـوليين "يسـتلزم ضـعف أكـثر الأحـاديث، الـتي قـد علم نقلهـا من الأصول المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتهـا، أو جهـالتهم، أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثًا، بـل محرّمًـا، وشـهادتهم بصحتها زورًا وكذبًا ... بل **يستلزم ضعف الأحـاديث كلّها**، عند التحقيق، لأنّ الصحيح عندهم: "ما رواه العدل، الإمـاميّ، الضابط، في جميع الطبقات". ولم ينصّوا على عدالة أحد من الرواة، إلا نـادرًا، وإنمـا نصـوا على التوثيـق، وهـو لا يسـتلزم العدالة، قطعًا، بل بينهما عموم من وجه، كما صرح به الشهيد الثاني، وغيره ... وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا في الراوي العدالة **فيلـزم من ذلـك ضـعف جميـع أحاديثنا، لعدم العلم بعدالة أحد منهم، إلا نادرًا**".[420] وصدق فيهم ابن تيمية إذ قال: "لو طولب أحـدهم بنقـل صـحيح ثـابت بمـا يقولونه عن علي أو عن غيره، لما وجدوا إلى ذلك سبيلًا."[421]

---

420 الحر العاملي، وسائل الشيعة، 30/249
421 ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، 3/505

-الأضلولة الخامسة عشر-
المحدّثون، مجرّد جمّاعين

قال الشرفي إنّ "صحّة الحديث النبوي كانت تثير العديد من المشاكل عند القدماء أنفسهم. وما تأليف ابن قتيبة (ت 276ه) لكتابه تأويل مختلف الحديث بُعَيد عصر الجمع والتدوين، إلّا شاهد على أنّ الاعتناء بالنواحي الشكليّة يخفي في الحقيقة ما في الحديث من تعارض وتناقض ومجانبة للمعقول ومخالفة للتعاليم القرآنية، وما يحتوي عليه من ركيك التعبير وغريبه، وكلّها علامات على ما اعتراه من وضع، ومؤشّرات على أنّه غير جدير بالثقة إلّا بضروب من التأويل المتعسّف."[422]

قلت:

أولا: يبدو أنّ الشرفي لا يعرف مِن كتب مختلف الحديث إلَا كتاب ابن قتيبة، أو هو في أحسن حال لا يعرف قبله كتابًا، ولو أنه كان يعلم ما يسبقه لأحال إليه، ودليل ذلك أنّه لم يجد

422 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص180

كتابًـا أقــرب إلى زمن "الجمــع والتــدوين(؟)" من كتــاب ابن قتيبة، ولذلك قال: "بُعيد عصر التدوين"، وهذه "البُعَيد" تحيل، كمــا هــو في الظــاهر، إلى القــرن الثــالث، في حين أنّــه من المعلوم المشهور أنّ الشافعي المتوفى في سنة 204 هجريًا قد ألّف الكتاب الشهير: "اختلاف الحديث " في القرن الثاني، وهو أوّل كتاب ألّف في هذا العلم. قال السـيوطي في ألفيتـه في المصطلح:

أوّل من صنّف في المختلف الشافعي فكن بذا النوع حفي

وهــو كتــاب قــد طبــع، وحقــق، ونشــر، وراج، واشــتهر، ودرِس، ونقِــل، وحَفــل بــه-غــير الــورّاقين؛ فلِمَ لم يحـدث لـه الشرفي ذكرًا خاصة أنه سيعود بهذا الفن إلى القــرن الثــاني، قبل "البُعيد"!

ثانيا: قــول الشــرفي إنّ الاهتمــام بالجـانب الشـكلي كـان على حسـاب مـا في الأحـاديث من تعـارض ومخالفـة للعقـل والقــرآن وركاكـة، هـدر لا قيمـة لـه؛ لأنّ الـزمن الـذي حـدّده الشرفي لنقد المتن بتأليف كتب مختلف الحــديث هــو **أزهى عصور نقـد الأسـانيد** ، وعصـر نقـد الأسـانيد (كمـا حـدده الشرفي) عرف **نقدًا جـادًا وصـارمًا للمتـون**، خاصـة من النـاحيتين العقديـة والفقهيـة. فنقـد الأسـانيد وفحص المتـون متلازمــان واقعًــا وضــرورة، ليقين المســلمين من قَبــل أنّ الثقات المتقنين قد يقعون في الوهم، حـتى غـدا بحث أوهـام الأئمة الحفاظ مبحثًا مستقلًا بنفسه عنـد أهـل العلم، ومعلـوم أنّ هذا الوهم قد يلحق حـتى الصـحابة، وهم الثقـات الأثبـات، ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه: "تزوج النبى صــلى الله عليه وسلم ميمونه وهو محرم." فهـذا الحـديث رغم أنـه ثــابت عن ابن عبــاس، فهــو في الصــحيحين، إلّا أنّــه –على الــراجح- وهم من ابن عبـاس، إذ إنّـه قـد ثبت عن جمـع من الصحابة أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد تـزوج ميمونـة

رضي الله عنها وهو حلال (أي غير محـرم بحج)، من ذلـك مـا أخرجـه مسـلم عن ميمونـة نفسـها. قـال النـووي: "وأجـاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أصحها أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما تزوجها حلالًا هكذا رواه أكـثر الصـحابة . قـال القاضـي وغـيره: ولم يـرو أنـه تزوجهـا محرمًـا إلا ابن عبـاس وحده، وروت ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه تزوجها حلالًا وهم أعرف بالقضـية لتعلقهم بـه بخلاف ابن عبـاس ولأنهم أضـبط من ابن عبــاس وأكــثر".[423] وممن وهّم ابن عبــاس جمــع من أئمـة التـابعين وتـابعيهم كسـيد التـابعين سـعيد بن المسـيب (توفي 94ه)[424]، وهـو الـزمن الـذي زعم الشـرفي أنّـه عصـر تميّز بظاهريـة نقـد الأحـاديث بالاكتفـاء بنقـد المتـون. بـل إنّ النظر في المتون والمقارنة بينها قد عرف في زمن الصـحابة أنفسهم[425]، ومن المعروف اسـتدراكات أمّ المؤمـنين عائشـة رضي الله عنها، بعض الأحاديث الـتي رواهـا الصـحابة، لظنّهـا أنّ فيها مخالفة لمتون أخرى، وقد ألّف في جمع اســتدراكاتها كتب، منهـا "الإجابـة فيمـا اسـتدركته عائشـة على الصـحابة" للزركشي.

ثالثا: من أهم المرجّحات عند نقد المتون في علم مختلف الحديث، النظر في الأسانيد؛ فإنّ هذا الاختلاف كثيرًا ما يزول إذا علمنا أنّ أحد المتون ضـعيف الإسـناد، كمـا أنّ النظـر في الــرواة (من طبقــة الصــحابة) من القــرائن الــتي يعــرف بهــا الناسخ والمنسوخ.

رابعًا: دلالــة الوضــع في الحــديث بمخالفتــه للعقــل أو للقرآن أو ركاكته، كانت معلومة وممارسة في القــرنين الأول والثاني، ولم تكن كتب مختلف الحديث سالكة على غير مثال سابق. ولابن قيم كلام مشهور جدًا في كتابه "المنـار المـنيف

---

423 النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، 9/276

424 روى أبو داود في سننه، كتاب المناسك/ بـاب المحـرم يـتزوج/ (ح/1847) عن سعيد بن المسيب قوله: "وَهِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ".

425 انظر أمثلة على ذلــك، عزيز الــدايني، أسس الحكم على الرجــال حتّى نهاية القرن الثالث الهجري، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م، ص12-28

في الصحيح والضعيف". ومنها قوله: "والأحـاديث الموضـوعة عليها ظلمة وركاكة ومجازفــات بــاردة تنــادي على وضــعها واختلاقها على رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم".[426] وقوله في بيان دلائل الوضع: "ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن".[427] وعقد فصلًا في أنّ من علامات وضع الحديث "تكـذيب الحس لــه". [428] وقــال ابن الجــوزي: " فكل حــديث رأيته يخــالف المعقول، أو ينـاقض الأصـول، فـاعلم أنه موضـوع فلا تتكلّـف اعتباره".[429] وابن القيم وابن الجـوزي لم يؤصّـلا لجديـد، وإنّما قد طرحا ما اسـتقرّ عليه المحـدّثون منذ القـرون الأولى. ولا أظنّ أننا في حاجة إلى أصرح من هذه النقول في بيان افتراء الشــرفي على أهل الحــديث! علمًا أنّ الشــرفي قد دسّ في الكلام عبارة "ركيك التعبير وغريبـه" تـأثّرًا "بشـيخه" أبي ريّة الـــذي أطنب في الاعـــتراض من هـــذا الوجـــه، بأســـلوب استعراضي بـــاهت، رغم أنّ العلمـــاء لم يهملـــوا النظر في أسـلوب الكلام فضـلًا عن معنـاه؛ قـال القاسـمي في سـبل معرفة الحديث الموضـوع: "الحـديث الموضـوع يعـرف كونـه موضــوعًا، إمــا بــإقرار واضــعه أو **بركاكــة لفظه** أو غــير ذلك".[430]

خامسًا: العلماء الذين كتبوا في مختلف الحديث كانوا من أهم من بيّن أنّ مخالفة الحديث للعقل والواقع وركاكة عبارته دلالـة على أنّـه لا يصـحّ، وليس الحـال كمـا زعم الشـرفي أنّ علم مختلـف الحـديث قـد قـام ليصـحح الأحـاديث المخالفـة للعقل والواقع.

---

426 ابن القيم، المنار المنيف، ص50

427 المصدر السابق، ص99-100

428 المصدر السابق، ص51

429 ابن الجوزي، الموضوعات، 1/151

430 جمال الدين القاسمي، قواعد التحـديث من فنـون مصـطلح الحـديث، تحقيـق: مصطفى شيخ مصطفى، بـيروت: مؤسسة الرسـالة ناشـرون: 1425ه- 2004م، ص 284

سادسًا: يفهم من كلام الشرفي أنّ علم مختلف الحــديث يراد منه إلزام الأمة بقبول الأحاديث الباطلة، في حين أنه من المعلـوم أنّ من مسـالك النظـر في الأحـاديث الـتي ظاهرهـا التعـارض أن يُـرَدّ أحـدها أو بعضـها إذا لم يمكن الجمـع. قـال الشافعي: "ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشــبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي صـلّى اللـه عليـه وسلم مما سوى الحديثين المختلفين أو أشــبه بالقيـاس فـأي الأحـاديث المختلفـة كـان هـذا فهـو أولاهما عنـدنا أن يصـار إليه."[431]. وقال العراقي في ألفيّته:

وَالْمَتْنُ إِنْ نَافَـــــــــــــاهُ مَتْنٌ آخَرُ ... وَأَمْكَنَ الْجَـــــــمْعُ فَلاَ تَنَـــــــــــــافُرُ
كَمَتْنِ "لاَ يُـوْرِدُ" مَـعْ "لاَ عَدْوَى" ... فَالنَّــــــــــــفْيُ لِلطَّبْـــــــعِ وَفِـرَّ عَدْوَا
أَوْلاَ فَـــــــــــــإِنْ نَسْــــــــــــخٌ بَـــدَا فَاعْمَلْ بِهِ ... أَوْ لاَ فَرَجِــــــّحْ وَاعْمَلَنْ بِالأَشْبَـــــــهِ

والقاعـدة في هـذا البـاب: "الإعمـال أولى من الإهمـال"؛ فالعـالِم إذا عرضـت عليـه أحـاديث ظاهرهـا التعـارض، فإنـه يسلك سبيل إعمال جميع هذه الأحاديث ما أمكن، "لأنــه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض، ولا حـديث بـأوجب من حديث آخر مثله،... وكلٌّ من عند الله عـز وجـل، وكـلٌّ سـواء في باب وجوب الطاعـة والاسـتعمال ولا فـرق".[432] وإذا تعـذّر الجمع يُصار إلى الـترجيح –على أصـول علميّـة- بأخـذ حـديث

431 الشافعي، اختلاف الحديث، (مطبوع في آخر كتاب الأم)، ص1723

432 ابن حزم، الإحكام، 2/21

وترك آخر، سواء بالقول بأنّ أحـدهما منسـوخ أو ضـعيف[433] أو غير ذلك من أسبابٍ تعطيل حكم مضمون الكلام.

وقد يتوقّف العالِم في الحكم على الأحاديث التي ظاهرها التعارض إذا عجز عن تبيّن طرق الجمع أو الترجيح.

433 لا يُعـترض علينا هنا بـالقول إنّ الحـديث الضـعيف سـاقط بذاتـه؛ فلا ينظر في غيره للقول بضعفه؛ إذ إنّ من الحديث الضعيف ما صـلُحَ إسـناده –ظـاهرًا- وليس في متنه ما يسـتنكر غـير معارضـته لحـديث معـارض له معارضة لا سـبيل للجمع بينهما إلّا بالقول بضعف أحدهما. وهذا معروف أساسًا في باب الأخبـار (التـاريخ) حيث لا مكـان للقول بالنسخ.

-الأضلولة السادسة عشر-
علم الحديث، علم نقلي محض

قال الشرفي: "إنّ هـذا العلم يعتـبر من العلـوم النقليـة المحض، فلا مجال فيه لإعمـال العقـل، ومـا على المسـلم إلّا التصديق بالأحاديث التي أجمعت الأمّة على قبولها"[434]

قلت:

أولا: عبـارة "علم نقلي" تعـني أنّـه علم قـائم على النقـل المجرّد، وهذا خلط بين منهج المحدّثين **ومنهج الأخباريين**، فمنهج الأخباريين عمدته النقل المجرّد عن النقد، والتكثّـر من الأخبار ولعًا بالجمع أو سعيًا إلى لفت وجوه النـاس وإغـرائهم بالغرائب والنوادر، كما هو شأن مـا عُـرِف في تـاريخ الإسـلام بظاهرة القصّاصين.

وإنّ من أهم دواعي نشـــوء مدرســـة علم الحـــديث، المفاصلة مع منهج الأخباريين الذين كـانوا ينصـبون المجـالس في المساجد والساحات لقص خبر الرسول صـلى اللـه عليـه وسلم والصحابة وغيرهم. فالخلط بين منهج المحـدّثين ومنهج الأخبـاريين لا يمكن أن يخفى على منصـف، لسـطوع التمـايز المنهجي الهائل بينهما.

ثانيا: كيف يكون علم الحديث علمًا نقليًـا محضًـا رغم أنّـه معلـوم أنّـه ينقسـم إلى قسـمين: علم الحـديث روايـة، وهـو "يشـتمل على نقـل أقـوال النَّبي صـلّى اللـه عليـه وسـلّم وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظهـا"، وعلم الحـديث درايـة، وهـو "علمٌ يعـرف منـه حقيقـة الرِّوايـة، وشُـروطها، وأنواعهـا، وأحْكَامهـا، وحـال الـرُّواة، وشُـروطهم وأصْـنَاف المرويـات، ومـا يتعلـق بهـا."[435] فالجـانب النقلي في علم

434 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص181
435 جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 1/ 67.

الحديث خاص بعلم الحديث رواية، وليس يخلو في هـذا العلم النقل من نقد عقلي، فإنّ النقد فيه حاضر مزاحم للنقل، أمـا علم الحديث دراية فهو علم نقدي خالص خاص بالتقعيد.

إنّ الجانب النقدي حاضر بكثافة في كثير من أفراد علـوم الحـديث؛ فعلم الجـرح والتعـديل جـوهره النظـر والتقـويم، والانتقاء والاصـطفاء، وعلم غـريب الحـديث قـائم على سـاق الفحص والتثبّت، وعلم مختلــف الحــديث ينطلــق من مبــدأ التوفيق والتمييز... أمّا النقل بلا رويّة والعبّ بلا استطعام فهو منهج الشـرفي وأضـرابه من الدسّاسـين الـذين يأخـذون من الآثار ما وافق أهواءهم وأمتع أمزجتهم، والشـواهد على ذلـك كثيرة!

والمتأمّل في منهج محدّثي القرون الأولى؛ يلاحظ أنّهم ما كانوا مجرّد "نقلة" حتّى في تعاملهم مع الأسـانيد؛ فقـد كـانوا يتابعون روايات الرواة، ويعلمون دقـائق روايـاتهم. ومن ذلـك ما رواه يحيى بن سعيد القطان عن شعبة، قال: "كـان شـعبة يقـول: أحـاديث الحكم عن مقسـم كتـاب الخمسـة أحـاديث، قلت ليحيى: عدها شـعبة؟ قـال: نعم؛ حـديث الـوتر، وحـديث القنوت، وحديث عزمة الطلاق، وحديث جزاء مثل ما قتل من النعم، والرجــل يــأتي امرأتــه وهي حــائض".[436] وهــذا يحــيى القطـان يقـول: "ولم يسـمع ابن جـريج من مجاهـد إلا حـديثًا واحدًا: طلقـوهن في عـدتهن. ولم يسـمع ابن جـريج من ابن طاووس إلا حديثًا في محرم أصاب ذرات، قال: فيهـا قبضـات من طعام. ولم يسمع حجاج بن أرطاة من الشعبي إلا حـديثاً: لا تجوز صدقة حتى تقبض".[437] فهـل يقـال في من يـدقّق في حال الراوي ويعلم من دقيق خبره ما علمت، إنّه مجرّد جمّـاع للروايات؟!!

ثالثًـا: يلــزم من القــول إنّ علم الحــديث علم نقلي، أن يكـون أهلـه أصـحاب نظـر آلي يتعامل مـع الأحـاديث بمنهج

436 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 1/130

437 المصدر السابق، 1/245-246

تبسيطي وتعميمي، وهو ما يخالف الثابت عن محدّثي القرون الأولى. فالأمر كما قال ابن رجب الحنبلي عن أهل الصنعة الأوائل الذين سلّط عليهم الشرفي نهمته للتشويه: "لهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبط"[438] فهم يدرسون كلّ حديث كوحدة مستقلة لها ظروفها وطبيعتها الإسنادية والمتنية الخاصة.

رابعا: المسلم ملزم بالتصديق بالأحاديث التي أجمعت الأمة على قبولها، لا لأنّ هذا العلم نقلي، فالصلة منفكّة بين هذين الأمرين، وإنّما سبب هذا الإلزام أنّ إجماع الأمة حجّة؛ لأدلة بسطها أهل العلم في مبحث مصادر الاستنباط في أصول الفقه، ومنها قوله تعالى: {وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا}[النساء:115]. فمن اتّبع غير سبيل المؤمنين؛ متوعَد بالعذاب، ولا يكون ذلك إلّا إذا كانت المخالفة محظورة شرعًا؛ فيثبت بمفهوم المخالفة أنّ اتباع إجماع المؤمنين فرض.[439] علمًا أنّ المحدّثين، في الحقيقة، لا يذكرون قاعدة الإلزام بقبول الأحاديث التي أجمعت عليها الأمة، وإنّما منهم من يذكر قاعدة الإلزام بقبول "الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول"[440]، وبين الإجماع –بمعناه الأصولي، والمختلف فيه: هل يشمل أفراد الأمة أم مجتهديها فقط، وهل هو خاص بزمن الصحابة أم لا ...-، وتلقّي الأمة لأمر ما بالقبول، مسافة كبيرة عند التدقيق.

-الأضلولة السابعة عشر-
النقد اللاواعي للحديث

---

438 ابن رجب، شرح علل الترمذي، 1/353

439 الذي أدين الله به هو أنّ الإجماع الحجّة هو فقط إجماع الصحابة، لتعذر العلم بالإجماع ونقله في غير عصر الصحابة. وهو مذهب أبو داود الظاهري وابن حبّان وطائفة من العلماء، على خلاف بينهم في مستند التخصيص.

440 وهي قاعدة تحتاج إلى تحرير، خاصة أنّها تُستعمل أحيانًا كثيرة للاحتجاج بأحاديث متكلم فيها على منهج المحدّثين.

قال الشرفي: "عملية الجمع والتصنيف والتدوين في حدّ ذاتها عملية اختيار. والاختيار معناه الاحتفاظ بأشياء وإقصاء أخرى، ولا يتصوّر ذلك إلّا بنقد متن الحديث نقدًا ضمنيًا بالوسائل العقليّة، ولو ذهب في ظنّ المحدّث أنّه لا ينقد سوى السند، معدِّلًا أو مجرّحًا. فما احتفظ به هو ما كان يعكس التمثّل السائد لشخص الرسول في فترة متأخرة عن زمن الوحي وطرأت فيها تحوّلات جذرية إلى حدّ ما، مثلما يعكس إسقاطًا للقيم التي شاعت في أوساط المحدّثين دون سواهم من العلماء."[441]

قلت:

أولا: لم يقصد الشرفي من هذا الكلام الاستدراك على طعنه في المحدّثين أنهم ينقدون السند دون المتن، وإنّما غاية قوله هي الإمعان في الطعن في علماء الحديث باتهامهم أنهم كانوا يقبلون الحديث ويردونه تبعًا لأهوائهم وأذواقهم ومواجيدهم، النابعة من سلطان البيئة.. ولكن لم يخبرنا الشرفي كيف نربط بين القواعد الموضوعية المجردة التي قعّدها أهل العلم، وغرقِ أهل العلم المحدّثين في أهوائهم!

ثانيا: بسبب الخلط الاصطلاحي الشنيع بين "الجمع" و"التصنيف" و"التدوين"، وتقديم الشرفي "التصنيف" على "التدوين" (!)، بإمكاننا أن ندرك أنّ الشرفي لم يستوعب أصلًا تاريخ الحفظ الكتابي بالحديث في صدر الإسلام.

الذين "كتبوا" الحديث، كانوا أساسًا من الصحابة، وبالتالي فهم قد كتبوا ما سمعوه من الرسول صلّى الله عليه وسلّم مباشرة، وما كانوا ينتقون ولا يتخيّرون. والأمر كذلك في من كتب الحديث من التابعين؛ فقد كان ينقل كلّ ما سمعه من الصحابة دون تخيّر؛ لأنه كان ملازمًا شيوخًا منهم بأعينهم ممن كانوا قِبلة طلاب العلم في الأمصار الإسلامية. أمّا من

441 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص181

قاموا "بجمع" الحـديث من صـغار التـابعين وتـابعي التـابعين، فلم يكن في حسّ أغلبهم الانتقــاء والاختيــار، وإنّمــا كــانت عنــايتهم منصــبّة إلى جمــع الأحــاديث كتابــة، دون تنظيم ولا تبـويب. أمّـا عمليـة الانتقـاء والاختيـار فقـد بـدأت مـع بدايـة "التصنيف". ويظهر الاختيار أساسًا في الدواوين التي اشترط أصحابها الصحة كصحيح البخاري ومسلم، أو في كتب الســنن أي الدواوين التي يجمع فيها المحدّثون أحاديث الأحكام.

فيمـا يتعلّـق بـديوان الحـديث الـذي يشـترط لـه صـاحبه الصحّة، فقد جرى العرف أن تكون لصاحبه شروط موضوعيّة لانتقاء الأحـاديث، تتعلّـق بسـلامة الحـديث من علـل الأسـانيد كالانقطـاع والجهالـة، واشـتراط المعاصـرة وثبـوت اللقيـا أو إمكانهــا، بالإضــافة إلى بــراءة المتن من النكــارة ومخالفــة القرآن...[442]

وممّا يدفع الظنّ والتهمة بأنّ هذا النوع من الدواوين كـان انتقاءً شخصـيًا خاضـعًا لتمثّـل ذاتي لطبيعـة الرسـالة النبويّـة، عرضُ البخاري ومسلم صحيحيهما على علماء العصر من أهل التخصـص للحكم على اختياراتهما[443]، ومـا حصـل من سـجال علمي بحت قـائم على النقـد المنهجي المـدعّم بأدلـة ماديـة. وقد كان البخاري ومسلّم يبرّران اختياراتهما بأدلّـة موضـوعيّة تفسّر عـدم ردّهم بعض الأحـاديث أو الـرواة المنتقـدين. هـذا النقاش الفكري العلمي الـدقيق الـذي كـان يـدور بين الأئمـة الأكابر المتعاصرين بأدوات غاية في الدقّة، يكشف أنّ تفسـير الشرفي بعيد كلّ البعد عن الممارسة الماديّة للنقد الحـديثي،

442
من ذلك قول مسلم في مقدمة صـحيحه: "فأما القسم الأول، فإنا نتـوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسـلم من العيـوب من غيرها وأنقى، من أن يكـون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شـديد، ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم ..."

443
عـرَض البخـاري صـحيحه على أئمة زمانه كعلي بن المـديني وأحمد بن حنبل ويحـيى بن معين. وقد كـانت مصـنّفات المحـدّثين مثـارًا للنقـاش العلمي والعقـدي والفقهي بين المتخصصـين في زمن التصـنيف. ولـذلك كـان أهل التصـنيف يزيـدون وينقصون أحاديث من كتبهم تبعًا لما يستجد لهم من نظر، تأثرًا بالنقاش العلمي.

وأنّـــه أقـــرب إلى ســـمادير[444] المـــدمنين منـــه إلى بحث الأكاديميين.

أمّـا السُـنن، فـرغم أنّ الكثـير من المصـنّفين فيهـا كـانوا فقهـاء، ولهم ترجيحـاتهم الفقهيـة الخاصـة، إلّا أنّ دواوينهم الفقهية كانت كثيرًا ما تضمّ الأحاديث والآثار التي يسـتدل بهـا أهل المذاهب المتخالفة، كما أنّهم قـد يرّجحـون قـولًا فقهيًـا، بناء على آية قرآنية أو قاعدة فقهية، ويقرّون رغم ذلك أنّه "لا يصحّ حـديثٌ في البـاب"، أو أنّ الحـديث الـذي يسـوقونه هـو "أصحّ شيء في الباب"، وهو مع ذلك عندهم ضـعيف.[445] وهـو تعبير تكرّر كثيرًا عنـد المحـدّثين المتقـدمين. وهـذا المسـلك، حجّـــة على أنّهم لم يتّخـــذوا من جمعهم للأحـــاديث وســـيلة للانتصار لمذاهبهم الفقهية على حساب الأمانـة العلميّـة. وقـد لاحظ موتسكي هـذه الحقيقـة في المرحلـة المبكـرة للـتراث الفقهي-الحـديثي؛ فقـال: "لم يكن جمـع النصـوص وتناقلهـا راجعًا فقط إلى الرغبـة في الانتصـار لآراء خاصـة للمدرسـة، ولكن أيضًا لأمر مستقل عن ذلك، وهو كما تمّ عرضه بالأمثلة الخاصـة بـابن جـريج وابن عيينـة: كـل منهمـا نقـل، بصـورة قاطعـة، أحـاديث نبويـة متعارضة[446] أو آراء للصـحابة مخالفـة لتراث مدرستهما".[447]

-الأضلولة الثامنة عشر-
حجية أقوال الصحابة وأفعالهم

---

[444] سمادير: ما يتراءى للإنسان من ضعف بصره عند السُّكر.

[445] صيغة التفضيل هنا لا تعني الصحّة وإنّما تـدلّ على أنّ المحـدّث قد نظر بتمعّن في جميع الأحاديث التي يعرفها في الباب؛ فلم يصحّ عنده شـيء، وأنّ أقـلّ الأحـاديث ضعفًا ما سـاقه. وهو ما يؤكّد أنّ الاختيـارات الفقهيّة ما كـان لها سـلطان إلـزام المحدّثين بتصحيح ما لم يصح.

[446] تعارض هذه الأحاديث راجع إلى أنّ منها ناسخ ومنسوخ، أو صحيح وضعيف.

[447] Harald Motzki, *The Origins of Islamic Jurisprudence: Meccan Fiqh Before the Classical Schools*, tr. Marion H. Katz, Leiden; Boston: Brill, 2002, p.297

قال الشرفي: "إنّ مادة المصنفات الحديثية – وقد سبق أن رأينا أنها في أغلبيتهـا المطلقـة أحـاديث آحـاد- لم تقتصـر على نسـبة أقـوال وأفعـال إلى الرسـول، بـل أقحمت فيهـا أقوال جملة من الصحابة وأفعالَهم، مضفية عليها كذلك صبغة معيارية مماثلة لمعيارية سلوك الرسول. ولم يقف الأمر عنـد هذا الحد، فتم التوسيع من مفهوم الصـحبة حـتى يشـمل كـل الـذين رأوا النـبي ولـو مـرة واحـدة، وأسـندت إليهم مثلمـا أسـندت إلى الـذين عاشـروه مـدة طويلـة وآمنـوا بـه وآزروه صفات العصمة والكمال، فلم يشمل هذه الحلقة من حلقـات الإسناد ما شمل سائرها من الجرح والتعديل".[448]

قلت:

أولا: الذين نقلوا أقوال الصحابة وأفعالهم، كـابن أبي شـيبة في مصنّفه، وعبـد الـرزّاق في مصـنّفه، مـا كـانوا يـرون حجيّـة أقـوال آحـاد الصـحابة وأفعـالهم، ودليـل ذلـك ظـاهر من نقلهم اختلاف الصحابة في فتواهم.

ثانيا: لم يقـل أحـد من أهـل السـنّة إنّ أقـوال الصـحابة وأفعالهم حجّة في الدين "كسلوك الرسول" صلّى اللـه عليـه وسلّم. والعجب من الشـرفي أنّـه يـرمي الكلام على عواهنـه دون توثيـق. علمًـا أنّ حجيّـة أقـوال الصـحابة مبحثٌ أصـولي درسه العلماء باستفاضـة، وفيـه تفصـيل واجب، ولا يجـوز أن يُعرض بالصورة المجملة التي عرضها الشرفي.

الاتفاق حاصل بين أهل العلم أنّ قول الصـحابي حجّـة إذا كان هناك إجماع بين الصحابة حوله. والاتفاق حاصل أيضًـا أنّ قـول الصـحابي ليس بحجّـة إذا تخـالف الصـحابة، أو رجـع الصحابي القائل به عن قوله. واختلف أهل العلم إلى مـذاهب إذا ورد عن الصحابي قول في حادثة لم تحتمل الاشتهار فيمـا بين الصحابة-بأن تكون ممَا لا تعمّ به البلوى، ولا ممـا تقـع بـه الحاجـة للكـل- ثم ظهـر نقـل هـذا القـول في التـابعين ومن

448 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص181

بعدهم من المجتهدين، ولم يرد عن غيره من الصحابة خلاف ذلك.[449]

ثالثا: كان على الشرفي، وهو ينقل عن أهل العلم، أن يثبت الخلاف بين المحدّثين والأصوليين في تعريف الصحابي؛ فإنّ المحدّثين هم الذين قالوا بما نقله الشرفي[450]، أمّا الأصوليون، أو طائفة منهم، فإنّهم يضيّقون التعريف ليقتصر على من طالت صحبته للرسول صلّى الله عليه وسلّم، على اختلاف في تحديد مدّة الملازمة.[451]

رابعا: لا تكاد توجد قيمة **عمليّة** لاستنكار إدخال كلّ من رأى الرسول صلّى الله عليه وسلّم ولو مرة واحدة، في حدّ الصحبة، في ما يتعلّق بالأخذ باجتهاداتهم الفقهيّة؛ لأنّ الاجتهادات التي تَنازع العلماء الأخذ بها تدور على فقهاء الصحابة الذين عرفوا بملازمة الرسول صلّى الله عليه وسلّم. فالمكثرون في الفتيا منهم عددها سبعة –كما يقول ابن حزم في رسالته "أصحاب الفتيا من الصحابة..."[452]- هم عائشة، زوج النبي صلّى الله عليه وسلّم، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وكلّهم رضوان الله عليهم قد عرفوا بملازمة الرسول صلّى الله عليه وسلّم. فإثارة الشرفي-والشيعة!- اليوم لقضيّة تعريف الصحابي، مجرّد تشغيب نظري، لا غير.

خامسا: قل لي بربك أين جاء وصف الصحابة بصفات الكمال؟!

449 مصطفى البغا، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، دمشق: دار القلم؛ دار العلوم الإنسانية، 1420هـ- 1999م، ص339

450 قال ابن حجر: "أصحّ ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي هو: من لقي النبي مؤمنًا به ومات على الإسلام". (الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عبد الله التركي وعبد السند يمامة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ، 1429هـ-2008، 1/16)

451 نقل ابن الصلاح عن أبي المظفر السمعاني المروزي قوله إنّ اسم الصحابي - من حيث اللغة والظاهر - يقع على من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه. قال السمعاني: "وهذا طريق الأصوليين." (ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص293) نشر دار الكتب العلمية، 1995م.

452

"العصــمة" و"الكمــال"! صــفات لم يــدّعها الصــحابة لأنفسـهم، ولا نسـبها إليهم أحـد من أهـل القبلـة، لا سـنّة ولا مبتدعة! وكيف يُنسـبون إلى العصـمة، وقـد كـانوا يتخـالفون، ويتنــاظرون، وتــراثهم فيــه أكــثر من قــول في المســألة الواحدة؟!

ولنا أن نسأل، ببراءة أو بدونها، فالسؤال هنا لحوح لجوج: هل سمع أحد في شرق أو غرب أنّ نفي صـفة قصـد الكـذب عن طبقة من الناس يدلّ "مطابقـة" أو "تضـمّنًا" أو "لزومًـا" على العصـمة؟! هـذا معـنى تأبـاه الدلالـة اللغويـة، وتزدريـه القواعد العرفيّة، وتنفيه القواعد الشرعيّة!

سادسا: أهل السنة الذين يوالون الصحابة ويعتبرونهم خـير جيل من أجيال المسـلمين، يقـرّرون صـراحة ودون مواربـة أو تلعثم أنّ العصمة منفية عن غير النبيين. قال ابن تيمية: "وأهل السنّة تحسن القول فيهم وتترحم عليهم وتستغفر لهم، لكن لا يعتقدون العصـمة من الإقـرار على الـذنوب وعلى الخطـأ في الاجتهاد إلا لرسول الله، ومن سواه فيجـوز عليـه الإقـرار على الذنب والخطأ."[453]

سابعا: بيّن أهل العلم بجلاء معنى عدالة الصـحابة بمـا ينفي أدنى التبـاس. قـال ابن الأنبـاري: "**وليس المُراد بعـدالتِهم ثبـوت العصـمة** لَهم واسـتحالة المَعصـية منهم، وإنَّمـا قبـول روايتهم من غــير تكلّــف وبَحث عن أســباب العدالــة، وطلب التزكية إلا أن يثبت ارتكاب قادح، ولَمْ يثبت ذلك ولله الْحَمد".[454]

ثامنا: أهـل العلم قبلـوا الصـحابة كثقـاة، دون تجـريح لهم في الرواية، لسببين:

السبب الأول: تزكيـة الـوحي لهم، بتحليتهم بالإيمـان، ونفي خَبَث الضـلالة عنهم، ووعـدهم بالجنّـة وهم يـدبّون على الأرض، وقد سـبق عـرض طـرفٍ من الآيـات في ذلـك. كمـا جـاء بيـان فضلهم في السنّة، وتقرير جميـل معـادهم، وقـد سـقنا لـك من

---

453 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 4/434

454 السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، 3/115

ذلك أحاديث صحيحة. ولا شك أنّ نفي عدالتهم تكذيب لما تواتر به الوحي، ومروق عن سبيل صحيح الفهم. قال الإمام ابن حزم في قولـه تعـالى: {لَقَـدْ رَضِـيَ اللَّهُ عَنِ الْمُـؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَـكَ تَحْتَ الشَّـجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُـوبِهِمْ فَـأَنزَلَ السَّـكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَـابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًـا} [الفتح:18]، "فمن أخبرنا الله عز وجل أنـه علم مـا في قلـوبهم، ورضي الله عنهم، وأنزل السكينة عليهم، فلا يحل لأحد التوقـف في أمــرهم، أو الشــك فيهم البتــة "[455] والإجمــاع منعقــد على تعديلهم. قال الإمام ابن الصلاح :"إن الأمة مجمعة على تعــديل جميع الصحابة ومن لابس الفتن منهم، فكـذلك بإجمـاع العلمـاء الــذين يعتد بهم في الإجمـاع إحسـانًا للظن بهم ونظرًا إلى مـا تمهّد لهم من المـآثر وكـأن الله سـبحانه وتعـالى أتـاح الإجمـاع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة والله أعلم."[456]

وقـــد فصّـــل ابن حبّـــان الكلام بخـــير بيـــان، وردّ على الاستشكال؛ فقال: "فإن قَالَ قائـل: فكيـف جـرحت من بعـد الصحابة؟ وأبيت ذلـك في الصـحابة والسـهو والخطـأ موجـود في أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين؟ يقال له: إن اللـه عـز وجـل نزّه أقـدار أصـحاب رسـوله عن ثلب فـادح، وصـان أقـدارهم عن وقيعـة متنقص وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم، وقد قَالَ الله جــل وعلا: {إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَـذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُـواْ وَاللّـهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِين}[آل عمــران:68]، ثم قال: {يَـوْمَ لاَ يُخْـزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ}[التحريم:8].

فمن أخبر اللـه أنـه لا يخزيـه يـوم القيامـة فقـد شـهد لـه باتباعـه ملـة إبـراهيم حنيفًـا لا يجـوز أن يجـرح بالكـذب، لأنـه يستحيل أن يقول الله جل وعلا : {يَوْمَ لاَ يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ}[التحريم:8].ثم يقول النبي صـلّى اللـه عليـه وسـلّم: "من كــذب علي متعمدًا فليتبــوأ مقعــده من النــار"، فيطلــق النبي صلّى الله عليه وسلّم إيجاب النـار لمن أخـبر اللـه جـل

455 ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، 4/148
456 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 295

وعلا أنه لا يخزيه في القيامة، بل الخطاب وقـع على من بعـد الصحابة وأما من شهد التنزيل، وصـحب الرسـول صـلّى اللـه عليه وسلّم، فالثلب لهم غير حلال، والقدح فيهم ضد الإيمـان، والتنقيص لأحدهم نفس النفـاق، لأنهم خـير النـاس قرنًـا بعـد رسـول اللـه صـلّى اللـه عليـه وسـلّم بحكم من لا ينطـق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى صلّى الله عليه وسلّم.

وإن من تولّى رسول الله صلّى الله عليه وسـلّم إيـداعهم ما ولاه الله بيانه الناس لبالأحرى من أن لا يجرح، لأن رسـول الله صلّى الله عليه وسلّم لم يودع أصحابه الرسـالة وأمـرهم أن يبلغ الشاهد الغائب إلا وهم عنده صادقون جائزو الشهادة، ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليـغ من بعـدهم مـا شـهدوا منه، لأنه لو كان كـذلك لكـان فيـه قـدحًا في الرسـالة، وكفى بمن عدله رسول الله صلّى الله عليه وسـلّم شـرفًا، وإن من بعد الصحابة ليسوا كذلك، لأنّ الصحابي إذا أدى إلى من بعده يحتمل أن يكون المبلغ إليه منافقًا، أو مبتدعًا ضـالًا ينقص من الخبر أو يزيد فيه، ليضل به العالم من النـاس، فمن أجلـه مـا فرقنـا بينهم وبين الصـحابة، إذ صـان اللـه عـز وجـل أقـدار الصحابة عن البدع والضلال، جمعنـا اللـه وإيـاهم في مسـتقر رحمته بمنّه."[457]

السبب الثاني: التاريخ شاهد أنّ الذين وضعوا الأحاديث ما كانوا من الصحابة. وقد كان الصحابة، على ما فيهم من غـيرة وحرص لهذا الأمـر، لا يشـكّون في صـدق طبقتهم، وإن كـانوا في بعض الأحيان يبالغون في التحرّي، وهم الذين تـواتر عنهم حـديث الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم: "من كـذب عليّ متعمـــدًا؛ فليتبـــوّأ مقعـــده من النـــار."، فقـــد رواه منهم العشـرات[458]. وهم الـذين لم يُعـرف في تـاريخ الأمّـة أحـرص منهم على تحرّي طريق الجنّة وبذل الأسباب لذلك. والحق ما

457 ابن حبان، المجروحين من المحدّثين، 1/35-36

458 للطـبراني جـزء حـديثي روى فيه الحـديث عن سـتين صـحابيًا، من نحو مائة وثمانين طريقًا.

نطق بـه المعصـوم صـلى اللـه عليـه وسـلم: "إن اللـه اختـار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين". وهـو حـديث صحيح. قال ابن حجر: رواه البزار بسند رجاله موثقون.[459]

-الأضلولة التاسعة عشر-
وجوب تمييز القرآن عن السنّة في كلّ شيء

قـال الشـرفي: "إنّ الحـديث قـد عُومـل معاملـة القـرآن واعتُبر وإياه على رتبة واحدة، فيُتشبّث بحرفيّته، ويُحفـظ عن ظهر قلب، ويُقرأ من دون تدبّر، ويحتفل بختمه للتـبرك. ونَجَم عن ذلــك أن بُحث فيــه، في نطــاق الفقــه بالخصــوص، عن الناســخ والمنســوخ، وعن الخــاص والعــام، وعن المجمــل والمبيّن، وعن المطلق والمقيد.. ومـا إلى ذلـك من المبـاحث المعهــودة في علــوم القــرآن من دون مراعــاة للاحــترازات المشروعة المتعلّقة بظروف تدوينه."[460]

قلت:

أولا: خلطَ الشرفي بين حق وباطل، وعيّر مخالفيـه بمـا لا يُستراب أنّه أصل من أصول الإيمان أو موافق لفعـل القـرون الخيريّة:

459 الإصابة، 1/28.
460 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص181-182

- الإيمــان بــأنّ الحــديث مثــل القــرآن في مرجعيتــه وحجيّتــه، مُسَــلَّمة عقديّــة سُــنِّيّة، دون أن يكونا على رتبة واحدة في ضـبط ألفاظهمـا.[461] قـال ابن حزم معلقًا على حديث النـبي صـلّى اللـه عليـه وسـلّم: "ألا وإنّي واللـه قـد أمـرتُ ووعظتُ ونهيتُ عن أشياء، إنّها لمثل القرآن"، "صـدق النـبيّ صـلّى اللـه عليـه وسـلّم، هي مثـل القـرآن ولا فـرق في وجوب كلّ ذلك علينا. وقد صدّق الله تعالى هـذا، إذ يقول: {مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ}[النساء:80]"[462]
- حفظ ألفاظ الأحاديث عن ظهـر قلب؛ هـو فعل الصحابة، وقد كان بعضهم يجتمع لذلك.[463]
- الالتزام بحروف الحديث، هو الحـق، ودون ذلك باطنيـةُ المتفلّـتين من حـدود الأحكـام النبويّـة، والتي هي بدعة مارقة عن حدود السنّة.
- قراءة الحـديث دون تـدبّر؛ فعـل الجهّـال. والاحتفال بختمه للتبرّك؛ بدعة مُحدثة.

ثانيًا: ما هي هذه الاحترازات؟

الجواب: الصمت!

هل هذا منطـق علمي في النظـر والحكم! هـدم من غـير بيان لأسبابه، واعتراض دون إعلان لأداته!

461 يقول ناصر الدين الألباني، المحدّث المعاصر، في الصحيحين: "صار عرفًا عامًا أنّ الحـديث إذا أخرجه الشـيخان أو أحـدهما، فقد جـاوز القنطـرة، ودخل في طريق الصحة والسـلامة. ولا ريب في ذلـك، وأنه هو الأصل عنـدنا، وليس معـنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في "الصحيحين" هو بمنزلة ما في "القرآن" لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصـمة لكتـاب بعد كتاب الله تعالى أصلا، فقد قال الإمام الشافعي وغـيره:" أبى الله أن يتم إلا كتابه "، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثية، لا الأهـواء الشخصـية، أو الثقافة الأجنبية عن الإســلام وقواعد علمائــه". (مقدمة الألبــاني لتحقيق شــرح العقيــدة الطحاوية، بيروت: المكتب الإسلامي، 1404هـ-1984م، ط8، ص23)

462 ابن حزم، الإحكام، 2/22

463 M. Mustafa al-Azami, *On Schacht’s Origins of Muhammadan Jurisprudence*, p.111

ثالثًا: النظـــر في الكلام من جهـــة الناســـخ والمنســـوخ، والخاص والعام، والمجمل والمبيّن، يجـوز، بـل يجب في كلام الناس عامة، لا فقط في القرآن والسنة. ولازالت سُنَّة الخلق جارية على ذلـك، خاصـة كلمـات المراجـع العلميـة والفكريـة وأهــل الســلطة، دون نكـير من أحــد، إذا دلّت **القـرائن** أنّ صاحب القول-وإن لم يكن معصومًا- **لم يكن متناقضًا**!

قال ابن تيميّة: "يجب أن يفسّر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا وتعرف ما عادته يعينه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به وتعرف المعاني التي عرف أنــه أرادهـا في موضع آخر فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظـه كـان هـذا ممـا يسـتعان بـه على معرفـة مـراده. وأما إذا اسـتعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك اسـتعماله في المعنى الذي جرت عادتـه باسـتعماله فيـه، وحُمـل كلامـه على خلاف المعنى الـذي قـد عـرف أنـه يريـده بـذلك اللفـظ بجعل كلامه متناقضًا، وتُرك حمله على ما يناسب سائر كلامه كان ذلك تحريفًا لكلامه عن موضـعه وتبـديلًا لمقاصـده وكـذبًا عليه".[464]

ومن عجب أنّ الشــــرفي نفســــه يتهم خصـــومه أنهم لا يحملون مجمـل كلامــه على مفصّـله، وأنّهم يقتطعـون الكلام عن سباقه ولحاقه! فلِمَ يجوز لـه مـا لا يجـوز لغـيره؟! أم أنّ كلامه قرآن؟!

رابعًا: لم يخلُ عمل المحدّثين والفقهاء من احترازات عند نظـرهم في الحـديث بمـا يخـالف نظـرهم في القـرآن، فهم يعلمون أنّ الحديث قد يكون ضعيفًا أو أنّ ضـبط عبارتـه فيـه نظر أو غير ذلك من الاحترازات التي لم تتناول النص القرآني حيث لا نجد آية ضعيفة، ولا آية غير مضبوطة حفظًا.

464 ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسـيح، تحقيـق: علي بن حسن بن ناصر وعبد العزيز بن إبــراهيم العســكر وحمــدان بن محمد الحمــدان، الريــاض: دار العاصمة، 1414هـ، 4/44

-الأضلولة العشرون-
وجوب تجديد دراسة أصالة الحديث النبوي

قال الشرفي: "هل يعني كل هذا أنه لا قيمة مطلقًا لما بلغنا موسومًا بالحديث النبوي الشريف؟ كلّا، فهو ذخيرة تنبض بالحياة، موحية بالمواقف النبيلة الخالدة. ولكنّ هذا الكنز يحتوي على الغثّ والسمين، وعلى الأخضر دومًا واليابس الذي فارقته الحياة، وعلى ما هو صدى لقيم المجتمعات التقليدية وما هو صالح في كلّ الظروف والأحوال. فهو إذن في حاجة أكيدة إلى المساءلة وإلى المرور عبر الغربال الدقيق. ولا مناص في كل الحالات من عرضه على محكّ النقد المستنير بتوجّهات الرسالة، بعيدًا عن التقديس وحرفية النصوص، فذاك بلا مراء هو شرط بقائه حيًا في النفوس. فهل من مستجيب؟"[465]

أولا: هذه العبارات الهلامية والنظرات السديمية التي لا تحيل إلى منطق محكم في التعامل مع النص ليست من العلمية في شيء.

ثانيا: هذا هو مذهب النصارى الليبراليين في التعامل مع كتبهم؛ فإنّها عندهم من التراث الذي يُستأنس به في القضايا الأخلاقية، وليس لها وراء ذلك حقٌ. فليست هي أصل يبنى عليه وجودهم، وإنّما هي فرع لاحق.

ثالثا: كأني بالشرفي يكشف سرًا مخبوءًا وحقيقة غابت عن الأمة قرونًا؛ فهو يستصرخ الغافلين ويوقظ النائمين بصرخته المدوية إنّ الحديث النبوي فيه الصحيح والملفّق!

465

الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص182

إنّ علم الحـديث قـد قـام أصـلًا على مبـدأ المفاصـلة بين صحيح الخبر وما كان مفترى. وقد اسـتُنفدت في سـبيل ذلـك الأعمــار، وأُلّفت المطــولات من الكتب، وحُبّــرت الشــروح المسهبة على المتـون المحقّقـة. ولايـزال أهـل العلم يجـدّون ويجتهدون في تنقية سنّة الرسول صلى الله عليـه وسـلم من شـوائب الوضـع. فمـا قيمـة كلام (ورّاق) لإشـعال شـمعة في رابعة النهار؟! هي نصيحة من "لا يملك" إلى "من لا يحتاج"!

رابعا: يدعو الشرفي إلى أن يمـرّ الحـديث عـبر "الغربـال الدقيق"، وقد عرّف الغربال بالألف واللام، لكنّه لم يعرفنا مــا هو هذا الغربال! ولم يسعفنا ببيان وجه الدقّة فيه! إنّه يحيلنـا، بعد هدم تراث بناه الأكابر على مدى قرون، إلى "ضباب"!

خامســا: إخضــاع الحــديث النبــوي إلى ســلطان "النقــد المسـتنير بتوجّهـات الرسـالة" هـو من وجـه، إذا أخـذناه على ظاهره، تعبـير مـائع، بلا ملامح، ومن جهـة أخـرى، إذا أخـذناه ضــمن "مشــروع" الشــرفي، يعــني، عــرض الحــديث على مقـولات العالمانيّـة والحداثـة؛ فإنّهمـا قِبلـة الرسـالة بزعمـه. ومآل الحديث عندئذ أن يكـون الانتقـاء منـه خاضـعًا للأمزجـة الشهوانيّة والأفكار الماديّة المتقلبّـة ومـا يصـدّره الغـرب إلى بلاد المسلمين من سِلع فكريّة استهلاكيّة بائرة! أو بعبارة أقلّ لفظًا وأغزر دلالة؛ سيتحوّل الحديث من "حـديث رسـول اللـه صلّى الله عليه وسلّم" إلى "حديث الحداثيين"!

كلمة في الختام

{ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُون إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيئًا وإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِين هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمِ يُوقِنُون}[الجاثية:20]